الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

التقرير السنوي للأداء
لمهمة المالية لسنة 2023

جوان 2024

الفهرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم انجازات المهمة لسنة 2023	**3**
1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية	**4**
2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة	**8**
المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023	**11**
برنامج الديوانة	**12**
1- نتائج أداء البرنامج	**14**
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج	**30**
برنامج الجباية	**34**
1- نتائج أداء البرنامج	**36**
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج	**50**
برنامج المحاسبة العمومية	**55**
1- نتائج أداء البرنامج	**57**
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج	**75**
برنامج مصالح الميزانية	**80**
1- نتائج أداء البرنامج	**82**
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج	**90**
برنامج الدين العمومي	**95**
1- نتائج أداء البرنامج	**97**
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج	**105**
برنامج القيادة والمساندة	**108**
1- نتائج أداء البرنامج	**110**
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج	**135**
بطاقة النوع الإجتماعي – إنجازات سنة 2023	**140**

المحور الأول:

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1-ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

تضطلع مهمة المالية بدور أساسي في إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في الميادين الديوانية والجبائية والمالية العمومية من خلال رسم السياسات المالية للدولة وتطويرها بما يمكّن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما تحرص في هذا الإطار على ضمان التوازنات المالية والمحافظة على إستدامة المالية العمومية، ومناقشة ميزانيات مختلف المهمات، وتدعيم قدرة الدولة على تعبئة مواردها وترشيد الإنفاق العمومي. كما تتمّ استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على ميزانية الدولة وخاصة فيما يتعلق بالتأجير العمومي ونفقات الدعم، أو إحداث وتنظيم الهياكل العمومية، أو مساعدة المؤسسات العمومية أو النفقات الاجتماعية وغيرها.

وتنبثق عن هذه المهام الكبرى جملة من الاختصاصات التي تباشرها مختلف البرامج العملياتية للمهمة وهي على التوالي: الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية ومصالح الميزانية والدين العمومي بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة، والتي تتعلق بالتصرف في الميزانية ومسك وإعداد الحسابيات العمومية، وإنجاز عمليات المراقبة الجبائية والديوانية والرقابة على الهياكل العمومية، وإعداد النصوص التشريعية والترتيبية وتطوير رقمنة الإدارة وتعصير منظوماتها الإعلامية، وكذلك التعهّد بالدور التنفيذي في مجال تعبئة الموارد بكافة أصنافها وتأدية النفقات العمومية.

وقد تواصل العمل خلال سنة 2023 على تفعيل المحاور الإستراتيجية الأربعة لمهمة المالية والتي تتمثل في:

-دعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو،
- برنامج إنقاذ المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية،
- تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي،
- مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي.

وبالنظر إلى تواصل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الوضع العالمي خلال سنة 2023 والتي أثرت بصفة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد التونسي والتوازنات المالية، إضافة إلى موجة الجفاف، واجهت مهمة المالية تحديات كبيرة لضمان التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية، حيث واصلت مجهوداتها لاحتواء الأزمة والحد من تداعياتها وتحسين مناخ الأعمال المحفز للمبادرة من خلال الانطلاق في البرنامج الوطني للإصلاحات للفترة 2023-2026 والمتضمن لعدد من الإجراءات المتعلقة بالمنظومة الجبائية وبالقطاع المالي بما يعزز برنامج الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة أنه وبالرغم من كل الصعوبات فقد تمكّنت تونس من الإيفاء بكل التزاماتها وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية، وتأمين نفقاتها وذلك بالتعويل أساسا على مواردها الذاتية حيث واصلت مهمة المالية من خلال مختلف هياكلها مضاعفة مجهوداتها في سبيل تطوير أدائها وتحديث توجهاتها وأولوياتها وآلياتها في سبيل تحسين الاستخلاص وترشيد النفقات وإحكام التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره وتطوير السوق المحلية لسندات الدولة من خلال الاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي واعتماد سياسة التصرف النشيط قصد دعم جهود الدولة لتوفير تمويل حاجيات الميزانية وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة والإيفاء بالالتزامات ذات الأولوية.

حيث مكّنت جهود مصالح المهمة سنة 2023 من تعبئة موارد ميزانية الدولة بما يتجاوز 43231 مليون دينار (بعد طرح فائض الأداء الذي تم إرجاعه إلى المطالبين بالأداء) وبالتالي تسجيل تطور استخلاصات مداخيل ميزانية الدولة بحوالي 5.5% مقارنة بالنتائج المسجلة إلى موفى سنة 2022 متأتية أساسا من المداخيل الجبائية التي مثلت 88% من جملة مداخيل الميزانية.

هذا، وقد تأثرت نتائج تعبئة الموارد الجبائية من ركود الاقتصاد وانخفاض وتيرة السلع الموردة التي كانت لها تداعيات مباشرة على الأداءات غير المباشرة التي لم يتجاوز تطورها 4.6%. وقد شهدت المداخيل الجبائية نسبة إنجاز بـ 96% مقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2023 وتطورا بـ7.3% بالمقارنة بسنة 2022 تتوزع بين:

- مداخيل جبائية نظام داخلي: بلغت 28 442,1 مليون دينار بنسبة تطور 9.3% ونسبة إنجاز بـ96.6% مقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2023.
- مداخيل جبائية نظام ديواني: بلغت 9 605,1 مليون دينار بنسبة تطور بـ 1.8% ونسبة إنجاز بـ95.5% مقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

ويعزى هذا التطور إلى إنجاح الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2023 وخاصة منها الإجراءات المتعلقة بدعم الإمتثال الضريبي ومقاومة التهرب الجبائي وكذلك مردود العمل المتواصل لتحسين استخلاص الديون المثقلة التي تطورت بنسبة 8.86% رغم أن سنة 2022 كانت استثنائية باعتبار النتائج الطيبة المسجلة بعنوان العفو الجبائي لسنة 2022.

كما سجلت نتائج مردود المراقبة الجبائية ما قدره 5220 مليون دينار سنة 2023 مقابل 4891 مليون دينار سنة 2022 أي بنسبة تطوّر تساوي 6.7% مقارنة بسنة 2022 وذلك بفضل تحسين مستوى استغلال منظومة انتقاء الملفات للمراقبة حسب المخاطر الجبائية وحسن ترشيد تدخلات الأعوان على مستوى تكثيف وتنويع مصادر قاعدة الاستقصاءات والمعطيات من جهة وتثمين المعلومة الجبائية الرقمية من جهة أخرى ونتائج تفعيل المراجعة المحدودة ودورها في دعم الإمتثال الضريبي ومكافحة التهرب الجبائي.

أما بالنسبة للمقابيض الديوانية فقد بلغت سنة 2023 ما قيمته 450 10 مليون دينار، منها 605 9 مليون دينار بعنوان مداخيل جبائية نظام ديواني، مقابل 373 10 مليون دينار مستخلصة سنة 2022 أي بزيادة بـ 77 مليون دينار و تطور بـ0.7%.

وقد تمكّنت مهمة المالية بفضل المتابعة اللصيقة على أعلى مستوى ومجهودات كافة البرامج والمصالح التابعة لها من الإيفاء بالتزامات الدولة وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية وتأمين نفقاتها وذلك بفضل تطوير الإجراءات لتحسين قدرتها على تعبئة الموارد وترشيد النفقات وتوفير السيولة الضرورية. وقد مكّنت هذه المجهودات من حصر عجز الميزانية (دون اعتبار التخصيص والهبات ومداخيل المصادرة) في حدود 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2023 مقابل 7.7% مرسم بقانون المالية التعديلي و7.7% مسجلة سنة 2022. مما ساهم في تحسين التوازنات المالية العمومية وتعزيز إستدامة الدين العمومي حيث سجلت مؤشرات المديونية تحسنا من خلال التقليص في حجم الدين من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 79.8% مقابل 79.9% سنة 2022. وقد ارتفع مناب الدين الداخلي من الدين العمومي إلى 47.3% سنة 2023 مقابل 42.0% سنة 2022 و39.6% سنة 2021 وذلك نتيجة اتباع سياسة تمويل ترتكز على الإعتماد على السوق الداخلية لسندات الدولة لتوفير التمويلات اللازمة لميزانية الدولة.

وفي إطار انخراط المهمة بالإستراتيجية الوطنية لرقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة فيما يتعلق بالتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية والخلاص عن بعد، تم خلال سنة 2023، رقمنة طابع الإمتحانات الذي دخل حيز الاستغلال في 23 أكتوبر 2023 بالتشارك مع وزارة التربية على المنصة (E Timbre) وقد تم بيع حوالي 240 ألف طابع الكتروني. كما تواصلت خلال سنة 2023، أشغال رقمنة طابع السفر بالتشارك مع وزارة الداخلية حيث تم إصدار القرار التطبيقي بتاريخ 20 أكتوبر 2023.

كما تم تطوير طريقة الدفع عن طريق مطرفيات الدفع الالكتروني بالقباضات المالية حيث بلغ عدد العمليات المنجزة 297579 عملية سنة 2023 مقابل 198000 سنة 2022 (نسبة تطور بـ33.5%) بقيمة مبالغ مستخلصة بلغت ما قدره 970,695 مليون دينار مقابل 544 مليون دينار (نسبة تطور بـ 78.4%).

كما تم مواصلة العمل على المشاريع الكبرى للمالية العمومية على غرار مراجعة القانون الأساسي للميزانية ومجلة المحاسبة العمومية وكذلك تجديد المنظومات الإعلامية المتعلقة بإعداد الميزانية، تنفيذ الميزانية، التصرف في الدين – رفيق، التصرف في أجهزة تسجيل العمليات– منصة الخصم من المورد– الحساب الجبائي الموحد، النظام المعلوماتي للديوانة، النظام المعلوماتي للمحاسبة.

كما أنه وفي إطار البحث عن مجالات تحسين التصرف في المالية العمومية وتطوير السياسات المالية خضعت المالية العمومية في بلادنا إلى تقييم وفق منهجية Agile PEFA بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات وذلك بالنسبة للسنوات 2019 و2020 و2021. وقد أبرز التقرير النهائي الذي تم تقديمه في جويلية 2023 جملة من نقاط القوة ونقاط للتحسين تولت الوزارة تحليلها قصد إعداد مخطط عمل وضبط بعض التدابير ذات الأولوية لتحسين مجالات التصرف في المالية العمومية. وبالتوازي تم لأول مرة في تونس تقييم تجريبي للتصرف في المالية العمومية بإعتماد الإطار التكميلي لمقاربة النوع الإجتماعي (PEFA Genre).

وفي نفس هذا الإطار، وتبعا لانخراط المهمة في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مراحل التخطيط والبرمجة والتقييم وإعداد الميزانية قصد التقليص من أشكال التمييز، تواصلت أشغال اللجنة المحدثة خلال سنة 2023 بتشريك مختلف برامج المهمة لإيجاد السبل لتجاوز الإشكاليات المسجلة والترفيع في حصة مشاركة النساء في المناصب القيادية والتكوين، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأثر الثاني من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الإجتماعي المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة وهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والمحلي.

من ناحية أخرى واصلت مهمة المالية سنة 2023 وفي إطار إعدادها لقانون المالية لسنة 2024 تجسيم برنامج الإصلاح الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية ودعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الجبائي، حيث تضمن مشروع القانون إجراءات تهدف إلى تيسير تسوية وضعية الأشخاص بعنوان الديون الجبائية المثقلة والخطايا والعقوبات المالية والإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء والتصاريح الجبائية المنقوصة. هذا بالإضافة إلى إجراءات لدعم الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة مع تحفيز المؤسسات على استعمال التجهيزات والمعدات المنتجة للطاقات البديلة والمتجددة والتشجيع على تمويل المشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	إعتمادات التعهد	918 631	996 918	78287	%109
	إعتمادات الدفع	918 631	996 918	78287	%109
نفقات التسيير	إعتمادات التعهد	82 213	74 585	-7628	%91
	إعتمادات الدفع	82 213	74 585	-7628	%91
نفقات التدخلات	إعتمادات التعهد	53 241	18 632	-34609	%35
	إعتمادات الدفع	53 241	18 632	-34609	%35
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	51 685	34 090	-17595	66%
	إعتمادات الدفع	129 915	53 059	-76856	41%
نفقات العمليات المالية	إعتمادات التعهد	-	15 238	-	-
	إعتمادات الدفع	-	15 238	-	-
المجموع	**إعتمادات التعهد**	**1 105 770**	**1 139 463**	**33 693**	**103%**
	إعتمادات الدفع	**1 184 000**	**1 158 432**	**-25 568**	**98%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1 الديوانة	إعتمادات التعهد	433 524	454 818	**21 294**	**105%**
	إعتمادات الدفع	487 027	483 769	**-3 258**	**99%**
البرنامج عدد 2 الجباية	إعتمادات التعهد	227 164	246 332	**19 168**	**108%**
	إعتمادات الدفع	235 112	245 850	**10 738**	**105%**
البرنامج عدد 3 المحاسبة العمومية	إعتمادات التعهد	331 664	352 771	**21 107**	**106%**
	إعتمادات الدفع	346 025	342 397	**-3 628**	**99%**
البرنامج عدد 4 مصالح الميزانية	إعتمادات التعهد	12519	10464	**-2 055**	**84%**
	إعتمادات الدفع	12655	11127	**-1 528**	**88%**
البرنامج عدد 5 الدين العمومي	إعتمادات التعهد	2 361	2 557	**196**	**108%**
	إعتمادات الدفع	2 373	2 557	**184**	**108%**
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	إعتمادات التعهد	98 538	72 521	**-26 017**	**74%**
	إعتمادات الدفع	100 808	72 732	**-28 076**	**72%**
المجموع العام	**إعتمادات التعهد**	**1 105 770**	**1 139 463**	**33 693**	**103%**
	إعتمادات الدفع	**1 184 000**	**1 158 432**	**-25 568**	**98%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لمهمة المالية لسنة 2023 ما قدره 432 158 1 أد دفعا مقابل 000 184 1 أد دفعا حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 98%. وقد بلغت نسبة إنجاز الإعتمادات المخصصة لنفقات التأجير العمومي 109% من خلال دفع 996 918 أد مقابل 631 918 أد مرصودة بعنوانها حسب تقديرات قانون المالية التعديلي من نفس السنة حيث تم فتح إعتمادات تكميلية بملغ 720 83 أد وذلك لاستكمال تأجير أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم دفعها بعنوان سنة 2023 ما قدره 74585 أد مقابل تقديرات بـ 82213 أد، أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 91%. وقد تم فتح إعتمادات تكميلية لتغطية النقص الحاصل في الإعتمادات المخصصة للمحروقات ومتخلدات المركز الطبي للديوانة وتسديد المساهمة في تعليم الأبناء العائدين من الخارج وتغطية مصاريف الأكرية وإقتناء الأثاث للإحداثات الجديدة، كما تم إجراء مجموعة من التحويلات داخل البرامج لتغطية النقص الحاصل في بعض الفقرات الفرعية أهمها خلاص متخلدات النقل المجاني لأعوان سلك المصالح الديوانية والأكادمية العسكرية بعنوان إتفاقيات إنتداب والشركة الوطنية لتوزيع البترول والمطبعة الرسمية والشركة التونسية للكهرباء والغاز إضافة إلى مصاريف صيانة أجهزة الكشف بالأشعة.

فيما يتعلق بنفقات التدخلات فقد تم إنجاز نسبة 35% من الإعتمادات المقدرة والتي حددت بـ53241 أد، ويرجع ذلك بالأساس إلى دفع قسط وحيد بـ 6 م د لفائدة البنك التونسي للتضامن بعنوان خط تمويل لفائدة جمعيات القروض الصغرى الذي تم إحداثه بمقتضى الفصل 11 من القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017 بمبلغ قدره 250 مليون دينار مقابل رصد اعتمادات بمبلغ 30 م د ضمن ميزانية سنة 2023، علما وأنّه تمّ إلى موفى 2023 صرف إجمالي اعتمادات بلغت حوالي 221 م د من إجمالي الإعتمادات المخصصة لهذا الخط. كما لم يتم إستهلاك الاعتمادات المتعلقة بصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل القار المقدرة بـ 10 م د. باعتبار أنّ إجراءات تفعيل الصندوق المعني تطلبت وقتا. مع الإشارة إلى أنه تم فتح إعتمادات تكميلية بحوالي 185 أد بعنوان مصاريف تكوين الدفعة الخاصة بوزارة المالية بمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي التي تمت برمجتها بعد مرحلة إعداد الميزانية.

أما بالنسبة لنفقات الإستثمار فقد تم تنفيذ نسبة 41% من الإعتمادات المخصصة ويعود ذلك لإعلان طلبات العروض الخاصة بإقتناء وسائل نقل لسنوات 2021 و2022 و2023 غير مثمرة بحوالي مبلغ جملي قدره 3 مليون دينار وعدم تنفيذ صفقة إقتناء معدات إعلامية بحوالي مبلغ جملي قدره 10 مليون دينار هذا بالإضافة إلى تعطل إجراءات طلبات العروض الخاصة بالأشغال على غرار تهيئة مقر الديوانة بالشرقية 1 وتهيئة مقرات مركزية بكلفة 7 م د وتوسيع مكتب مراقبة الأداءات بفوشانة بكلفة تقديرية بمبلغ 913 أد وعدم إنجاز بعض الإقتناءات في إطار برنامج تعصير الديوانة بحوالي مبلغ جملي قدره 7 مليون دينار وإقتناء جهاز كشف بالأشعة لفائدة المركز الطبي للديوانة.

أما بالنسبة للعمليات المالية فقد تم خلال سنة 2023 فتح إعتمادات تكميلية بمبلغ 15238 أد بعنوان القسط الثالث من مساهمة الدولة في إكتتاب برأس مال المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية.

المحور الثاني:
الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

برنامج الديوانة

البرنامج عدد 01 : الديوانة

رئيس البرنامج:

- **السيدة نجاة الجوّادي:**
  تاريخ توليها مهمة رئاسة البرنامج:
  بداية من 24 ديسمبر 2021 إلى غاية 06 فيفري 2024

- **السيد زهير الماجري**
  تاريخ توليه مهمة رئاسة البرنامج:
  بداية من 8 مارس 2024

1- نتائج أداء البرنامج:

تسعى الإدارة العامة للديوانة في إطار تجسيم رؤيتها المستقبلية "ديوانة عصرية، فعالة ومنفتحة على محيطها" إلى جعل إستراتيجيتها تقوم على الشراكة والجوار والمشاركة من خلال تطوير وملائمة وسائل وآليات عملها مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي لاسيما الأدلة التوجيهية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة. وفي هذا الإطار، تمّ رصد المحاور الإستراتيجية التالية:

- **تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية** وذلك من خلال السعي الدؤوب للتقليص في آجال التسريح الديواني باعتماد منظومة للتصرف في المخاطر مع تعزيز الرقابة اللاحقة بالإضافة إلى تدعيم شفافية الإجراءات وذلك باستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات واعتماد المعايير الدولية.

- **تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري** وذلك من خلال تدعيم وحدات الحرس الديواني بالموارد البشرية والوسائل المادية والمعدات الخصوصية اللازمة مع تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الخارجية الاقتصادية منها والاجتماعية.

- **تحسين المداخيل الديوانية** وذلك من خلال الرفع في المداخيل الديوانية والسعي إلى تحقيق العدالة الجبائية والإنصاف في الجباية الديوانية وذلك من خلال مراجعة وتعديل الرسوم والإتاوات المترتبة عن الخدمات التي تسديها مصالح الديوانة وتحسين إجراءات الدعم لتحصيل الإيرادات.

- **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي** من خلال السعي إلى التقليص في الفوارق بين الرجل والمرأة وخلق مناخ عمل جماعي يكرس التكامل والانسجام بين الجنسين.

كما تساهم شركة شبكة تونس للتجارة في تحقيق أداء برنامج الديوانة من خلال تأمين تبادل البيانات المتصلة بعمليات التجارة الدولية وبالتالي تسهيل عمليات التسريح الديواني ومتابعة نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني". كما يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية في تحسين أداء البرنامج في الجانب المتعلق برقمنة وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي لبرنامج الديوانة "تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية". وبالنظر لنتائج مؤشرات قيس الأداء، يمكن اعتبار أن برنامج الديوانة قد نجح في تحقيق هذا الهدف بما أن نسبة إنجاز القيم المنشودة للأربع مؤشرات فاقت الـ100%.

المؤشر1.1.1معدل آجال التسريح الديواني للبضائع							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
يوم	0.65	0.39	0.52	0.42	%124	0.49	2025

بلغت نسبة إنجازات معدل أجال التسريح الديواني للبضائع سنة 2023 مقارنة بالتقديرات 124% حيثُ تم تحقيق أجل 0,42 يوم مقارنة بـ 0,52 يوم مقدرة لنفس السنة، لكن هذه الإنجازات تبقى منخفضة مقارنة بنتائج سنة 2022 التي تم خلالها تحقيق أجل 0.39 يوم، ويعود هذا التراجع إلى ارتفاع عدد التصاريح الديوانية وتناقص عدد الضباط المتفقدين، حيث ساهم ارتفاع عدد التصاريح الديوانية سنة 2023 بنسبة 13% مقارنة بسنة 2022 إضافة إلى تناقص عدد الضباط المتفقدين، إلى الرفع في عدد التصاريح لكل ضابط وبالتالي الرفع في آجال التسريح الديواني.

و يُوضح الجدول تطور عدد التصاريح حسب كل مسلك:

عدد التصاريح	المسلك الأحمر	المسلك البرتقالي	المسلك الأخضر	المجموع
2022	**18305**	21211	7032	46548
2023	**18322**	28726	5483	52531
نسبة التطور	**%0**	%35	%22-	%13

(العينة : مكتب رادس الميناء)

- **تراجع عدد تصاريح المسلك الأخضر** : بنسبة 22% مقارنة بسنة 2022 وهي تصاريح يتم البت فيها وإسنادها الإذن بالرفع بطريقة آلية وحينية. ويعود هذا التراجع إلى اعتماد نظام المراقبة القبلية المنصوص عليه بالقرار المشترك الصادر عن وزارة التّجارة وتنمية الصادرات ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الصحّة بتاريخ 16 أكتوبر 2022.

- **ارتفاع تصاريح المسلك البرتقالي:** بنسبة 35% مقارنة بسنة 2022 وهي تصاريح تتطلب غالباً المزيد من التثبت والتدقيق واستهلاك المزيد من الوقت قبل إصدار الإذن بالرفع. ويُعتبر هذا الارتفاع من تبعات قرار وزارة التجارة المذكور أعلاه الذي أحال عدة تصاريح من المسلك الأخضر إلى المسلك البرتقالي.

- **استقرار عدد تصاريح المسلك الأحمر.**

ولتجاوز إشكالية نقص عدد الضباط المتفقدين فقد شرعت الإدارة العامة للديوانة في عمليات انتداب جديدة لعدد 150 ضابط برتبة ملازم على امتداد 3 سنوات متتالية أولها بعنوان سنة 2023.

المؤشر 2.1.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد جملي	105	135	148	152	%103	198	2025

شهد مؤشر المتعامل الاقتصادي المعتمد تقدّما ملحوظاً حيث فاقت الإنجازات تقديرات سنة 2023 مسجلة 152 مؤسسة منتفعة بالصفة مقابل 148 مؤسسة مقدرة أي بنسبة إنجاز تساوي 103% حيث تمّ إسناد الصفة المذكورة إلى 17 مؤسسة خلال سنة 2023.

ويعود تحقيق هذه القيمة إلى العدد الكبير لمطالب المتعاملين الاقتصاديين التي تستجيب لشروط منح الصفة وللإجراءات المبذولة من طرف خلية المتعامل الاقتصادي حيث تم خلال سنة 2023 قبول عدد 107 مطلب للشركات الراغبة بالانتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد خلال سنة 2023 وتمت دراسة عدد 82 مطلب إلى غاية 31 ديسمبر 2023 غير أنه إثر القيام بزيارات ميدانية لعدد 65 مؤسسة منتصبة بمختلف الولايات داخل الجمهورية، وإنجاز عمليات التدقيق لعدد 82 مؤسسة راغبة بالانتفاع بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد، تم اعلام المؤسسات بالنقائص والاخلالات المتواجدة بها وتم منحها آجال لتجاوز ذلك.

لم تتجاوز نسبة قبول المطالب المودعة من قبل المؤسسات 15% حيث تم منح صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد لعدد 17 شركة مقابل 30 خلال سنة 2022. ويفسر هذا التقلص في نسق إسناد الصفة إلى الأسباب التالية:

- انخفاض كبير في عدد الضباط بخلية المتعامل الاقتصادي المعتمد المُكلفين بدراسة المطالب إذ تمت خلال سنة 2023 نقلة 5 ضباط لينخفض العديد من 8 إلى 3 ضباط فقط.
- الإعداد للهيكلة الجديدة لخلية المتعامل الاقتصادي المُعتمد والتحضير لتحويلها إلى مكتب مركزي مختص صلب الإدارة العامة للديوانة (الأمر عدد 315 لسنة 2024).

المؤشر 3.1.1 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة جملية	70	73	72	75	%104	76	2025

يتم احتساب نسبة لامادية الإجراءات الديوانية حسب الإجراءات التي تم استكمالها. وفي هذا الإطار تم سنة 2023 استكمال الإجراءات التالية:

- البدء في استغلال منظومة الدفع الإلكتروني عبر الأجهزة الطرفية "TPE".
- إرساء الخزينة المندمجة والشروع في استغلالها.
- رقمنة المرحلة الأولى من "شهادة المراقبة الفنية عند التصدير" ودخولها حيز الاستغلال.
- انتهاء أشغال تطوير تطبيقة المحضر الديواني الإلكتروني موفى سنة 2023 والشروع في استغلالها بداية من أول جانفي 2024.

وعليه يكون برنامج الديوانة قد استكمل رقمنة 15 إجراء من جملة 20 تمّ تحديدها وبالتالي تحقيق نسبة لامادية الإجراءات الديوانية بـ 75% مُتجاوزة بذلك النسبة المنشودة المقدرة بـ72%.

كما أن **لشركة شبكة تونس للتجارة** دور فعال في تحقيق الهدف المنشود من خلال مساهمتها في مشروع رقمنة المراقبة الفنية عند التصدير. كما يلعب **مركز الإعلامية بوزارة المالية** دوراً محورياً في تنفيذ مشروع الدفع الإلكتروني عبر TPE وإرساء الخزينة المندمجة علاوة على مساهمته الفعالة في مشروع المحضر الإلكتروني.

المؤشر 4.1.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد جملي	20	21	22	22	%100	24	2025

بلغ العدد الجملي للخدمات على موقع الواب في سنة 2023 عدد 22 خدمة بعد إضافة خدمة "متابعة المراكب الترفيهية". كما تم في إطار إنجاز الموقع الجديد للديوانة والذي تمّ إطلاقه للعموم خلال شهر نوفمبر 2018، إعادة النظر في جميع الخدمات القديمة المعروضة في اتجاه تحيينها وتحسينها كخدمة الصلح الإلكتروني وخدمة الأداء على العربات أو خدمة التعريفة، حتى يكون فضاءًا رقميا متطوراً يُلبي طلبات المواطنين والشركات بصورة فعلية وذات جودة عالية.

- **أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:**

تتمثل أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي المتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع في نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية وبالعدد الكافي تكون قادرة على تأمين عمليات التسريح الديواني في أقل وقت ممكن، وعلى بطء أشغال هندسة وتنفيذ برامج وتطبيقات إعلامية تعمل على تقريب الخدمات للمتعاملين مع الديوانة وتقليص آجال رفع البضائع.

ويُمكن تجاوز هذا الإشكال بتعزيز الموارد البشرية من خلال برمجة دورات تكوينية للرفع من المستوى العملياتي لضباط الديوانة العاملين باختصاصات مرتبطة بتسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع ومجال صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد والإجراءات الديوانية مع المشاركة في عدة ندوات وملتقيات للتعريف بالدور الإقتصادي للإدارة العامة للديوانة. بالإضافة إلى التدخل لدى مختلف المصالح الديوانية في إطار متابعة الشركات قصد حل الإشكاليات والصعوبات التي تعترضها.

الهدف الاستراتيجي 2.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة:

يمكن اعتبار أنه تمّ تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بمكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة نسبيا وذلك بالرجوع إلى ما تمّ إنجازه بالنسبة لمؤشر "عدد المحاضر للحدّ من التهريب" ومؤشر"عدد محاضر الحد من الغش التجاري" على الرغم من تراجع مؤشر"نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة".

المؤشر 1.2.1 عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	88296	77485	126413	101764	%81	171542	2025

تُحرر محاضر الحد من الغش التجاري على مستوى المكاتب الجهوية تبعاً لمخالفات مرتبطة بتصاريح ديوانية مغلوطة أو بمخالفات تتعلق بمحاولة التوريد بدون إعلام لبضائع محجرة أو غير محجرة.

بلغت نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 81% سنة 2023، ويعود ذلك إلى عدم وجود العدد الكافي للمتفقدين المحققين بالمكاتب الجهوية والحدودية للديوانة، واعتماد سياسة مرنة عند دراسة التصاريح الديوانية للمساهمة في تسهيل إجراءات تسريح البضائع في أسرع وقت ممكن دون تعطيل للدورة الاقتصادية. رغم ذلك فقد ارتفع عدد المحاضر بين سنتي 2022 و2023 بنسبة 31% كان لها الأثر الكبير على مقابيض الخزينة إذ تم سنة 2023 استخلاص خطايا ديوانية تُقدر بحوالي 251 مليون دينار مقارنة بـ 211 مليون دينار سنة 2022 أي بنسبة تطور تُناهز 19%.

المؤشر 2.2.1 عدد المحاضر للحدّ من التهريب							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	22188	21881	24 221	26 399	%109	31475	2025

تُحرر محاضر الحد من التهريب من طرف فرق الحرس الديواني ومختلف التشكيلات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية حيثُ بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب 26399 محضرا سنة 2023، في حين أنّ التقديرات كانت 24221 محضر أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 109%، حيثُ كان النصيب الأكبر من المحاضر لفرق الحرس الديواني الذين قاموا بتحرير 14983 محضراً بينما تم تحرير 11416 محضراً من طرف الفرق الأمنية.

كما تجاوز عدد المحاضر للحد من التهريب المسجل سنة 2023 ما تم تسجيله سنة 2022 بنسبة 20% بفضل الإجراءات التالية :

- رسم عقود أهداف مع الإدارة
- ارتفاع عدد المداهمات والحملات الوطنية لمكافحة ظاهرة احتكار المواد الغذائية والمدعمة
- تفعيل وتطوير العمل الاستعلامي
- الترفيع في الميزانية المخصصة لصيانة وسائل النقل
- حسن تأطير الأعوان ومتابعة العمل الميداني
- إحالة مخالفات تجاوز مدة إذن مغادرة التراب التونسي بدون سيارة إلى مصالح إدارة الحرس الديواني لتحرير مخالفات
- الانخراط في حملة منع الانتصاب الفوضوي في تونس العاصمة
- دخول المواد المدّعمة في قائمة البضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر
- إحالات البنك المركزي المتعلقة بمخالفات المنح السياحية.

◄ **توزيع محاضر الحد من التهريب حسب الجهات :**

الجهة	عدد محاضر الحد من التهريب
تونس الشمالية (تونس أريانة منوبة بنزرت)	1829
تونس الجنوبية (بن عروس نابل زغوان)	4806
سوسة (سوسة المهدية المنستير القيروان)	4893
صفاقس (صفاقس سيدي بوزيد قابس)	5559
مدنين (مدنين تطاوين)	3449
قفصة (قفصة توزر قبلي)	1647
القصرين (القصرين الكاف)	2532
جندوبة (جندوبة باجة سليانة)	1684
المجموع	**26399**

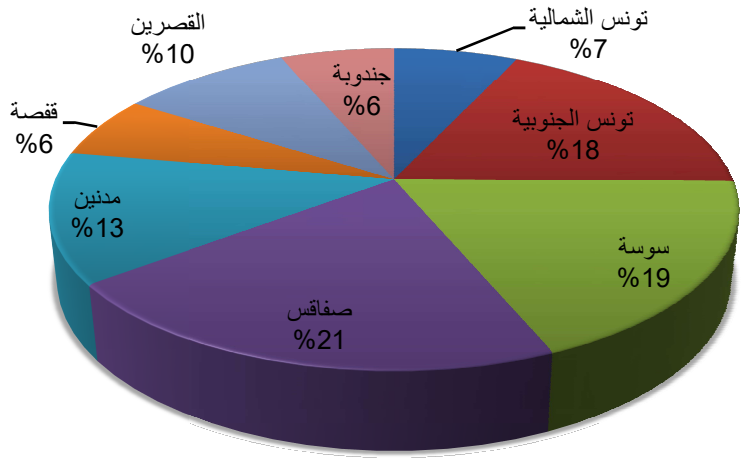

عدد المحاضر للحد من التهريب حسب الجهات

- **أهم البضائع المحجوزة مع بيان قيمتها :**

تتنوع البضائع التي يتم حجزها فعليا من طرف مصالح الحرس الديواني إذ تتوزع بين الذهب (3.5 مليون دينار) والعملة الأجنبية (6 مليون دينار) والملابس الجاهزة (14.5 مليون دينار) والنحاس (15.7 مليون دينار) وغيرها من قطع غيار السيارات والفواكه الجافة والأبقار والأجهزة الالكترومنزلية ...

المؤشر 3.2.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	74	74	75	72	%96	81	2025

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية المتمثلة في فرق الحرس الديواني سنة 2023 حوالي 72% في حين أنّ التقديرات كانت 75% أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 96% ويعود ذلك إلى نقص عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدّارجة المخصصة لفرق المراقبة، بالإضافة إلى تحمل عبء تبليغ الاستدعاءات لدى المحاكم والإعلامات بالأحكام لذوي الشبهة في إطار استخلاص الديون الديوانية على حساب عدد الدوريات، حيث تم تسجيل انخفاض لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2023 لتبلغ 31479 دورية مقابل 32207 دورية في سنة 2022، أي بنسبة تراجع بلغت 3.56%، وهي نسبة لم تكن لها تداعيات سلبية على عدد

المحاضر المحررة من طرف مختلف فرق الحرس الديوانة التي شهدت تطورا هاما يُقدر بـ 33% إذ بلغت المحاضر سنة 2023 عدد 14983 محضراً مقابل 11298 محضراً سنة 2022.

- **أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:**

من أهمّ الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون تحقيق القيمة المنشودة لمُؤشرَي "عدد المحاضر للحد من الغش التجاري" و "نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة" هو النقص الحاصل في العديد خاصّة مع تجميد الانتدابات بسلك الديوانة والذي كان له تأثير كبير على جميع المؤشرات وخاصّة المؤشرات المتعلقة بهدف مكافحة الغش التجاري والتهريب وتعزيز المراقبة كأحد المهام الرئيسية للإدارة العامة للديوانة. وكذلك النقص الحاصل في العتاد المسخر لوحدات الحرس الديواني.

ولتجاوز هذا الإشكال، تم الإنطلاق في تفعيل خطة انتدابات لسنة 2024 سوف تساهم حال إتمام تكوين المنتدبين الجدد من تعزيز التواجد الفعلي للحرس الديواني بمختلف محاور وتيارات التهريب وكذلك تعزيز التموقع الديواني بالمكاتب الحدودية. إضافةً لذلك السعي إلى برمجة عدة أنشطة تمكن من إحكام مقاومة الغش التجاري والتهريب لاسيما تعزيز العمل الإستعلاماتي، التصرف حسب المخاطر، القيام بحملات المشتركة مع بقية الهياكل الأمنية والتجارية وكذلك تفعيل التعاون مع مصالح مراقبة الأداءات.

الهدف الاستراتيجي 3.1: تحسين التصرّف في المحجوز:

يمكن اعتبار أنه تمّ تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بتحسين التصرّف في المحجوز، نظرا إلى أنّه تمّ تحقيق القيم المنشودة بالنسبة لمؤشر"عدد البيوعات بالمزاد العلني"، مع تحقيق تطوّر هام في محصول البيوعات حيثُ بلغ 141 مليون دينار سنة 2023 مقارنة بـ 120 مليون دينار سنة 2022 أي بنسبة تطور تُقدر بـ 17.5%، مع تحقيق نسبة إنجاز تجاوزت 150% بالنسبة للمؤشر المتعلق بعدد محاضر الإتلاف.

المؤشر 1.3.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	1070	1440	1 250	1903	%152	1350	2025

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب ما تم احتسابه من طرف مكتب الإيداع والحجز 1903 عملية بيع خلال سنة 2023، في حين أنّ التقديرات كانت 1250 أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ152%. ويعود ارتفاع عدد البيوعات وارتفاع محصول البيع سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 إلى حسن

تأطير قباض الديوانة وتمكينهم من وسائل العمل الضرورية إضافة إلى تركيز خلايا للتصرف في المحجوز تتفرغ بصور كلية لعمليات بيع البضائع المودعة والمحجوزة.

حيثُ تعلقت هذه البيوعات أساسا بمادة الذهب (92.5 كغ مقابل 11.1 مليون دينار) وبالمحـروقـات (680 طن مقابل 136 ألف دينار) إضافة للسيارات وقطع الغيار والنحاس والعُملة والأجهزة الإلكترومنزلية والمعدات الصناعية والمواشي وعدة بضائع أخرى مختلفة.

المؤشر 2.3.1: عدد الإحالات

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	634	602	700	531	%76	750	2025

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2023 عدد531 عملية إحالة مقابل 700 عملية كتقديرات أي بنسبة إنجاز بلغت 76%. ويعود ذلك إلى ارتباط عملية إحالة البضائع بشروط ومواصفات من المصالح المختصة وأذون قضائية وكذلك إلى انخفاض حجم وعدد ونوعية البضائع المحجوزة القابلة للإحالة.
كما أنّ الإستراتيجية المتبعة من طرف برنامج الديوانة بخصوص التصرّف في البضائع المحجوزة في سنة 2023، ارتكزت على التقليص من عدد الإحالات والترفيع في البيوعات بالمزاد العلني وذلك لتحقيق موارد مالية إضافية لخزينة الدولة.

المؤشر 3.1.3:عدد محاضر الإتلاف

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	147	179	160	243	%152	200	2025

بلغ عدد محاضر الإتلاف 243 خلال سنة 2023 في حين أنّ التقديرات كانت 160 أي بنسبة إنجاز بلغت 152% مُتجاوزا بذلك العدد المسجل سنة 2022 المُقدر بـ 179 أي بنسبة تطور بـ36%، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع وتيرة إتلاف البضائع الفاسدة المتراكمة بالموانئ التونسية حيثُ انخرطت الإدارة العامة للديوانة في المجهود الوطني لتطهير الموانئ التجارية من الحاويات

ذات البضائع التالفة وذات المكوث المطول مع بقية المتدخلين بمجال البحرية التجارية ، بهدف توفير المساحات بمسطحات الموانئ وتعزيز انسيابية الحركة التجارية.

- **أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:**

تتلخّص أهمّ الإشكاليات والصعوبات المرتبطة بالتصرف في المحجوزات الديوانية في النقاط التالية:

- الإشكاليات المتعلقة بتأمين المحروقات
- الإشكاليات المتعلقة بتأمين المواشي
- الصعوبات المتعلقة بتغطية مصاريف البيوعات بالمزاد العلني
- نقص الأعوان والعملة
- فضاءات حجز غير مهيئة

- **ويتم العمل على تجاوز هذه الصعوبات من خلال الإجراءات التالية :**

- التنسيق مع الإدارة العامة للمحروقات بوزارة الصناعة قصد توفير صهاريج لتأمين المحروقات المحجوزة بكامل تراب الجمهورية على أن يتم التنسيق لاحقا مع مصالح الحماية المدنية لاتخاذ إجراءات الأمن والسلامة.
- التنسيق مع وزارة الفلاحة لإعطاء الإذن للضيعات الراجعة لها بالنظر قصد تسهيل عمليات تأمين المواشي المحجوزة لديهم واعتماد تسعيرة منخفضة لا تتجاوز 10% من محصول البيع.
- التنسيق مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص للنظر في إشكالية رفض وثائق الصرف المتعلقة بعمليات بيع المحجوز والاتفاق على صياغة دليل مُوجه لقباض الديوانة والمالية يُجيب على جميع التساؤلات المطروحة والإشكاليات المعترضة.
- التنسيق مع الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية بوزارة المالية قصد النظر في إمكانية انتداب العملة العرضيين العاملين بمختلف قباضات الديوانة والمكلفين بالتصرف في المحجوز وذلك لتفادي النقص الحاصل على مستوى خلايا الإيداع والحجز بمكاتب الديوانة.
- دعوة السادة المديرين الجهويين إلى الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الميزانية إلى إدراج الاعتمادات الضرورية لتهيئة مستودعات الحجز.
- برمجة متابعة دورية وشهرية لنسق البيوعات والتنسيق بين مكتب الإيداع والحجز مع جميع قباض الديوانة، مع دعوة للسادة المديرين الجهويين للإشراف على عمليات البيع بالمزاد العلني المُنظمة من طرف القباض الراجعين لهم بالنظر، حيثُ سيساهم هذا الإجراء في تدعيم لامركزية القرار بالإدارة العامة للديوانة وخلق مرونة وسرعة في إجراءات البيع.

الهدف الاستراتيجي 4.1: تحسين المقابيض الديوانية:

تطورت المداخيل الديوانية من حوالي 10373 مليون دينار سنة 2022 إلى قرابة 10450 مليون دينار سنة 2023 محققة بذلك تطورا بـ77مليون دينار أي نسبة ارتفاع 0.7%. كما سجل استخلاص الديون الديوانية المثقلة لسنة 2023 تطورا بنسبة 60% مقارنة بسنة 2022.

المؤشر 1.4.1 نسبة استخلاص الديون المثقلة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%0.25	%0.63	%0.35	%0.14	%40	%0.45	2025

يتم احتساب نسبة استخلاص الديون المثقلة عن طريق قسمة المبالغ المستخلصة على مجموع الديون المثقلة بدفاتر قباض الديوانة، حيثُ بلغت هذه النسبة سنة 2023 حوالي 0.14% خلافاً لما تم تقديرهُ (0.35%)، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ40% وأقل مما تم إنجازه سنة 2022 (0.63%).

يُمكن تفسير هذه النسبة إلى الارتفاع الكبير في مبالغ الديون المثقلة خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 حيث أن نسق تثقيل الديون كان أسرع من نسق استخلاصها غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تعكس المجهود الذي تم بذله وأدى إلى استخلاص قرابة 35 مليون دينار مقارنة بـ22 مليون دينار تم استخلاصها سنة 2022، حيث تسعى الإدارة العامة للديوانة إلى تحسين استخلاص الديون المثقلة بالأساس من خلال تنظيم مهمة الاستخلاص على كل المستويات المركزية والجهوية وإرساء آليات للمتابعة اللصيقة والتقييم المتواصل والإشراف والمساندة من خلال تنشيط خلايا الإستخلاص.

المؤشر2.4.1 نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%0.38	%0.17	%0.30	%0.16	%88	0.25	2025

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2023 حوالي 0.16% وهي أفضل من النسبة التي تم تحقيقها سنة 2022 المقدرة بـ 0.17% حيث بلغ عدد هذه التصاريح 2218 تصريحا على مجموع 1409266 تصريح ديواني مسجّل في سنة 2023.

وتعود أسباب عدم خلاص الأداءات والمعاليم الديوانية إثر رفع اليد على البضائع المورّدة من قبل مصالح الديوانة إلى الصعوبات المالية التي يواجهها عديد الموردين بالإضافة إلى استغلال الميناء من بعض الموردين كفضاءات للتخزين.

المؤشر 3.4.1 : القيمة الجملية للمقابيض الديوانية

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
قيمة (مليون دينار)	8409.4	10373	13125	10450	%80	20507	2025

بلغت المقابيض الديوانية سنة 2023 قيمة 10450 مليون دينار بزيادة 77 مليون دينار على المقابيض المستخلصة سنة 2022، رغم ذلك لم يتم التوصل إلى تحقيق القيمة المنشودة المُحددة من طرف الإدارة العامة للديوانة (-20%).

ويعزى ذلك بالأساس إلى نتائج القرار المشترك الصادر عن وزارة التّجارة وتنمية الصادرات ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الصحّة بتاريخ 16 أكتوبر 2022 في الحد من عمليات التوريد لشريحة واسعة من البضائع الاستهلاكية بسبب اعتماد نظام المراقبة القبلية.

من ناحية أخرى ارتفعت القيمة الجملية للبضائع عند التوريد (قاعدة احتساب الأداءات المستوجبة) بنسبة 2% (207 مليار دينار سنة 2023 مقابل 202 مليار دينار سنة 2022) وهي نسبة تطور ضعيفة أدت إلى عدم تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2023.

- **أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:**

تتلخص أهمّ الإشكاليات المعترضة لحقيق الهدف المتعلق بتحسين المقابيض الديوانية وخاصة بالنسبة لمؤشر تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة فيما يلي :

- الصعوبات المالية التي يُواجهها بعض الموردين تُؤثر على عمليات خلاص الأداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة رغم إصدار الإذن بالرفع من طرف المصالح الديوانية.
- تعمد بعض الموردين إلى استغلال الموانئ البحرية كفضاءات تخزين لبضائعهم المُوردة وعدم رفعها حال استكمال الإجراءات الديوانية و تمكينهم من الإذن بالرفع.
- حجم الديون المثقلة لا يعكس واقع التضمين بسبب:

• الإخلالات المتعلقة بمسار التثقيل والطرح إذ يتم في عدة مناسبات تثقيل نفس الدين لنفس القضية أكثر من مرة وبأكثر من قباضة.
• تعلق ديون كبيرة بالأجانب وهي ديون غير قابلة للاستخلاص.
• تسوية عدة ديون عن طريق إجراء الصلح بدفع خطايا أقل بكثير من مبالغ الأحكام المالية (خاصة في القضايا الصرفية) وصعوبة طرح المبالغ المتبقية المسجلة بدفاتر قباض الديوانة.
• ديون كبيرة متعلقة بمرسوم المصادرة الصادر سنة 2011
• عدم توفر عدول خزينة لدى قباض الديوانة و صعوبة تبليغ الأحكام
• نقص في الأعوان المؤهلين لاستخلاص الديون المثقلة

- استقرار قيمة البضائع الموردة بصفتها قاعدة لاحتساب الأداءات والمعاليم الديوانية (207 مليار دينار سنة 2023 مقابل 202 مليار دينار سنة 2022) مما أثر بصورة مباشرة في عدم تحقيق الهدف المنشود.

- **الإجراءات المتخذة :**

- التنسيق مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والاتفاق على صياغة دليل مُوجه لقباض الديوانة والمالية يرسم مسار تثقيل وطرح الديون المثقلة بما يسمح بتجاوز الإشكاليات المعترضة المتعلقة بها.

- تأهيل ضباط ديوانة قصد تكليفهم بمهمة تبليغ مضامين الأحكام.
- تنظيم دورات تكوينية للأعوان العاملين بمجال استخلاص الديون المثقلة.
- إرساء خلايا استخلاص جهوية بمختلف الإدارات الجهوية للديوانة.
- إنشاء خلايا استخلاص بجميع قباضات الديوانة.
- اتخاذ إجراءات ردعية ضد الشركات التي تتعمد استغلال الموانئ البحرية كنقاط خزن.
- التسريع في التفويت في البضائع ذات المكوث المطول بالمعابر الحدودية.

الهدف الاستراتيجي 5.1: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بإدماج النوع الإجتماعي. ويتنزل في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية والذي نصّ على ضرورة ضبط هدف إستراتيجي ومؤشرات قيس أداء تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع. ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشرين إثنين: حصة النساء من التكوين المستمر ونسبة النساء بمواقع صنع القرار. وبالرجوع إلى النتائج المسجلة لهذين المؤشرين يمكن إعتبار أنه قد تم تحقيق هذا الهدف نسبيا.

المؤشر 1.5.1 : نسبة النساء من التكوين المستمرّ							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%12	%14	%16	%12	%75	%18	2025

يمكّن هذا المؤشر من إحتساب نسبة النساء اللاتي تلقين تكوينا مستمرا خلال السنة بالمقارنة مع العدد الجملي للعديد الذين تلقوا تكوينا. ويعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة التي تكرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على إعتبار أهمية التكوين المستمر في المجال الديواني كعنصر محدّد للإرتقاء وتنمية القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل.

أما بخصوص الأسباب التي حالت دون بلوغ القيمة المنشودة، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- أغلبية العنصر النسائي بالإدارة العامة للديوانة يشتغل بكتابات مختلف المصالح والإدارات الديوانية،

- أغلبية الدورات التكوينية المُنجزة تكون موجهة لفرق الحرس الديواني التي تُسجل غياب تام للعنصر النسائي،
- عزوف العنصر النسائي عن المشاركة في الدورات التكوينية لأسباب عائلية.

و لتجاوز الإشكاليات المذكورة مستقبلا، سيتم العمل على:

- برمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية تقوم على تشريك العنصر النسائي،
- اعتماد نظام عمل مرن يُساعد المرأة القيادية في التوفيق بين مسؤولياتها العائلية والمهنية.

المؤشر 2.5.1 : نسبة النساء بمواقع إتخاذ القرار							
وحدة المؤشر	**إنجازات 2021**	**إنجازات 2022**	**تقديرات 2023 (1)**	**إنجازات 2023 (2)**	**إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
نسبة	% 9	11%	%13	%14	%108	%16	2025

يمكّن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع صنع القرار بخطة قيادية كمدير أو رئيسة مكتب والذي يتمّ احتسابه بقسمة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية. ويعتبر هذا المؤشر هامّا على اعتبار أنّه يعطي صورة حقيقية لمجهودات الإدارة العامة للديوانة قصد التكريس لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تشريكها الفعلي في التوجهات العامة وإعطائها الصلاحيات الكافية للإدارة والتصرف والمساهمة في أخذ القرار وضبط وتحقيق الأهداف الإستراتيجية. وقد شهدت سنة 2023 نجاحاً في تحقيق الهدف المنشود من خلال تعيين 14 سيدة ضمن 103 خطة قيادية بالإدارة العامة للديوانة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

2-1- نتائج تنفيذ الميزانية حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج الديوانة لسنة 2023 ما قدره 769 483 أ د من مجموع 027 487 أد حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي ما يعادل نسبة إنجاز بلغت 99% موزعة حسب الأقسام كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	360 365	400 835	40 470	%111
	اعتمادات الدفع	360 365	400 835	40 470	%111
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	39 205	37 377	-1 828	%95
	اعتمادات الدفع	39 205	37 377	-1 828	%95
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	4 537	3 968	-569	%87
	اعتمادات الدفع	4 537	3 968	-569	%87
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	29 417	12 638	-16 779	%43
	اعتمادات الدفع	82 920	41 589	-41 331	%50
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**433 524**	**454 818**	**21 294**	**%105**
	اعتمادات الدفع	**487 027**	**483 769**	**-3 258**	**%99**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- **قسم نفقات التأجير:** حددت نسبة التنفيذ بـ111% من الإعتمادات المرسمة لسنة 2023 بقانون المالية التعديلي والمقدرة بـ 365 360 أ د حيث تم فتح إعتمادات تكميلية قدرت بـ 470 40 أ د.

- **قسم نفقات التسيير:** بالنسبة لنفقات التسيير تم استهلاك اعتمادات بقيمة 37,3 مليون دينار أي بنسبة تنفيذ بلغت 95% مقارنة بقانون المالية التعديلي ومن أهم النفقات المنجزة في هذا الخصوص الأكرية والأداءات البلدية بمبلغ جملي يفوق 2,9 مليون دينار، استهلاك الكهرباء 2,5 مليون دينار، شراء الوقود لوسائل النقل 4,3 مليون دينار، اقتناء رصاص التشميع 1 مليون دينار...
- كما تم إجراء مجموعة من التحويلات لتغطية النقص الحاصل في بعض الفقرات الفرعية أهمها خلاص جزء هام من متخلدات التنقل المجاني لأعوان سلك المصالح الديوانية، متخلدات الشركة التونسية للكهرباء والغاز، مستحقات ديوان الإرسال الإذاعي والتلفزي وتسوية جزء من متخلدات التكوين لدى وزارة الدفاع الوطني.

- **قسم نفقات التدخلات:** بلغت جملة الإعتمادات المنجزة بعنوان قسم التدخلات سنة 2023 ما قدره 3.9 مليون دينار أي بنسبة انجاز بلغت 87% حيث تم الإذن بدفع مساهمة الإدارة العامة للديوانة في المنظمة العالمية للديوانة وتمويل مساهمة الدولة في صكوك الغذاء لأعوان الديوانة.

- **قسم نفقات الاستثمار:** بلغت نفقات الاستثمار المنجزة بعنوان سنة 2023 ما قدره 41,5 مليون دينار مقابل 82,9 مليون دينار حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي ما يعادل نسبة إنجاز قدرت بـ 50% دفعا تهم بعض مشاريع البناء كبناء مقر مركز تكوين ديواني بصفاقس، هدم و بناء مقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس وبناء مقر الإدارة الجهوية للديوانة بالقصرين...كما تم تنفيذ مجموعة من المشاريع تخص تجهيز مصالح الديوانة كاقتناء وسائل النقل بقيمة جملية تفوق 1,3 مليون دينار، اقتناء معدات خصوصية بقيمة 0,4 مليون دينار، اقتناء أجهزة الكشف بالأشعة بمبلغ جملي قدره 2,2 مليون دينار، اقتناء أزياء نظامية بقيمة 6,6 مليون دينار، الانتهاء من تركيز القسط الثاني من الشبكة الراديوية الرقمية بقيمة 18,6 مليون دينار إلى جانب تأهيل وصيانة المنظومة المعلوماتية سند بمبلغ قدره 0,8 مليون دينار.

2-2- تقديم تنفيذ الميزانية حسب النشاط :

حققت نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2023 لبرنامج الديوانة 99% مقارنة بقانون المالية التعديلي موزعة حسب الأنشطة كالتالي:

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط عدد 1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية	456 579	458 539	1 960	%100
نشاط عدد 2: تنمية القدرات	1 157	527	-630	%45
نشاط عدد 3: دعم الخدمات الصحية لأعوان الديوانة	4 800	2 681	-2 119	%56
نشاط عدد 4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية	13 011	13 706	695	%105
نشاط عدد5 : الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية	11 480	8 316	-3 164	% 72
المجموع	**487 027**	**483 769**	**-3 258**	**%99**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- **النشاط عدد 1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية:** تمكن نفقات هذا النشاط من دعم واسناد البرامج الفرعية في رفع مؤشرات الأداء وتحقيق الأهداف بصفة فعالة وناجعة وذلك عبر توفير الإمكانيات المادية والبشرية، حيث بلغت نسبة تنفيذ ميزانية النشاط عدد 1 100% مقارنة بقانون المالية.

- **النشاط عدد 2: تنمية القدرات:** تساهم نفقات هذا النشاط في رفع كفاءة وتنمية قدرات أعوان الديوانة في مختلف المجالات والإختصاصات مما يمكنهم من مواكبة التطورات على المستوى النظري والتطبيقي. وقد بلغت نسبة تنفيذ ميزانية هذا النشاط 45% وتم تسجيل

فواضل في الاعتمادات نظرا لتعثر مشروع تهيئة المدرسة الوطنية للديوانة حيث كانت نتائج طلب العروض في الغرض غير مثمرة.

- **النشاط عدد 3: دعم الخدمات الصحية لأعوان الديوانة:** تمكن نفقات هذا النشاط من توفير الإحاطة الصحية لأعوان الديوانة وعائلاتهم وذلك عبر تمتيعهم بخدمات صحية أساسية للمحافظة على جاهزيتهم، حيث بلغت نسبة تنفيذ ميزانية هذا النشاط 56% مقارنة بقانون المالية العديلي لسنة 2023.

- **النشاط عدد 4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية:** يمكن هذا النشاط من القيام بالتفتيشات عن المخالفات الديوانية، الإقتصادية والجبائية على كامل التراب الديواني، وقد بلغت نسبة تنفيذ ميزانية هذا النشاط 105% حيث تم القيام بتحويلات بالزيادة من الإعتمادات المخصصة للنشاط عدد 1 لصالح هذا النشاط.

- **النشاط عدد 5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية:** بلغت نسبة تنفيذ هذا النشاط 72% مقارنة بقانون المالية التعديلي حيث تم انجاز مشاريع تهيئة وصيانة مقرات الديوانة والتقدم في انجاز مشاريع البناء من بينها بناء مقر الإدارة الجهوية للديوانة بالكاف وانجاز اقتناءات متعلقة بأجهزة الإعلامية ووسائل النقل.

برنامج الجباية

البرنامج عدد 02: الجباية

رئيسة البرنامج:السيّدة فتيحة الغربي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج :06 جانفي 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تتمثل غاية برنامج الجباية أساسا في تعبئة موارد الخزينة من خلال تأمين أعمال المراقبة والنزاع الجبائي والمصالح الجبائية مع الحرص على حسن تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بقاعدة الأداءات والمعاليم والأتاوات وغيرها من الموارد الجبائية وكذلك في العمل على تيسير وتبسيط إجراءات القيام بالواجبات الجبائية وتحسين جودة إسداء الخدمات للمطالبين بالأداء من خلال نشر المعلومة الجبائية ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي الجاري به العمل والسهر على تحسين جودة الإستقبال وتقليص آجال معالجة المطالب والعرائض.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية التي يرتكز عليها برنامج الجباية في تدعيم العدالة الجبائية ومكافحة التهرّب الضريبي وتعبئة موارد الخزينة والمحافظة على ديمومتها ودعم وتكريس القيم التي تلتزم بها إدارة الجباية تجاه المطالب بالأداء والمتمثلة في النزاهة والشفافية والحياد. كما تعمل على تطوير وملاءمة وسائل وطرق عمل إدارة الجباية والارتقاء بمصالحها إلى أفضل مستويات حوكمة التصرّف وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها المتعلقة بإدارات الجباية العصرية.

وينتفع برنامج الجباية بمساعدات فنية وتمويل مشاريع في إطار اتفاقيات وبرامج شراكة بين وزارة المالية وهياكل دولية من بينها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية.

كما يسعى برنامج الجباية إلى الإيفاء بتعهدات مضمّنة باتفاقيات مبرمة مع هياكل وطنية ومنظّمات دولية تهدف لإثراء قاعدة المعلومات والمعطيات ذات الصّبغة الجبائية من خلال تبادل المعلومات بصفة آلية أو عند الطلب.

حيث قام البرنامج بتفعيل تبادل التصاريح حسب كل دولة من المحور 13 من مشروع التصدي لظاهرة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح BEBS ويبرز الجدول الموالي النتائج المسجّلة خلال سنة 2023 على مستوى هذا المحور:

التصريح حسب كل دولة (déclaration pays par pays)		
السنة المعنية بالتصريح	**عدد المطالبين بالأداء الخاضعين وجوبا للتصريح**	**عدد التصاريح المودعة**
CBC 2022	5	5

كما قامت الإدارة بتطبيق قانون نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ويبرز الجدول الموالي النتائج المسجّلة خلال سنة 2023:

قانون نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)		
السنة المعنية بالتصريح	عدد المؤسسات المالية	عدد التصاريح المودعة
FATCA 2022	321	302

أما فيما يتعلق بالتبادل الدولي للمعلومات عند الطّلب فقد تمّ خلال سنة 2023 توجيه عدد 361 طلب إلى الخارج وتحقيق مردودية جبائية تساوي 11.3 م د في حين توصّلت الإدارة بعدد 59 طلب معلومات من الخارج.

ويعمل برنامج الجباية على مزيد التحكم في النسيج الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال الضّريبي التلقائي وذلك بغرض تعبئة موارد إضافية لفائدة ميزانية الدولة لا سيما في ظل التحديات التي تعرفها البلاد في هذا الظرف الاستثنائي، حيث يركّز البرنامج من خلال الهياكل المكلفة بالمراقبة الجبائية على تكثيف عمليات المسح الميداني وترشيد الانتفاع بالنظام التقديري وحصره في مستحقيه وإدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية وتحسين نسبة التغطية في المراقبة الجبائية بواسطة عمليات المراجعة الجبائية وخاصة من خلال إحداث آلية المراجعة المحدودة ودورها في دعم الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الجبائي وبالتالي في تعبئة موارد خزينة الدولة. حيث تم خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2021 إلى غاية 31 ديسمبر 2023 القيام بعدد **182214** زيارة ميدانية لمقرات نشاط المطالبين بالأداء وترشيد الانتفاع بالنظام التقديري وحصره في مستحقيه وذلك بالتخفيض في عدد المطالبين بالأداء الخاضعين للنظام التقديري من 397247 في موفى سنة 2021 إلى 324438 في موفّى سنة 2023 أي بتخفيض قدره **72809**. كما تم الإسهام في إدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية المنظّمة حيث أنجزت المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات خلال سنتي 2022 و2023 عدد **3045** حالة اكتشاف لأشخاص طبيعيين ومعنويين ينشطون دون إيداع تصاريح في الوجود. هذا بالإضافة إلى تحسين نسبة التغطية في المراقبة الجبائية بواسطة عمليات المراجعة الجبائية وخاصة من خلال آلية المراجعة المحدودة المحدثة خلال سنة 2022 ودورها في دعم الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الجبائي والتكثيف من عدد التنابيه المبلّغة إلى المطالبين بالأداء المتواجدين في حالة إغفال، حيث تم خلال سنة 2023 تبليغ عدد **90688** تنبيها وعدد **37000** مكتوبا تحسيسيا بواسطة البريد الإلكتروني والبريد العادي.

ويرتكز برنامج الجباية على موارد بشرية ذات كفاءة عالية ونسبة تأطير مرتفعة حيث بلغت نسبة تأطير إطارات الصنف أ1 مقارنة بباقي الأعوان دون اعتبار العملة **46,6%**.

ورغم نقطة القوة المذكورة، يبقى من الضروري تعزيز البرنامج بموارد بشرية إضافية لتدارك النقص المسجل على هذا الصعيد بهدف مزيد التحكم في النسيج الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي باعتبار أهمية دور البرنامج في تعبئة موارد إضافية لفائدة ميزانية الدولة خاصة في ظل التحديات التي تعرفها البلاد في هذا الظرف الاستثنائي، وبالتالي لابد من تدعيم البرنامج بالموارد البشرية والوسائل اللوجستية بالنظر لحجم التحديات وأهمية جذابية المطالبين بالأداء.

هذا ويتطلع برنامج الجباية إلى إرساء وتكريس مبادئ الشفافية والحياد والنزاهة في كافة أوجه التصرف الإداري والمالي وكذلك إلى تطوير وسائل وطرق العمل للارتقاء بمصالحه إلى أفضل مستويات الحوكمة وفقا للمعايير والمواصفات الدولية المتعارف عليها الخاصة بإدارة الجباية العصرية.

ويُعدُّ مركز الإعلامية لوزارة المالية أحد المتدخلين الرئيسيين في أداء برنامج الجباية بصفته فاعلا عموميا، يساهم في تطوير نظام المعلومات وتطوير منظومة التصرّف حيث يشرف على تطوير نظام المعلومات للجباية والاستخلاص وعلى إحداث فضاء افتراضي خاص بكل مطالب بالأداء يهدف إلى تمكينه من الحصول على عدة خدمات عن بعد (الانخراط في منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد، الاطلاع على الوضعية الجبائية، إيداع القوائم والجداول عن بعد، إيداع مطالب استرجاع فائض الأداء ومتابعة مآله، وإصدار واستخراج شهائد الخصم من المورد ...).

الهدف الاستراتيجي 1.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات:

يندرج هذا الهدف في إطار تيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية وحثّ المطالبين بالأداء على الامتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجبائية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية وكذلك تحسين جودة الاستقبال وتوفير أحسن ظروف إسداء الخدمات الإدارية وتقليص آجال إسدائها.

وقد نجح برنامج الجباية في تحقيق هذا الهدف باعتبار تحقيق نسبة إنجاز بلغت حوالي 100% بالنسبة للمؤشّرات الثلاثة خلال السنوات المنقضية وسيتم الحرص على احترام برنامج التنفيذ بنفس النسبة خلال الفترة اللاحقة.

المؤشر 1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	99.94	99.97	100	99.81	99.81	100	2025

تلقّى المركز خلال سنة 2023 عدد 18746 مكالمة هاتفية من قبل مطالبين بالأداء تمّت الإجابة حينيّا على عدد18711 مكالمة منها وبلغ عدد المكالمات المؤجلة خلال سنة 2023 والتي تمّ الردّ عليها في أجل لا يتجاوز 48 ساعة من تاريخ استقبال المكالمة عدد 35.

وقد بلغت المدة الزمنية المستغرقة في الردود على هذه المكالمات 94445 دقيقة وتوزّعت على عدد 8093 مكالمة هاتفية واردة من قبل أشخاص معنويين وعدد 10653 مكالمة واردة من قبل أشخاص طبيعيين، تعلقت أسئلتهم بإشكاليات يتعرض إليها المطالب بالأداء عند قيامه بواجب التصريح عن بعد حيث بلغ عدد الأسئلة في هذا المجال 2528 سؤالا وبلغ عدد الأسئلة حول الإجراءات الإدارية 4172 سؤالا في حين تعلقت بقية الأسئلة وعددها 12046 سؤالا بمواضيع جبائية مختلفة من بينها أسئلة تتعلق بالاستخلاص.

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع العدد الجملي للمكالمات الهاتفية الواردة على المركز خلال سنة 2023 حسب المحاور الجبائية:

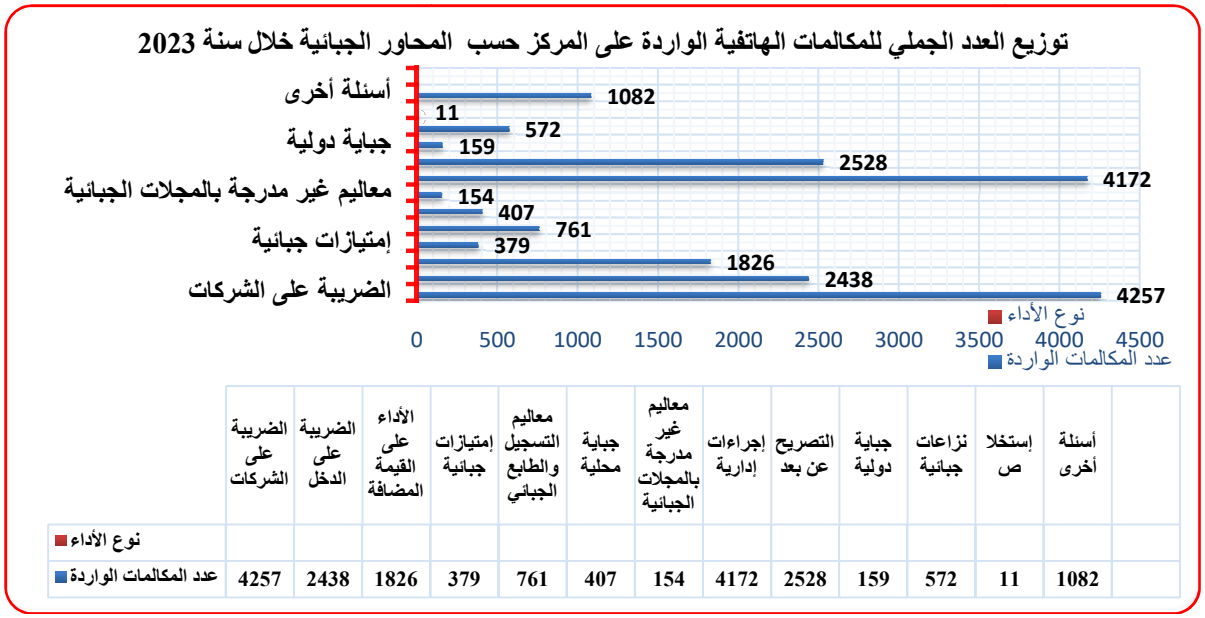

ويعود تراجع عدد المكالمات الواردة على المركز إلى نجاح السياسة التواصلية التي انتهجتها الإدارة العامة للأداءات عن طريق البوّابة وعن طريق حساباتها بمواقع التواصل الاجتماعي حيث بلغت

عدد 26625 مكالمة خلال سنة 2022 وأصبحت 18746 مكالمة خلال سنة 2023. وقد تمّ في هذا الإطار:

- الشروع في البحث عن تطبيقة جديدة للتصرف في المكالمات الهاتفية (Application de gestion des appels téléphoniques) عوضا عن التطبيقة الحالية بالمركز التي تم اقتناؤها سنة 2011 (GAYA et COSMO-CALL) والتي أصبحت محدودة، كثيرة الأعطاب المفاجئة وغير مواكبة للتطور التكنولوجي الحالي.
- مواصلة العمل على تدعيم المركز بالموارد البشرية الكافية.
- مواصلة العمل على مشروع إرساء تطبيقة بالمركز للتصرف في القاعدة الوثائقية (Application de gestion de la base documentaire) سيما وان القاعدة الوثائقية الحالية تفتقر لمحرك بحث وهي مضمنة بصيغة PDF، يستغرق البحث فيها عن المعلومة الحينية وتقديمها للمطالبين بالأداء الكثير من الوقت وهو ما من شأنه الرفع من مدة انتظار الأجوبة عبر الهاتف.

المؤشر 2.1.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
خدمة	5	2	4	5	%125	3	2025

نجح برنامج الجباية في التوصّل إلى رقمنة منظومة التصرّف في الشّهائد الجبائية والتي تندرج في إطار تنفيذ برنامج عمل يرمي إلى تجريد الشهائد الجبائية من طابعها المادي وإدراجها بتطبيقة إعلامية معدّة للغرض وتم ذلك بالتنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية بصفته فاعلا عموميا حيث تمّ تطوير صيغة جديدة للتطبيقة الإعلامية الخاصة بالتصرف في الشهائد الجبائية. وقد تم في مرحلة أولى برمجة 35 شهادة بالنسبة للفترة 2018-2022 وفي مرحلة ثانية برمجة 10 شهائد للفترة 2023-2025 . وتمت برمجة عدد 4 شهائد منها للإنجاز خلال سنة 2023 وتمّ تحقيق نسبة إنجاز قدرت بـ125%.

وقد تم التوصل في نهاية سنة 2023 إلى إدراج عدد37 شهادة مبرمجة للفترة 2018-2025 من مجموع 45 شهادة.

وتتمثّل الشهائد الخمسة المدرجة خلال سنة 2023 فيما يلي:

1- شهادة في إعفاء القيمة الزائدة المحققة من قبل الأشخاص غير المقيمين وغير المستقرين بعنوان التفويت في السندات،

2- شهادة في تسوية الوضعية الجبائية بعنوان القيمة الزائدة من قبل الأشخاص غير المقيمين وغير المستقرين بعنوان التفويت في السندات،

3- شهادة في الإعفاء من الخصم من المورد بنسبة 2.5 % بعنوان القيمة الزائدة العقارية المتعلقة بأول عملية تفويت في محل واحد معدّ للسّكنى في حدود مساحة جملية لا تتعدّى 1000 متر مربّع،

4- شهادة في الإعفاء من الخصم من المورد بالنسبة للمؤسسات الناشئة،

5- شهادة في رفع التجميد عن المبالغ المودعة بحسابات الادخار للاستثمار.

وقد مكّن إدراج عدد 37 شهادة بالتطبيقة الإعلامية الخاصة بالتصرف في الشهائد الجبائية من:

- التقليص في آجال إسداء الخدمة لفائدة المطالبين بالأداء،
- مساعدة الأعوان على توفير جزء أكبر من الوقت المخصّص لهم للقيام بتدخلات أخرى لا سيما في مجال المراقبة الجبائية،
- مواصلة التحضير لمشروع تجريد الشهائد من طابعها الماديّ ورقمنة الخدمات المسداة لفائدة المتعاملين معها.
- إحكام متابعة تدخلات الأعوان في مجال إسداء الخدمات وتقييمها بصفة دورية قصد مزيد تحسينها وتطويرها.

وفي هذا الإطار، بلغ العدد الجملي للشهائد المستخرجة آليا من التطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية والمسلمة للمطالبين بالأداء 70850 شهادة خلال سنة 2023.

المؤشر 3.1.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	10.14	16.63	27	28	% 103.7	31	2025

تمكنت مصالح الجباية من تحسين نتائج المؤشر من خلال تقليص آجال دراسة الملفات وتحقيق نسبة إنجاز تساوي حوالي 103% خلال سنة 2023 وبالتالي تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 68.4% مقارنة بالنتائج المحققة خلال سنة 2022.

هذا وقد تم التخلي عن هذا المؤشر واعتماد مؤشر جديد صلب المشروع السنوي للأداء لسنة 2024 يتعلق بتحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين وذلك بسبب:

- ضعف عدد الأعوان المحقّقين المكلّفين بمعالجة مطالب الاسترجاع (32 عونا) مقارنة بالعدد الجملي لمطالب الاسترجاع المودعة سنويا علما وأن آجال إرجاع فوائض الأداء متعدّدة حيث تبلغ حسب أحكام الفصل 32 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية 120 يوما و60 يوما و30 يوما و7 أيام،
- ضعف عدد الأعوان المحققين المكلفين بعمليات المراجعة الجبائية،
- توجيه الإدارة لمجهودات الأعوان في مجال استرجاع فائض الأداء إلى تطبيق أحكام الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2022 حول حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التّجارة الدّولية ولمؤسّسات الخدمات المصدّرة وأحكام المذكّرة العامة عدد 16 لسنة 2022 حول تحليل أحكام الفصل 52 آنف الذّكر وتحديد أجل أقصاه 7 أيام من تاريخ تقديم ملفّ مستوفى الشروط لإرجاع فائض الأداء.

وفي هذا الإطار تمكنت الإدارة من تخفيض معدّل مدّة تصفية مطلب الاسترجاع من 134 يوما خلال سنة 2022 إلى معدل 31.1 يوما في موفّى شهر ديسمبر 2023.

- ارتباطه بوضعية المالية العمومية،
- تأخّر المطالبين بالأداء في إيداع التصاريح التصحيحية الناجمة عن إبرامهم محاضر صلح مع الإدارة.

- **<u>الصعوبات والتدابير المتخذة لتحقيق الهدف:</u>**

واجه البرنامج عدّة صعوبات في تحقيق هذا الهدف ونخصّ بالذّكر منها:

- النقص المسجّل في الموارد البشرية لا سيما العاملين منهم في خلايا الخدمات وذلك بسبب توجيه المجهودات نحو المراقبة الجبائية وتطوير المردودية لا سيما المحققة منها نقدا كالعمل على ترشيد تدخلات الأعوان باستعمال منظومة التصرّف في المخاطر الجبائية
- ضعف الوسائل اللوجيستية والمنصات المعلوماتية والإلكترونية المركّزة بمركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

وبالرغم من هذه الصعوبات فإنه تم تحقيق نسبة إنجاز تقارب الـ100% بالنسبة للمؤشّر "نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد"، وتفوق الـ100% بالنسبة للمؤشّر"عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية".

ويعمل البرنامج على مزيد إحكام التصرف في الخدمات المسداة من قبل مصالحه المركزية والخارجية إلى المتعاملين معها.

الهدف الاستراتيجي 2.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي التحكم في النسيج الجبائي ومقاومة التهرب الضريبي والعمل على إدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي ضمن القطاع المنظم وهو ما يمكّن من تقييم مدى نجاعة مصالح الجباية في الحدّ من ظاهرة التهرّب الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي.

ويمكّن هذا الهدف من تقييم مدى نجاعة مصالح الجباية في الحد من ظاهرة التهرّب الجبائي.

وقد حقق برنامج الجباية نجاحا نسبيا في تحقيق هذا الهدف حيث تم تحقيق نسبة إنجاز تجاوزت 100% بالنسبة للمؤشر الثالث "تطور عدد عمليات المراجعة الجبائية" و62.46% للمؤشر الأول "عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة" مقابل 84.2% بالنسبة للمؤشّر الثاني "تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية".

المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة:							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نقطة	25	21.05	26	16.24	%62.46	28	2025

بلغت نسبة إيداع التصريح السنوي بعنوان سنة 2022 في الآجال القانونية 43.43% وتطوّرت بعد تدخل أعوان المراقبة لتبلغ 59.67% في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2023. وبلغ بذلك عدد نقاط تحسّن نسبة الإيداع 16.24 نقطة ونسبة إنجاز بلغت 62.46 %.

وقد نجح البرنامج في الرفع من نسبة إيداع التصاريح السنوية في الآجال القانونية خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بنسبة 11.1% كما يبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

نسب إيداع التصاريح الجبائية السنوية في الآجال القانونية

الشريحة/ السنة	2022	2021
1- أشخاص معنويون	**%37.53**	**%36.13**
2- أشخاص طبيعيون	**%45.19**	**%39.93**
2-1- تجار وصناعيون ومسدي خدمات	%43.31	%38.17
2-1-1- نظام حقيقي	%33.72	%32.31
2-1-2- نظام تقديري	%46.77	%40.17
2-2- مهن غير تجارية	%61.01	%54.97
2-2-1- نظام حقيقي	%68.96	%58.46
2-2-2- قاعدة تقديرية للأداء	%50.57	%52.32
المجموع	**%43.43**	**%39.08**

وتُعزى أسباب تحقيق نسبة إنجاز تساوي 62.46% إلى قيام الإدارة بإلحاق قرابة 100.000 مطالبا بالأداء من النّظام التقديري إلى النّظام الحقيقي، موزّعين كما يلي:

- ✓ عدد 14000 مطالبا بالأداء، تمّ رفض مطالب التّجديد لهم للبقاء صلب النّظام التقديري.
- ✓ عدد 40000 مطالبا بالأداء في حالة إغفال ولم يقوموا بالتالي بمطالب تجديد للانتفاع بالنّظام التّقديري.
- ✓ عدد 56000 مطالبا بالأداء، بمقتضى أحكام الأمر عدد 802 لسنة 2022 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 2939 لسنة 2014 المتعلّق بتحديد قائمة الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات داخل المناطق البلدية والمستثناة من الانتفاع بالنظام التقديري المنصوص عليه بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وهو ما أثّر سلبا على نسب الإيداعات وذلك رغم قيام البرنامج بمجهودات كبيرة جدّا في تبليغهم مكاتيب تحسيسية وتنابيه قصد تسوية وضعياتهم إضافة إلى عمليات المسح الجغرافي.

المؤشر 2.2.2 : تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022 (1)	تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
محضر	48808	20608	51000	42943	%84.2	55000	2025

بلغت نسبة إنجاز القيمة المستهدفة 84.2% مقارنة بتقديرات سنة 2023. ويمكن تفسير هذه النتائج المحققة بانشغال أعوان مكاتب مراقبة الأداءات بمراقبة المنتفعين بالنظام التقديري وتسوية وضعياتهم الجبائية ومراجعتها عند الاقتضاء وكذلك بتسوية الإغفالات. وقد تم تغيير هذا المؤشر خلال سنة 2024 وتعويضه بمؤشر يتعلق بتطور عدد الاكتشافات وتعود أسباب التخلي عن المؤشر إلى ضعف مساهمته في تحقيق الهدف المتمثل في الحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي حيث لوحظ أن عددا كبيرا من محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية المنجزة تتعلق بعدم دفع معاليم الجولان أو بعدم إيداع تصاريح المؤجر.

المؤشر 3.2.2:تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عملية مراجعة	13917	15722	18000	20508	%114	26000	2025

تجاوزت نسبة إنجاز المؤشر 100% مقارنة بالتقديرات لسنة 2023 (18.000 عملية مراجعة) حيث بلغت نسبة 114% وذلك نتيجة الانعكاسات الإيجابية لعملية إحداث آلية المراجعة المحدودة في إطار قانون المالية لسنة 2022 والتي ساهمت في تحقيق تطوّر في عدد المراجعات الجبائية المنجزة بين سنة 2021 وسنة 2023 بنسبة 47.3% حيث بلغ خلال سنة 2023 العدد الجملي للمراجعات الجبائية المنجزة **20508** عملية مراجعة من بينها عدد **2231** مراجعة جبائية محدودة وعدد **13885** مراجعة أولية و**4392** مراجعة معمقة.

- **الصعوبات والتدابير المتخذة لتحقيق الهدف:**

تتمثل أهمّ الصعوبات في نقص عدد المحققين المكلفين بعمليات المراجعة الجبائية صلب خلايا المراجعة الجبائية ومكاتب مراقبة الأداءات والبالغ عددهم خلال سنة 2023 قرابة 500 عون وكذلك في عدد الأعوان المكلفين بالمراقبة الميدانية والبالغ عددهم خلال نفس السنة 884 عون.

وتعمل الإدارة جاهدة على تعويض ذلك النقص الحاصل في عدد الأعوان المحققين من خلال الاستفادة من آلية الحراك الوظيفي ومن تشبيك قواعد البيانات وذلك بإبرام اتفاقيات مع جميع الهياكل العمومية ذات الصّلة وتركيز منصات إلكترونية مثل المنصة الخاصة بالخصم من المورد والمنصة الخاصة بأجهزة التسجيل الخاصة بالمقاهي والاستغلال الأمثل لمنظومة التصرف في المخاطر الجبائية مثل منظومة انتقاء الملفات للمراقبة حسب المخاطر الجبائية (SeDAR).

الهدف الاستراتيجي 3.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها:

يتنزل هذا الهدف في إطار توجيه تدخلات مصالح المراقبة من خلال تثمين المعطيات المضمنة بقاعدة البيانات المستقصاة وانتقاء الملفات باعتماد آلية تحليل المخاطر. وهو ما يساهم في متابعة مستوى تطوّر مردودية تدخلات مصالح المراقبة لتعبئة موارد ميزانية الدولة من خلال تنمية القدرات المهنية لأعوان الجباية وترشيد تدخّلاتهم اعتمادا على آلية التصرف حسب المخاطر وتحسين ظروف العمل وتعصير نظم المعلومات المعتمدة وترشيد منظومة حوكمة التصرف الإداري والمالي. وقد تم تحقيق هذا الهدف نسبيا باعتبار نتائج المؤشرات المتعلقة به.

المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية:							
وحدة المؤشر	**انجازات 2021**	**إنجازات 2022**	**تقديرات 2023 (1)**	**إنجازات 2023 (2)**	**إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
مليون دينار	3 711	4 891	4500	5220	% 116	5500	2025

نجح برنامج الجباية في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر وذلك بتحقيقه مردودا ماليا قدره **5220 مليون دينار** سنة 2023 مقابل 4891 مليون دينار سنة 2022 لتبلغ نسبة الإنجاز 116% مقارنة بتقديرات 2023 المقدرة بـ 4500 مليون دينار وبالتالي تسجيل نسبة تطوّر تساوي 6.7% مقارنة بسنة 2022.

وقد تجاوزت نسبة الإنجاز التقديرات بفضل تحسين مستوى استغلال منظومة انتقاء الملفات للمراقبة حسب المخاطر الجبائية (SeDAR) وحسن ترشيد تدخلات الأعوان على مستوى تكثيف وتنويع مصادر قاعدة الاستقصاءات والمعطيات من جهة وتثمين المعلومة الجبائية الرقمية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سنة 2023 قد شهدت تحقيق المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات وعددها 28 مركزا، مردودية جبائية جملية تساوي **2041 م د** (دون اعتبار إدارة المؤسسات الكبرى وإدارة المؤسسات المتوسطة ووحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية) وذلك مقارنة بمردود جملي محقق من قبل نفس تلك المراكز خلال سنة 2022 قدره **1895 م د** أي بنسبة تطوّر بلغت 7% وتجاوزها بالتالي لنسبة التطور على المستوى الوطني البالغة 6.7%.

المؤشر 2.3.2:نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح:

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	32.20	31.3	37.0	37.6	%101.6	39.0	2025

بلغ المردود الجملي المتأتّي خلال سنة 2023 من عمليات الدّفع بالحاضر على إثر إبرام عمليات صلح مع المطالبين بالأداء ما قدره **1963.47 مليون دينار** أي ما نسبته 37.6% من المردود الجملي البالغ 5220 مليون دينار وبلغت نسبة إنجاز هذا المؤشّر خلال سنة 2023 مقارنة بالتّقديرات 101.6%.

المؤشر 3.3.2 :مُوسّط (Médiane) سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية:

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	61.10	62.2	76.0	62.22	%81.86	77	2025

يعكس هذا المؤشر مدى وجاهة أسس التعديل وجودة أعمال الفرق المكلفة بالمراقبة والصلح والنزاع الجبائي من خلال نسبة تأييد المحاكم الابتدائية للمبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري. ويمثل

مُوسّط سلسلة المصادقة النسبة التي تتوسط قائمة النسب المتعلقة بمختلف الهياكل بعد ترتيبها ترتيبا تفاضليا.

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 81.86% وقد بلغ مُوسّط سلسلة (Médiane) نسب المصادقة من قبل المحاكم الابتدائية على قرارات التّوظيف الإجباري، مستوى 66.2 % وهو ما يعني أنه قد تمّ تأييد 62.22% من المبالغ المضمّنة بقرارات التوظيف الصّادرة عن هياكل المراقبة.

وتعد نسبة الإنجاز مقبولة في مجملها حيث تعكس المجهودات الكبيرة المبذولة من قبل البرنامج لتأطير تدخلات الأعوان وترشيدها وتوجيهها بفضل تكثيف الدورات التكوينية وجلسات العمل الحضورية وعن بعد وأعمال التفقد والتدقيق والتنسيق والمتابعة ذلك أنّ تأييد قرارات التّوظيف الإجباري أو رفضها أو القضاء بتعديلها من صميم اختصاص المحاكم الابتدائية دون سواها وهي طرف خارجي على الإدارة.

هذا وقد تم صلب المشروع السنوي للأداء لسنة 2024 تعويضه بمؤشر جديد يتعلق بنسبة اعتماد منظومة "سيدار"SeDAR في برمجة ملفات المراجعة الجبائية وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في انتقاء الملفات للمراجعة الجبائية والمساواة بين المطالبين بالأداء والرفع من المردودية الجبائية. ويعود ذلك للأسباب التالية:

- طول الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ إصدار قرار التوظيف الإجباري وبين تاريخ صدور الحكم الابتدائي ممّا جعل الإدارة غير قادرة على تقديم أرقام ثابتة خلال السنة المعنية بالأمر.
- ارتباط هذا المؤشّر بطرف خارجي عن الإدارة وهو القضاء العدلي.

- **<u>الصعوبات والتدابير المتخذة لتحقيق الهدف:</u>**

تتمثل أهم الصعوبات في مدى قدرة الإدارة على التأقلم مع المناخ الاقتصادي الصعب الذي تمرّ به المؤسسات الاقتصادية والذي من شأنه التأثير سلبا على إبرام الصلح مع الإدارة في أساس الأداء.
لذلك انتهجت الإدارة سياسة توسعة قاعدة المطالبين بالأداء موضوع عمليات المراجعة الجبائية من خلال تكثيف عمليات برمجة المطالبين بالأداء غير المعرفين جبائيا والذين تتوفر بشأنهم استقصاءات ومزيد اعتماد منظومة "سيدار" لبرمجة الملفات الجبائية واستغلال نتائج تشبيك قواعد البيانات مع الهياكل العمومية.

الهدف 4.2: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات:

يضمّ برنامج الجباية 3485 عونا دون اعتبار العملة وتبلغ نسبة النساء 52%، و42% من مجموع الإطارات من الصنف **أ1**، و45% من المستفيدين من الدورات التكوينية.

ويعمل البرنامج على ترسيخ مبدإ تكافؤ الفرص بين الجنسين على كافة الأصعدة ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشر جديد على مستوى وثيقة المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 يتعلق بنسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار. وبالنظر للإنجازات المحققة لهذا المؤشر سنة 2023 يواصل البرنامج العمل على تحسين نتائج الأداء.

المؤشر.1.4.2:نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	12	14	14.22	%101	18	2025

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة تواجد النساء اللاتي يتقلدن مسؤوليات قيادية على رأس هياكل إدارية. وتتمثل هذه المسؤوليات في الإشراف على وحدة مركزية، إدارة المؤسسات الكبرى، إدارة المؤسسات المتوسطة، وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية، مركز جهوي لمراقبة الأداءات، خلية المراجعة الجباية ومكتب مراقبة الأداءات.

وقد تم في موفى سنة 2023 تسجيل نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار في حدود 14.22% مقابل 12% إلى حدود شهر ديسمبر 2022 حيث بلغ عدد رئيسات مكاتب مراقبة الاداءات 19 من مجموع 156 مكتبا و9 رئيسة خلية مراجعة جبائية من مجموع 29 و 3 رئيسة مركز جهوي لمراقبة الاداءات من مجموع 33 مركزا أي بمجموع 31 إمرأة تتقلد منصبا لاتخاذ القرار من مجموع 218 منصبا .

تمّ تحقيق نسبة الإنجازات بفضل الحركة العامة لسنة 2023 والتي حاول من خلالها البرنامج أن تكون نتائجها متوافقة مع متطلبات تركيز مقاربة النوع الاجتماعي وذلك رغم إحالة كل من السيدة رئيسة وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات والسيدة رئيسة المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بالمنستير على التقاعد خلال سنة 2023.

وتعود هذه النسبة إلى ضعف نسبة مشاركة النساء في الحركة العامة التي نظّمتها الإدارة العامة للأداءات لسدّ الشغورات وخاصة فيما يتعلق برؤساء مكاتب مراقبة الأداءات.

وعند تحليل واقع القطاع، تم الوقوف على ارتباط التقدم في المسار المهني والترقيات بمدى الانخراط الدوري في الحركة العامة للأعوان وما يقتضيه ذلك أحيانا من ضرورة تغيير مكان الإقامة وهو ما يمثل عائقا اجتماعيا هاما بالنسبة للنساء وخاصة المتزوجات منهن بالنظر إلى ارتباطاتهن العائلية. كما لوحظ أن النقص في توفير الحماية للإطارات من النساء اللاتي يقمن بمعاينات ميدانية خاصة بالمناطق ذات الخطورة يمكن أن يؤثر في مستوى إقبال النساء على هذا النوع من المهام.

وتبين الإحصائيات الأولية، أن نسبة تواجد النساء في الخطط القيادية مقارنة بالرجال ضعيفة حيث لم تتجاوز14.22% سنة 2023 رغم أن النساء يمثلن 42% من مجموع الإطارات من الصنف أ1، وسيتم في الفترة القادمة التعمق في دراسة الموضوع بالاعتماد على إحصائيات أكثر دقّة والوقوف عند الإشكاليات الحقيقية المتسببة في هذه الفجوة المسجلة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغ مجموع الاعتمادات المستهلكة لبرنامج الجباية مبلغ 245850 ألف دينار بعنوان سنة 2023 مقابل مبلغ 235112 ألف دينار حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت 105%.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات2023 ق.م تعديلي(*)(1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	210206	231562	21356	%110
	اعتمادات الدفع	210206	231562	21356	%110
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	11785	11694	-91	%99
	اعتمادات الدفع	11785	11694	-91	%99
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	206	167	-39	%81
	اعتمادات الدفع	206	167	-39	%81
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4967	2909	-2058	%59
	اعتمادات الدفع	12915	2427	-10488	%19
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	**227164**	**246332**	**19168**	**%108**
	اعتمادات الدفع	**235112**	**245850**	**10738**	**%105**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م. ت(*) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نشاط عدد 1: تصور ومتابعة تأطير مصالح الجباية	219672	234353	14681	%107
نشاط عدد 2: التصرف في الملفات ذات الانعكاس الجبائي الهام	1735	1632	-103	%94
نشاط عدد 3: مراقبة الامتثال الجبائي	9894	5611	-4283	%57
نشاط عدد 4: إسداء الخدمات ومتابعة ومساندة مصالح المركز الجهوي	3811	4425	443	%112
المجموع	**235112**	**245850**	**10738**	**%105**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

بلغت نسبة الإنجاز المحققة في سنة 2023 لميزانية البرنامج 105% تتوزع حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 ما قدره 210,206 م د، وبلغت الاعتمادات المنجزة بتاريخ 31 ديسمبر 2023 ما قدره 231,562 م د حيث تم رصد إعتمادات تكميلية تقدر بـ 21,356 م د.

- **نفقات التسيير**: بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 ما قدره 11, 785 م د في حين بلغت الاعتمادات المنجزة بتاريخ 31 ديسمبر 2023 ما قدره 11,694 م د مع تسجيل نسبة تنفيذ في حدود 99% وهي نسبة هامة. ويعود عدم استهلاك الـ1% المتبقي أساسا إلى ورود العديد من الفواتير بعد تاريخ 31 ديسمبر 2023 وذلك على مستوى مختلف البرامج الفرعية الراجعة بالنظر لبرنامج الجباية.

- **نفقات التدخلات**: بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 ما قدره 206 ألف دينار وبلغت الاعتمادات المنجزة 167 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023. وبلغت نسبة

الإنجاز 81% على مستوى التعهد والدفع ويعود ضعف نسبة الإنجاز إلى عدم تلقي طلب مستحقات بعنوان حوادث الشغل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

- **<u>نفقات الاستثمار</u>:** بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 ما قدره 4,967 م د على مستوى التعهد و12,915 م د على مستوى الدفع. وبلغت الاعتمادات المستهلكة ما قيمته 2,909 م د خلال سنة 2023 على مستوى التعهد أي بنسبة إنجاز في حدود 59% و2,427 م د على مستوى الدفع أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 19%. ويعود هذا الفارق في الإنجازات إلى:

✓ **بالنسبة للتزود بتجهيزات إعلامية واتصال:**

- تمّ تفويض اعتمادات قدرها 2,9 مليون دينار للتزود بتجهيزات إعلامية واتصال وقد تم القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بالصفقة واختيار صاحب العرض لإمضاء الصفقة العامة ثم الصفقة الخاصة في بداية سنة 2024 باعتمادات تقدر بـ 1,9 مليون دينار علما وأن القسط الخاص بالطابعات الليزرية لم يكن مثمرا وستتم إعادة نشره في بداية سنة 2024؛
- عدم إصدار طلب العروض المتعلق باقتناء لوحات رقمية محمولة باعتبار طلب من مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية مزيد التريث لحسن اختيار البرمجية التي سيتم اعتمادها لتطوير التطبيقات الإعلامية التي سيتم تركيزها بهذه اللوحات (android, Microsoft, etc.…) بمبلغ قدره 1,5 مليون دينار؛

✓ **بالنسبة لاقتناء وسائل النقل:** تمّ تفويض اعتمادات قدرها حوالي 13 مليون دينار وتم القيام بإجراءات صفقة لاقتناء وسائل النقل عن طريق التجميع لم تكن مثمرة للمرة الثانية؛

✓ **بالنسبة للتدقيق الداخلي والجودة:** تمّ تفويض اعتمادات قدرها 119 ألف دينار مع تواصل الاستشارة المتعلقة باختيار مكتب استشارة لمساعدة الإدارة العامة للأداءات على تركيز نظام التصرف في الجودة بكلفة 23 ألف دينار وقد تم التخلي عن بقية الاستشارات المبرمجة والمتعلقة باختيار مكتب دراسات في الجودة وبالقيام بسبر أراء.

✓ **بالنسبة لاقتناء الأراضي:** تم تفويض اعتمادات قدرها 1,371 مليون دينار لاقتناء أرض كائنة بمقرين مضمنة بالأملاك التابعة لحزب التجمع المنحل وبعد القيام بجميع إجراءات الاقتناء تم تغيير صبغة الإحالة لتكون مجانية ونحن بصدد انتظار استكمال هذه الإجراءات مما أدى إلى عدم استهلاك هذه الاعتمادات على مستوى الدفع.

✓ **بالنسبة لتعهد وترميم البناءات الإدارية:** تمّ تفويض مبلغ جملي قدره 950 ألف دينار وذلك للقيام بـ:

- تهيئة وصيانة مقر وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية ومستودع لافايات

- تهيئة الطابق الأرضي بالمقر الفرعي للإدارة العامة للأداءات
- تركيز نظام مراقبة بالمقر الفرعي للإدارة العامة للأداءات
- تركيز نظام مراقبة بمقرات إدارة المؤسسات الكبرى وإدارة المؤسسات المتوسطة ووحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية
- وقد تم القيام بجميع الإجراءات لتهيئة الطابق الأرضي بالمقر الفرعي للإدارة العامة للأداءات إلا أنها لم تكن مثمرة للشطط الحاصل في الأسعار المقدمة.

✓ **بالنسبة لبرنامج التهيئة والصيانة:** تم تفويض اعتمادات قدرها 1,615 مليون دينار وقد تم استهلاكها على مستوى التعهد في حين أن المبالغ المدفوعة لم تبلغ سوى 1,310 مليون دينار وذلك ناتج بالأساس إلى عدم انتهاء الأشغال المتعهد بها من قبل المقاولين خلال سنة 2023.

هذا، وتجدر الملاحظة إلى أن نفس التبريرات المقدمة على مستوى قسم الاستثمار تبرر ضعف تنفيذ الاعتمادات المرصودة **بالنسبة للنشاط عدد 3 المتمثل في مراقبة الامتثال الجبائي** وهو ما أثر سلبا على ظروف العمل بمقرات الهياكل المكلفة بأعمال المراقبة الجبائية وخاصة منها مكاتب مراقبة الأداءات وبعض المقرات التي تأوي بعض المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات.

كما أن غياب العنصر البشري المختص في تنفيذ الميزانية والتصرف في الموارد البشرية مع ضعف عدد الدورات التكوينية في هذا المجال ساهم في تحقيق ضعف نسب الإنجاز بالإضافة إلى عدم التمكن من تنفيذ العديد من المشاريع التي يشرف على متابعتها هياكل خارجية على غرار وزارة التجهيز والمجلس الجهوي للولاية.

برنامج المحاسبة العمومية

البرنامج عدد 03:المحاسبة العمومية

رئيس البرنامج: السيد محمد لزهر مازيغ

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 24 أوت 2022

1- نتائج أداء البرنامج لسنة 2023:

ترتكز إستراتيجية برنامج المحاسبة العمومية على تدعيم تعبئة الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية وتأدية نفقاتها وفق النصوص القانونية والتراتيب الجاري بها العمل وعلى تقديم حسابات موثوقة للدولة وتطوير نظامها المحاسبي والإرتقاء به إلى مستوى النظم المحاسبية العالمية للدول المتقدمة، كما تعمل على تعصير الخدمات المقدمة من قبل مختلف القباضات المالية إلى المواطنين والمطالبين بالأداء عبر تطويرها ورقمنتها ضمانا للمبادئ الدستورية الهادفة إلى خدمة المواطن والصالح العام في إطار الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة.

وسعى برنامج المحاسبة العمومية خلال سنة 2023 على تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتي ترتكز على المحاور التالية:

- ✓ **استخلاص الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية من خلال:**
  - تدعيم تعبئة الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة لضمان تمويل خزينة الدولة بالموارد الضرورية لضمان استمرارية المرفق العمومي من جهة وللتقليص من عجز الميزانية الذي تفاقم مع السنوات الأخيرة نتيجة تفشي جائحة كورونا الصحية منذ سنة 2020 والتطورات التي شهدها العالم خلال سنة 2022 والتي تواصلت آثارها خلال سنة 2023.
  - القيام بكل الإجراءات لتعبئة موارد الجماعات المحلية التي تمكنها من ضمان توازناتها المالية من جهة والإيفاء بتعهداتها السنوية من جهة أخرى .

- ✓ **تقديم حسابات موثوقة وفي الآجال مصادق عليها من قبل محكمة المحاسبات من خلال:**
  - توفير معلومة محاسبية موثوق بها حيث يتم في هذا الإطار إعداد الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة.
  - مواصلة إنجاز **مشروع تطوير النظام المحاسبي للدولة وفق نظام المحاسبة العامة** تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد. في إطار اتفاقية تمويل لسنتين للأعمال التحضيرية لاقتناء نظام معلوماتي محاسبي للدولة مع البنك الألماني KFW.
  - المشاركة في مختلف الأعمال الخاصة بتطوير النظام المعلوماتي الميزانياتي في إطار الاتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتعاون USAID من جهة أخرى.

- ✓ **تعصير الإدارة ورقمنة الخدمات المقدمة من قبل القباضات المالية وتحسين جودتها من خلال:**
  - تطوير الخدمات وتحسين آليات العمل وظروفه من خلال تأطير المنظومات الإعلامية بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية.
  - رقمنة الخدمات وخلاصها عن بعد وذلك بهدف تقريبها أكثر من المواطنين من جهة ومن جهة أخرى لتقليص وترشيد تداول الأموال نقدا بالمراكز المحاسبية.

- ✓ **مراعاة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وفئات المجتمع من خلال:**
  الأخذ بعين الاعتبار للاختلاف الحاصل بينهم وذلك قصد تحسين ظروف عملهم ومساندتهم في تأدية مهامهم لتحقيق أهداف البرنامج من جهة والى تطوير وتعزيز التكافؤ الذي يساهم بتعزيز دور المرأة في مواقع أخذ القرار.

ويقوم مركز الإعلامية لوزارة المالية، باعتباره فاعلا عموميا، بدور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية لوزارة المالية من خلال:

- **<u>في مجال استخلاص الموارد العمومية للدولة:</u>** المساهمة في متابعة استغلال وتحيين المنظومة "رفيق" وتطويرها في إطار مشروع المنظومة الجديدة للجباية والاستخلاص للتوافق مع احتياجات مصالح البرنامج في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية للدولة ومقتضيات قانون المالية. بالإضافة إلى مساندة البرنامج في تجهيز القباضات بالمعدات الإعلامية الخاصة بمستعملي المنظومة رفيق وصيانتها دوريا وبرمجة تجهيز المعدات الغير مطابقة لمواصفات العمل بهذه المنظومة وذلك بالتنسيق مع وحدة الإعلامية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.

- **<u>في مجال مسك المحاسبة العمومية وتطوير المنظومة الجديدة لتصرف في المالية العمومية:</u>**
  يتولى مركز الإعلامية لوزارة المالية متابعة استغلال منظومة "أدب" والتطبيقات الخاصة بكل من الأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة للبلاد التونسية.
  وفي هذا الإطار، فهو يشارك مع بقية البرامج في مشروع لتطوير المنظومة الجديدة للمالية العمومية بمكوناتها المتعلقة بتأدية النفقات العمومية والتطبيقات الخاصة بالمحاسبة والخزينة ومكاسب الدولة لتتوافق مع تطور الاحتياجات لهذه المصالح ومساندتهم في المهام الموكولة إليهم وتطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

الهدف الاستراتيجي 1.3 : تحسين تعبئة الموارد العمومية:

يسعى برنامج المحاسبة العمومية إلى ضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية وذلك من خلال تركيز كل الآليات اللازمة التي تخول للمحاسب العمومي أن يقوم بالإجراءات الضرورية من أجل استخلاص الموارد العمومية بجميع أصنافها. وتعتبر عمليّة استخلاص الدّيون العموميّة المهمّة الأساسيّة للإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسيّة في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانيّة السّنة.

يمكن إجمالا إعتبار أنه لم يتم تحقيق هذا الهدف رغم أن مؤشرات الاستخلاص بقيت إيجابية سنة 2023 مسجلة نسبة تطور بـ 5.46% وذلك مقارنة بنتائج سنة 2022 التي كانت استثنائية نظرا لإجراءات العفو الجبائي لسنة 2022.

المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023		إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
			المشروع السنوي للأداء (1)	ق.م. تكميلي				
مليون دينار	33547,3	40992.9	47141.835	45360	43231.5	% 91.7	–	2025
نسبة مائوية	10%	22,19%	%15	10,65%	% 5.46		%11	

ملاحظة: يتم احتساب نسبة تطوّر استخلاص الموارد الجبائية باعتبار مبالغ فائض الأداء التي تمّ إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة بمناسبة عملية التجميع لدى أمين المال العام مع احتساب المبالغ الديوانية.

بلغت جملة مداخيل الموارد الذاتية للدولة خلال سنة 2023 حوالي **43231.5 م د** مقابل **40992.9 م د** سنة 2022 أي زيادة بـ **5.5 %** أي ما قيمته **2238.6 م د.** وقد بلغت نسبة انجاز الموارد الذاتية المسجلة إلى موفى السنة 2023 مع ما تم تقديره بالمشروع السنوي للأداء **91.7%** و**95.3 %** من جملة تقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية التعديلي للسنة.

ويبين الرسم البياني التالي نسب ومبالغ تحقيق تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2023 لمختلف أصناف موارد الدولة:

نسبة تحقيق تقديرات ميزانية الدولة (م.د)
(ق.م. تعديلي لسنة 2023)

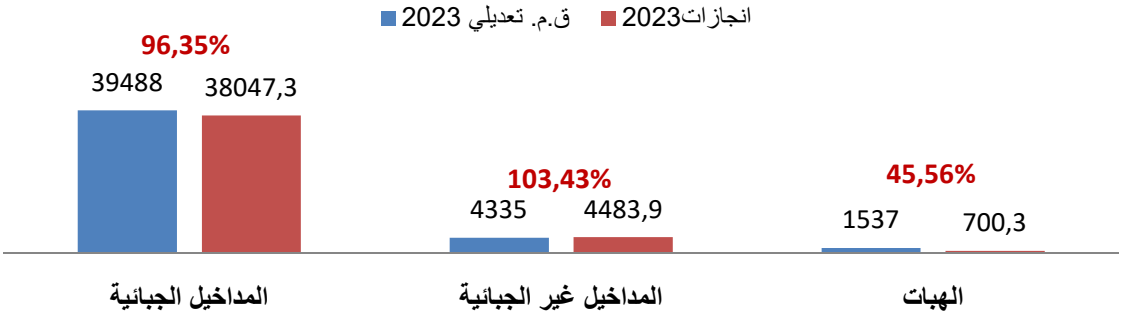

✓ **تطور استخلاصات المداخيل الجبائية:**

بلغت جملة المداخيل الجبائية خلال سنة 2023 ما قدره **38047,3 م د** مسجلة بذلك تطورا بنسبة **7.3 %** أي بزيادة ما يعادل **2597,9 م د** مقارنة بنفس الفترة لسنة 2022، وهو ما يمثل نسبة **88.01 %** من جملة الموارد الذاتية للميزانية. وبلغت نسبة الإنجاز حوالي **96.35 %** مقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

وتجدر الإشارة أن المداخيل الجبائية نظام داخلي سجلت تطورا بنسبة **9.3 %** أي بزيادة تعادل **2429,9 م د.** في المقابل سجلت المداخيل الجبائية بالنظام الديواني تطورا بنسبة **1.8 %** أي بزيادة تعادل فقط **167,9 م د** ويعود هذا التطور خاصة إلى:

✓ **تطور الأداءات المباشرة بنسبة 11.4 %** حيث شهد:

- مردود الضريبة على الدخل ارتفاعا بـ **1297,5 م د** أي بنسبة **12,9 %**،
- مردود الضريبة على الشركات ارتفاعا بنسبة **7.9%** أي **338,9 م د** حيث سجلت الضريبة على الشركات غير البترولية ارتفاع بنسبة **27 %**، في حين أن الضريبة على الشركات البترولية انخفضت بـ **31.5%** جراء تراجع كميات إنتاج النفط بالإضافة إلى إنخفاض سعر برميل النفط.

✓ **تطور الاداءات غير المباشرة بنسبة 4.6 %** أي بزيادة تبلغ **961,4 م د** حيث شهد:

- مردود الأداء على القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة **2.8 %** أي بزيادة بـ **287,9 م د.**
- المعلوم على الاستهلاك ارتفاعا بنسبة بـ **5.7 %** أي بزيادة **205,4 م د.**
- مع ارتفاع مردود الأداءات والمعاليم الديوانية بنسبة **3.6 %.**

وتجدر الملاحظة أن المداخيل الجبائية المرتبطة بالتوريد شهدت تراجعا سنة 2023 بسبب تراجع الواردات. كما أن الأداءات غير المباشرة نظام داخلي شهدت تطورا محدودا بالنظر إلى ركود النشاط الإقتصادي.

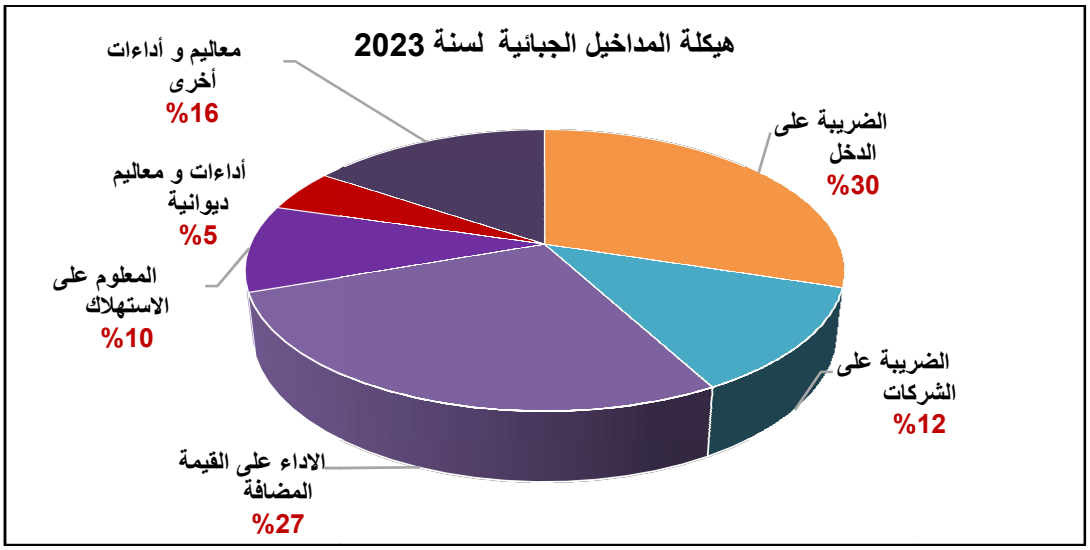

ويلخص الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية خلال سنة 2023 مقارنة بمداخيل سنة 2022:

بيان الموارد (م د)	2022	2023	التطوّر 2022-2023	
			تطوّر المبلغ	النسبة
الاداءات المباشرة	14390	16026.4	1636.4	%11.4
الضريبة على الدخل	10075.3	11372.8	1297.5	%12.9
الضريبة على الشركات	4314.7	4653.6	338.9	%7.9
الشركات البترولية	1414.3	969.3	445-	%31.5-
الشركات غير البترولية	2900.3	3684.3	784	%27.0
الاداءات غير المباشرة	21059.4	22020.8	961.4	%4.6
الاداء على القيمة المضافة	10174	10461.9	287.9	%2.8
نظام ديواني	5807.9	5781.2	26.7-	%0.5-
نظام داخلي	4366.1	4680.7	314.6	%7.2
المعلوم على الاستهلاك	3604	3809.4	205.4	%5.7
نظام ديواني	1845.1	1974.9	129.8	%7.0
نظام داخلي	1758.9	1834.5	75.6	%4.3
أداءات ومعاليم ديوانية	1784.2	1849	64.8	%3.6
معاليم وأداءات أخرى	5497.2	5900.5	403.3	%7.3
معاليم أخرى و خطايا جبائية	2448.6	2654.4	205.8	%8.4
موارد جبائية صناديق الخزينة	3048.6	3246.1	197.5	%6.5
جملة المداخيل الجبائية (نظام داخلي)	**26012.2**	**28442.1**	**2429.9**	**9.3%**
جملة المداخيل الجبائية (نظام ديواني)	**9437.2**	**9605.1**	**167.9**	**1.8%**
جملة المداخيل الجبائية	**35449.4**	**38047.3**	**2597.9**	**7.3%**

✓ **تطور استخلاصات المداخيل غير الجبائية:**

شهدت جملة المداخيل غير الجبائية المسجلة خلال سنة 2023 تطورا مقارنة بمداخيل سنة 2022 حيث تم انجاز حوالي **4483,9 م د** مقابل **4165,5 م د** سنة 2022 أي تطور بنسبة **7.6%** أي ما قيمته **318,4 م.د** ، وبلغت نسبة تحقيق تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2023 حوالي **103.43%**.

تتأتى حوالي **46.0 %** من المداخيل غير الجبائية من مردود مداخيل عبور الغاز الجزائري.

ويلخص الجدول الموالي جملة المداخيل غير الجبائية:

بيان المواد (م د)	2022	2023	تطور المبلغ 2023-2022	نسبة التطور 2023-2022
مداخيل تسويق المحروقات	922	616.4	-305.6	-33.1%
مداخيل عبور الغاز الجزائري	1828.7	2064.4	235.7	12.9%
عائدات المساهمات	624.9	608.8	-16.1	-2.6%
مداخيل أخرى	789.9	1194.3	404.4	51.2%
منها الأملاك المصادرة	45		-45	-100.0%
جملة المداخيل غير الجبائية	***4165.5***	***4483.9***	***318.4***	***7.6%***

وفيما يلي هيكلة للمداخيل غير الجبائية خلال سنة 2023:

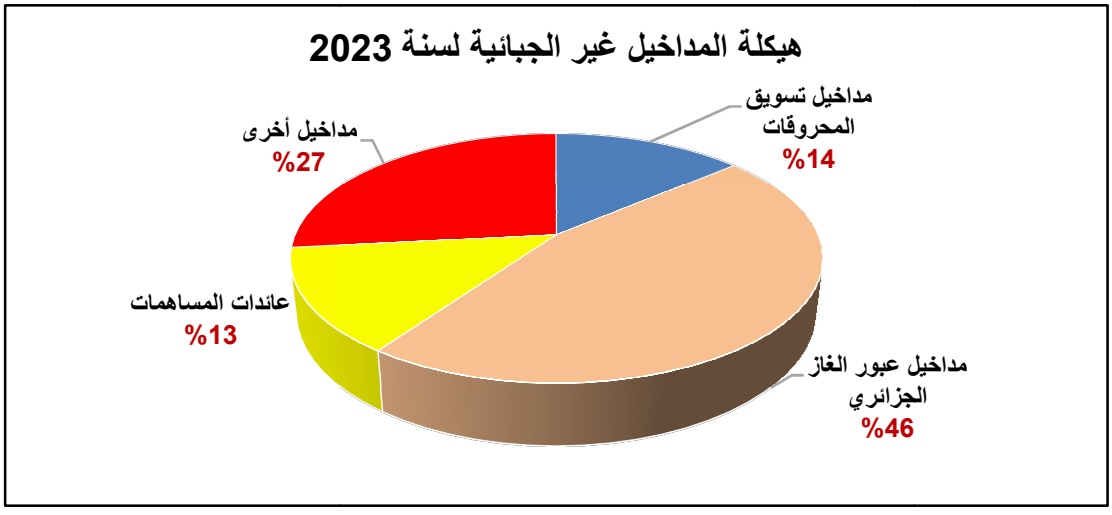

✓ **الهبات:**

تمت خلال سنة 2023 تعبئة هبات في حدود 700,3 م د مقابل 1378,0 م د سنة 2022 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 49.18 % وهو ما يمثل 45.56 % من تقديرات الهبات المسجلة بقانون المالية التعديلي 1537 م.د.

✓ **أسباب عدم تحقيق تقديرات الميزانية لسنة 2023:**

بالرغم من النتائج الايجابية المسجلة إلا أن تقديرات الميزانية المضمنة بقانون المالية التعديلي تأثرت بعدم تحقيق بعض المداخيل للتقديرات المبرمجة وتتمثل أهمها في:

- **بالنسبة للموارد الجبائية:** تم تسجيل تراجع هام في مداخيل الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 31.5% بإيرادات تساوي 969,3 م.د مقابل تقديرات قانون المالية التعديلي بـ1430 م.د .

- **بالنسبة للموارد الغير الجبائية:** بالرغم من تسجيل الموارد غير الجبائية لنسبة تطور إيجابية 7.6% إلا أن هذه النسبة كانت تكون أفضل، حيث سجلت مداخيل تسويق المحروقات تراجعا هاما بـ 33.1 % بإيرادات تساوي 616.4 م.د مقابل تقديرات قانون المالية التعديلي بـ671 م.د من جهة ومقابل 922 م.د سنة 2022.

المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائي وغير جبائي)

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	1508,2 (2)	1883,7	2166,255	2050,6	%94.66	-	-
نسبة مائوية	%22	%24,9	%15	%8.86		%15	2025

(2)انجازات نهائية.

تم خلال سنة 2023، تواصل تسجيل نسق إيجابي لاستخلاصات الديون المثقلة حيث تم تحقيق تطور في المبالغ المستخلصة بحوالي 8.86% مقارنة بنتائج سنة 2022. حيث تم استخلاص 2050,6 م.د مقابل 1883,7 م.د سنة 2022.

وقد شمل هذا التطور الايجابي على حد السواء الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية كالآتي:

- ✓ 8.27% بالنسبة للديون الجبائية المثقلة مقارنة بسنة 2022 حيث تم استخلاص 1908,1م.د سنة 2023 مقابل 1762,3 م.د سنة 2022.
- ✓ 17.38 % بالنسبة للديون المثقلة غير الجبائية مقارنة بسنة 2022 حيث تم استخلاص 142.5م.د سنة 2023 مقابل 121,4 م.د سنة 2022.

ويبين الرسم البياني الموالي تطور استخلاص الديون المثقلة خلال السنوات الأخيرة:

تطور استخلاص الديون المثقلة (م د)

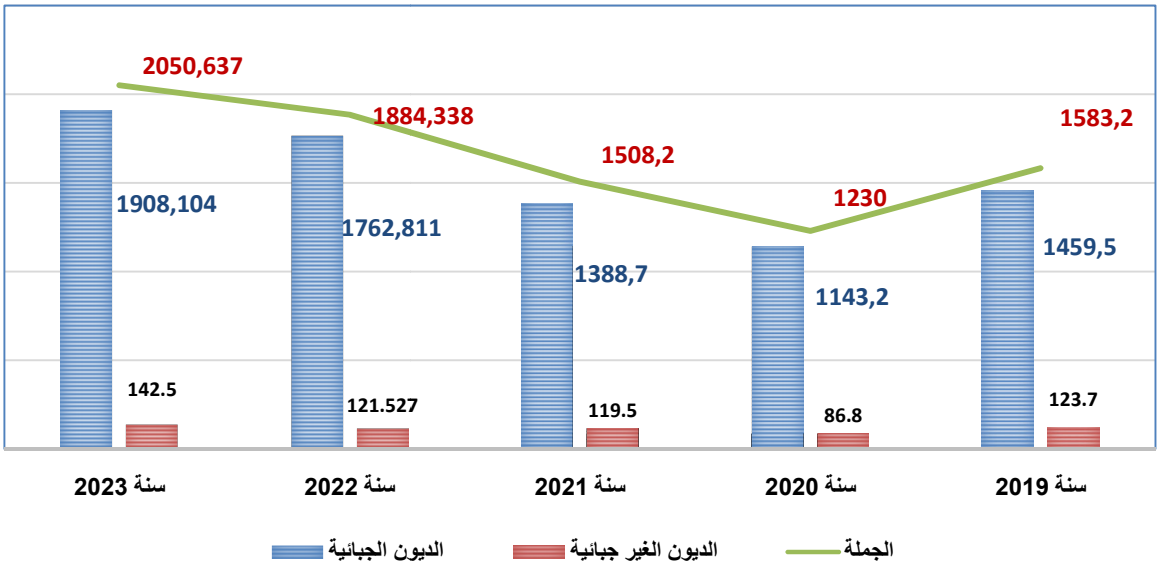

ويلاحظ أن مبلغ الاستخلاصات بعنوان الديون المثقلة بعنوان سنة 2023 تتطور بحوالي 30% مقارنة بسنة 2019 وبذلك تم تدارك النسق المسجل سنتي 2020 و2021 واسترجاع الإتجاه التصاعدي منذ سنة 2022.

وتعود هذه النتائج الطيبة إلى المجهودات المبذولة من قبل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص والأنشطة الدورية التي تقوم بها على غرار:

- تنشيط الاستخلاص والمتابعة اللصيقة لتحقيق الأهداف السنوية للاستخلاص من قبل أمانات المال الجهوية قصد تحسين النتائج المسجلة ودعم الميزانية بالموارد الإضافية،
- مواصلة الزيارات والتنشيط الميداني ودعم التواصل بين مختلف المراكز والمصالح الخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لتقصي الإشكاليات والنقائص بمختلف المراكز المحاسبية والعمل على متابعتها لتجاوزها والبحث على حلول جديدة وقد تمت زيارة عدة جهات من بينها ولايات نابل وولايات تونس الكبرى،
- مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو الجبائي لسنة 2022 و2019 والروزنامات العادية،
- تنظيم ورشات تقييم للنتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الدّيون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص،
- تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية،
- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ،
- دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- القيام بعدة دورات تكوينية حول عدة مواضيع تهم الاستخلاص كطرح الديون العمومية، والاستخلاص في إطار الإجراءات الجماعية وتسجيل واستخلاص القرارات العدلية.

✓ **بعض المشاريع التي تساهم بتحسين طرق الاستخلاص:**

- وضع منظومة تصنيف الديون المثقلة "Scoring des RAR" حيز الاستغلال بموفى سنة 2023 والتي ستساهم في تحسين نجاعة استخلاص الديون المثقلة من خلال التركيز على الديون الأكثر قابلية للاستخلاص.

وقد تواصلت المجهودات بالعمل على وضع المنظومة الخاصة حيز الاستغلال بموفى سنة 2023 في مرحلة تجريبية أولى بـ 3 قباضات مالية (قباضة المؤسسات الكبرى وقباضة المؤسسات المتوسطة وقباضة المكتب الأول بباردو) والقيام بدورة تكوينية في الغرض. وسيتم خلال سنة 2024 توسيع العمل بها على عدة قباضات مالية.

- مواصلة أشغال تشبيك منظومة "رفيق" ومنظومة "سندة" بهدف تأليه عملية الاعتراض الإداري لتحسين نتائج استخلاص الديون المثقلة.

المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	انجازات 2022 (2)	تقديرات 2023(*)	انجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	1226.3	1384.6	(3) 1417 (4) 1526.1	1462.2	%96	%100	2025
نسبة مائوية[3]	%93.02	%96	%100	%96			

(3) تقديرات أولية للجماعات المحلية: 1417

(4) تقديرات نهائية للجماعات المحلية: 1526.1

تم خلال سنة 2023، تسجيل ارتفاع في نسق المبالغ المستخلصة من تقديرات موارد الجماعات المحلية مقارنة بالسنوات السابقة حيث تم استخلاص مبلغ 1462,2 م.د مقارنة بـ 1384,6 م.د من موارد العنوان الأول خلال سنة 2022. إلا أنه ومقارنة بتقديرات ميزانيات الجماعات التي تم ضبطها باستخلاص 1526,1 م.د فان نسبة الانجاز بلغت فقط مستوى 96% من نسبة التقديرات المبرمجة. ويبين الجدول الموالي الاستخلاصات المنجزة حسب مختلف أصناف موارد الجماعات المحلية:

بيـــان الموارد	2022	التقديرات النهائية 2023	انجازات 2023	نسبة انجاز التقديرات
- المعلوم على العقارات المبنيـــة	44.4	57.8	43.1	%75
- المعلوم على الأراضي غير المبنية	43.5	39.0	36.6	%94
. المعلوم علـــى المؤسســـات	360.0	391.2	401.0	%103
-المعاليم الموظفة على الأسواق	104.7	118.5	112.8	%95
- معاليم الاكرية و المعدات	38.5	49.9	41.9	%84
-مداخيل أخرى مختلفة(بما فيها دعم من ميزانية الدولة)	793.5	869.7	826,8	%95
جملة موارد العنوان الأول	**1384.6**	**1526.1**	**1462.2**	**%96**

يساهم البرنامج بعدة أنشطة وإجراءات قصد تحقيق النتائج المنشودة من خلال:

- متابعة تطور الوضع المالي للبلديات ولنتائج استخلاص المعاليم البلدية بإعداد الإحصائيات الدورية المتعلقة بتنفيذ الميزانية قبضا وصرفا.
- المساهمة، بالتنسيق مع مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الداخلية، في تنشيط دورات تكوينية حضوريا وعن بعد لفائدة أعوان وإطارات الجماعات المحلية وعدد من أمناء المال الجهويين والمفوضين المكلفين بالجماعات المحلية ومحاسبي البلديات حول (حوكمة إعداد الميزانية المحلية– تعبئة الموارد المحلية وإشكاليات الاستخلاص– التصرف في الأسواق المستلزمة – التحليل المالي).
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين والمفوضين المكلفين بالجماعات المحلية ومحاسبي البلديات بخصوص التصرف الإداري والمالي والمحاسبي للجماعات المحلية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ.
- المشاركة في ورشات عمل حول تقييم وتطوير منظومة التصرف في الموارد البلدية GRB بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ.

المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	انجازات 2022 (2)	تقديرات 2023	انجازات 2023	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	178.033	231.1	204,7	234,4	%96.6	%15	2025
نسبة مائوية[3]	%15.23	%29.80	%15	%14.5			

تم خلال سنة 2023 تسجيل ارتفاع متواصل في نسق استخلاص الموارد المثقلة للجماعات المحلية مقارنة بسنة 2022 حيث تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ14.5% . ويعود ذلك لجملة الإجراءات المتخذة من قبل مصالح الادارة العامة والسادة قباض المالية والبلدية على غرار:

- المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية.... عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات،
- متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك،

- مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات حيث تم خلال سنة 2023 تركيز المنظومة بـ195 قباضة تقوم 122 منها بطباعة الوصولات باعتماد المنظومة،
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.

- **<u>أهم الصعوبات المعترضة في مجال استخلاص موارد الجماعات المحلية</u>:**

- عدم التحيين الدوري لجداول التحصيل من قبل مصالح البلديات أو تضمنها لمعطيات مغلوطة أو منقوصة مما يؤثر سلبا في عملية تبليغها،
- تلدد بعض المطالبين بالأداء على دفع المعاليم المستوجبة بذمتهم،
- تقلص عدد عدول الخزينة المكلفين بعمليات التبليغ.

الهدف الاستراتيجي 2.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال:

يتمثل دور برنامج المحاسبة العمومية في توفير معلومة محاسبية موثوق بها وفي أحسن الآجال ويندرج ذلك في إطار تجسيم مبادئ الشفافية والحوكمة، حيث أنه يتم إعداد حسابيّات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوّها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

وفي هذا الإطار يتم إعداد الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق الميزانية وإرساله إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه.

وبالرجوع إلى النتائج المحققة، لم يتمكن البرنامج من احترام آجال تقديم الحساب العام وتجاوزها بسبعة أشهر بالنسبة لحساب سنة 2021 وذلك رغم كل المساعي والمجهودات المبذولة.

المؤشر 1.2.3: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه								
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	انجازات 2022 (1)	تقديرات 2023	انجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
عدد الأشهر	15 شهرا	24 شهر	18 شهرا	12شهرا	19 شهرا	+7 شهرا	12 شهرا	2025

(1) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2020 بتاريخ 20جوان 2022عوضا عن موفى 2019. ما يعادل 18 شهرا منذ نهاية سنة التصرف.

(2) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2021 بشهر جويلية 2023 عوضا عن موفى 2022. ما يعادل 19 شهرا منذ نهاية سنة التصرف.

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الآجال لبلوغ الهدف المحدد. وتم في هذا الإطار مواصلة التنسيق بين مختلف المحاسبين العموميين لإرسال حساباتهم في الآجال والقيام بعدة دورات تكوينية في مجال مسك الحسابات من جهة. ومن جهة أخرى، تمت برمجة وإنجاز عدة مشاريع تهدف الى تقليص آجال إعداد الحسابات وتطوير النظام المحاسبي للدولة تتمثل في:

- تركيز منظومة "رفيق" لدى قباض الديوانة بأريانة ورادس الميناء لمسك الحسابيات آليا، مع الإشارة إلى أنه سيتم التعميم تدريجيا خلال سنة 2024 مما سيساهم في تقليص آجال إعداد الحسابات،
- مواصلة العمل على مشروع تطوير التطبيقات الداخلية للخزينة العامة للبلاد التونسية والأمانة العامة للمصاريف والتي ستحسن من جودة المعطيات المحاسبية وتقلص بالتالي من آجال تجميع الحسابات وذلك لتدارك الإشكاليات المستعجلة لهذه التطبيقات قبل انطلاق العمل بالنظام المعلوماتي للمحاسبة العامة للدولة،
- رقمنة حساب التصرف للقباضات المالية والمجالس الجهوية والأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة للبلاد التونسية،

- تنقيح مجلة المحاسبة العمومية: على إثر صدور دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، مما استوجب ملائمة القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 والمقتضيات الجديدة المضمنة به. وتم العمل على إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة المحاسبة العمومية يتلائم مع المقتضيات الجديدة التي تم تضمينها بمشروع القانون الأساسي للميزانية من جهة وبعض التحويرات المتعلقة بتصنيف آمري القبض والصرف،

- الأعمال التحضيرية لمشروع إرساء النظام المعلوماتي للمحاسبة العامة: تم خلال سنة 2022، مواصلة الأعمال التحضيرية لمشروع إرساء النظام المعلوماتي للمحاسبة العامة من دراسة الجدوى وتحديد نظام حوكمة للمشروع في إطار اتفاقية التمويل بين وزارة المالية والبنك الألماني KFW حيث تم إمضاء اتفاقية التمويل في ماي 2021.

وتم في مرحلة ثانية، خلال سنة 2023 مواصلة الأعمال التحضيرية لاقتناء المنظومة المعلوماتية بالاستعانة بمكتب الدراسات KPMG JV ST2i (حيث تم إمضاء عقد في 5 ديسمبر 2022) وذلك لتحقيق 13 نشاطا.

من أهم الصعوبات التي يواجهها البرنامج في تقليص آجال إعداد الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة له فيما يلي:

- التأخير في إعداد بعض حسابات التصرف من قبل بعض المحاسبين العموميين،
- التأخير المسجل في تسوية عمليات الدين العمومي وتسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة،
- عدم توفر منظومة معلوماتية خاصة بالمحاسبة العمومية وإعداد الحساب العام.

الهدف الاستراتيجي 3.3: تحسين جودة الخدمات ورقمنتها :

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة و تهيئة المقرات وصيانتها وتكوين الأعوان وتوفير وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبين بالأداء بمختلف القباضات المالية.

وبغاية إبراز أهمية رقمنة الخدمات التي تقدمها القباضات المالية ومختلف مراكزه في إطار إستراتيجية الدولة للرقمنة تم إجراء تعديل على مستوى هذا الهدف على مستوى المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 بإضافة عبارة "رقمنتها" بعد عبارة "تحسين جودة الخدمات" وضبط مؤشرين

لقيس الأداء المتمثلين في "عدد الخدمات التي تمت رقمنتها" و"معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية".

وبالنظر للإنجازات المحققة سنة 2023 فإن برنامج المحاسبة العمومية تمكن نسبيا من تحقيق هذا الهدف حيث تجاوزت الإنجازات نسبة 100% للمؤشر الثاني و50% بالنسبة للمؤشر الأول.

المؤشر 1.3.3: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها							
وحدة المؤشر	**إنجازات 2021**	**انجازات 2022**	**تقديرات 2023**	**انجازات 2023**	**إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
العدد	1	1	2	1	%50	1	2025

يواصل برنامج المحاسبة العمومية في إستراتيجيته المتعلقة برقمنة الخدمات وتطوير طرق الدفع بالقباضات المالية على غرار الاطلاع على الخطايا المرورية وخلاصها عن بعد والدفع بالبطاقات البنكية لدى القباضات المالية.

والجدير بالتذكير أنه تم خلال سنة 2022، إلزام بيع مواد الاختصاص حصريا بوسيلة دفع بنكية أو بريدية أو بوسيلة دفع الكتروني أو بواسطة شيك معتمد من البنك المسحوب عليه (الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2022). وبذلك تم تحجير التعامل نقدا لبيع مواد الإختصاص.

وفي إطار مواصلة البرنامج انخراطه بالإستراتيجية في التمشي الرامي إلى للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية والخلاص عن بعد، تم خلال سنة 2023 ، رقمنة طابع الإمتحانات الذي دخل حيز الاستغلال في 23 أكتوبر 2023 بالتشارك مع وزارة التربية على المنصة (E Timbre) وقد تم بيع حوالي 240 ألف طابع الكتروني.

كما تواصلت أشغال رقمنة طابع السفر بالتشارك مع وزارة الداخلية حيث تم إصدار القرار التطبيقي بتاريخ **20 أكتوبر 2023** وتجهيز المنظومة الخاصة به وهي في طور التجربة والمصادقة بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

أما المشاريع الأخرى في طور الإنجاز، فهي تتعلق بالأساس بـ:

– تجريد طوابع الموجبات الإدارية من طابعها المادي ويتم العمل في هذه المرحلة بالتنسيق وزارتي التشغيل والتجهيز والإسكان وكذلك مع الوكالة الفنية للنقل البري لتطوير المنظومة الخاصة برقمنة طوابع الموجبات الإدارية،

– مشروع رقمنة معالم الجولان،

– مشروع تطوير طرق خلاص بعض المعالم البلدية عن بعد،

– تعميم استعمال GRB 1 من قبل القباضات البلدية: وقد تم خلال سنة 2023، تركيز المنظومة بـ195 قباضة تقوم 122 منها بطباعة الوصولات باعتماد المنظومة GRB1،

– المشاركة في أشغال تطوير منظومة GRB2: حيث تواصل النظر في عديد المسائل التقنية المتعلقة بتركيز المنظومة بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية ومصالح وزارة الداخلية وبدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وتم التباحث في كراس الشروط المعد للغرض.

المؤشر 2.3.3: معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية

	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023	انجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر : معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية	دقيقة	5	5	[من5 إلى20]	[من 3.30 إلى 10.35]		[من5 إلى20]	2025
–خارج أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأداءات والمعاليم)	دقيقة	5	5	5	3.30	%151.5	5	2025
–خلال أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأداءات والمعاليم)	دقيقة	–	–	20	10.35	% 193.2	20	2025

يتواصل العمل على تحسين جودة الخدمات بالقباضات المالية بتقليص مدة تقديم الخدمة إلى 20 دقيقة كأقصى وقت وذلك باعتبار أيام الذروة التي يجب العمل عليها كهدف أساسي لإرضاء طالبي الخدمة.

وقد تم تسجيل نتائج إيجابية خلال سنة 2023 بتقليص وقت الانتظار كما يلي:

– خارج أيام الذروة تم تسجيل **3.30** دقيقة وبالتالي تم تحقيق الهدف بعدم تجاوز 5 دق.

- خلال أيام الذروة تم تسجيل **10.35** دقيقة وبالتالي تم تحقيق الهدف بعدم تجاوز 20 دق.

وقد تم العمل خلال سنة 2023 لتحقيق هذه النتائج على مختلف الأنشطة التالية:

- استئناف العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية والبلدية،
- مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،
- مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيقة الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية،
- العمل على رقمنة الخدمات وخلاصها عن بعد للتقليص من الضغط على القباضات المالية من جهة ولتحسين جودة الخدمات من جهة أخرى.

الهدف 4.3: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات:

يعمل برنامج المحاسبة العمومية على مراعاة النوع الاجتماعي في تحقيق إستراتيجيته. حيث يضم برنامج المحاسبة العمومية 5940 عونا بتاريخ 31 ديسمبر 2023 ينقسمون إلى 2730 امرأة 3210 رجل وتمثل بالتالي نسبة النساء 46% من جملة الأعوان والإطارات. نلاحظ أن عدد النساء قد تقلص من 2847 إلى 2730 أي بعدد يناهز 117 عون غير أن هذا العدد لم يؤثر على النسبة العامة. كما تراجع عدد الرجال بـ145 عون مقارنة بالعدد الجملي الذي تم ضبطه بداية سنة 2023. ويفسر ذلك بانخراط عدد هام من الأعوان ضمن البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونيّة (الأمر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022 المؤرخ في 13 جوان 2022).

وتقلدت النساء ببرنامج المحاسبة العمومية إلى موفى 2023 الخطط القيادية التالية :

- رئيسة وحدة (بمنح وامتيازات مدير عام): 03 نساء من جملة 07 خطط.
- أمينة مال جهوية: 03 نساء من جملة 28 خطة أمين مال جهوي.
- أمينة مصاريف لدى الوزارات: 04 نساء من جملة 07 خطط.
- قابضة مالية: 107 قابضة مالية من جملة 372 خطة قابض مالية أي بنسبة تقدر بـ 29%.

وترجع هذه النسبة الهامة إلى أن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص تعوّل على مجهود العنصر النسائي المباشر حاليا وتحفزه على تقلّد مثل هذه الخطط باعتماد الآليات المناسبة كالمشاركة في الدورات التكوينية.

المؤشر 1.4.3: نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023	انجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	21	25	11	%44	32	2025

يمكّن هذا المؤشّر من احتساب نسبة النساء اللاتي تولين خطة أمينة مال جهوية مقارنة بعدد أمانات المال الجهوية المتوفرة.

يضم البرنامج 28 أمانة مال جهوية تتقلدها 03 إطارات من النساء فقط إلى موفى سنة 2023 إثر حركة السادة أمناء المال الجهويين التي نتج عنها تقلص عدد الإطارات النسوية التي تتقلد مثل هذه الخطة إلى 3 إطارات نسوية من جملة 28 خطة أمين مال جهوي وهو ما يفسر تراجع النتائج المسجلة بالنسبة لهذا المؤشر إلى النصف.

هذا ويلاحظ عزوفا مطردا للنساء على تقلد مثل هذه الخطط نظرا للتنقلات الجغرافية التي تستوجبها الحركة السنوية. وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات إلا أن البرنامج يسعى إلى تحفيز المشاركة النسوية باعتماد الآليات المناسبة وخاصة بحثهن على المشاركة في الدورات التكوينية في مجال المحاسبة مع السعي إلى حسن تأطيرهن على تقلد المسؤوليات الكبرى.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج المحاسبة العمومية بعنوان سنة 2023 ما قدره 342397أ.د دفعا مقابل 346025 أ.د حسب تقديرات قانون المالية التعديلي لنفس السنة أي ما يعادل نسبة إنجاز تساوي 99% موزعة حسب الأقسام كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات2023 ق.م تعديلي (*)(1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	296841	316616	19775	%107
	اعتمادات الدفع	296841	316616	19775	%107
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	21259	18186	-3073	%86
	اعتمادات الدفع	21259	18186	-3073	%86
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	25	-	-	-
	اعتمادات الدفع	25	-	-	-
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	13539	17969	4430	%133
	اعتمادات الدفع	27900	7 595	-20305	%27
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**331664**	**352771**	**21107**	**%106**
	اعتمادات الدفع	**346025**	**342397**	**-3628**	**%99**

*نفقات على حسابات الخزينة بمبلغ 1900 أ.د و 100 أ.د بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة تمت إضافتها إلى نفقات التسيير.

*تم الأخذ بعين الإعتبار ما تضمنه الرائد الرسمي عدد 43 المؤرخ في 26 مارس 2024.

- قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023 .

- قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 25 مارس 2024 يتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2023 .

- **<u>نفقات التأجير</u>**: تم خلال سنة 2023، استهلاك **316616** أ.د من اعتمادات الدفع أي بنسبة انجاز تقدر بـ 107%.
- **<u>نفقات التسيير</u>**: تم خلال سنة 2023، استهلاك اعتمادات الدفع تقدر بـ**18186أ د** لمجابهة النفقات المبوبة ضمن نفقات التسيير بنسبة إنجاز تقدر بـ 86% وتتوزع هذه النفقات أساسا كالآتي:
  - خلاص الأكرية 2547.525 أ.د
  - استهلاك الكهرباء والغاز: 1559.547أ.د
  - استهلاك الوقود: 967.286 أ.د
  - خلاص فواتير المطبعة الرسمية 1384.455 أ.د
  - الإعتناء بالبنايات والتعهد والصيانة: 1145.186 أ.د
  - لوازم المكاتب: 1130.984 أ.د
  - شراء اللوازم والمعدات الاعلامية 1020.228أ.د
  - استغلال منظومتي أدب وإنصاف 100.8أ.د .
  - خلاص صفقة التزود بالعلامات الجبائية على الخمور: 823.301 أد

وقد انخرط برنامج المحاسبة العمومية في حوكمة وترشيد النفقات العمومية منذ سنوات من خلال عدة برامج نذكر أهمها:

في إطار برنامج ترشيد تداول الأموال نقدا بالقباضات المالية، تم التخفيض في كلفة صفقة نقل الأموال العمومية من 1.5 مليون دينارا إلى 1 مليون دينارا من خلال الأنشطة المتعلقة بالهدف المتعلق برقمنة الخدمات.

في إطار تنفيذ برنامج تقليص المتخلدات تجاه المزودين العموميين تمت مواصلة الالتزام بالجدولة المبرمجة حيث تم خلال سنة 2023 خلاص المتخلدات التالية:

- المطبعة الرسمية 970.510 أ.د .
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز 1404.594 أ.د ومزودين آخرين 78.436 أ.د.
- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه 46.815 أ.د .
- اتصالات تونس 79.230 أ.د

- **<u>نفقات الاستثمار</u>**: تم خلال سنة 2023، استهلاك 7595 أ.د من اعتمادات الدفع أي بنسبة إنجاز بـ 27% مقارنة بالاعتمادات المقدرة بالميزانية بـ 27900 أ.د وقد شملت عدة مشاريع :
  - ✓ المشاريع التي تم استلامها خلال سنة 2023:

- مشروع بناء مقر أمانة المال الجهوية وقباضة مالية ومسكنين وظيفيين بالقيروان.
- مشروع بناء مجمع المالية بالصخيرة صفاقس.

ويندرج هذين المشروعين ضمن برنامج تكوين رصيد عقاري والتقليص في عدد المقرات التي كانت مستغلة على وجه الكراء ونقلتها الى مقرات على ملك الدولة.

بالإضافة الى مشاريع أخرى :

- مشروع توسعة مقر أمانة المال الجهوية بجندوبة.
- نقلة مصالح قباضة المجلس الجهوي بتونس الى المقر الجديد بشارع قرطاج.

كما انخرط البرنامج في ترشيد إستهلاك الطاقة والإنخراط في إستعمال الطاقات البديلة والمتجددة في إطار تطبيق برنامج الانتقال الطاقي بالتنسيق مع مصالح الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.

وقد تم خلال سنة 2023، الاتفاق على إدراج كل من مقر الادارة العامة والقباضة المالية بدوز بهذا البرنامج بتمويل من GIZ قصد تركيز الالواح الشمسية.

كما تم تجديد كامل معدات الإضاءة بفوانيس مقتصدة للطاقة بمقر الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بتكلفة قدرها 73 ألف دينارا.

✓ بالنسبة للمشاريع المتواصلة خلال سنة 2023:

تم خلاص عدة مشاريع من أهمها:

- إقتناء قطعة أرض بحدائق قرطاج من ولاية تونس **(572أ.د)**.
- أشغال تهيئة بمقر الإدارة العامة **(108أ.د)**.
- أشغال تهيئة بمقر الخزينة العامة **(110أ.د)**.
- توسيع مقر أمانة المال الجهوية بجندوبة **(393أ.د)**.
- بناء مجمع المالية بالشراردة بالقيروان **(296أ.د)**.
- تهيئة المقر الكائن بشارع قرطاج تونس **(352أ.د)**.
- بناء مجمع مالية بالسرس **(147أ.د)**.
- بناء مجمع المالية بالصخيرة بكلفة **(1146أ.د)**.
- هدم وإعادة بناء مجمع المالية بمنزل تميم **(169أ.د)**.

✓ بالنسبة للمشاريع الجديدة خلال سنة 2023:

شملت أشغال التهيئة الكبرى العديد من مقرات القباضات المالية خاصة بأمانات المال الجهوية بكل من ولايات بنزرت، نابل ، الكاف، سليانة، باجة، جندوبة، المنستير،القيروان، القصرين، صفاقس 2 وقفصة بكلفة جملية تقريبية بـــحوالي: **2500 أ.د**

ملاحظة: لابد من الإشارة إلى أن مبالغ الإعتمادات التي لم يتم صرفها يعود إلى جملة من المشاريع المعطلة من ذلك :

- دراسات بمختلف الجهات بمبلغ يقارب **668 أ.د**
- إعتمادات لم يقع صرفها بعنوان إقتناء أراضي بمبلغ **294 أ.د**
- عدم إنجاز صفقة إقتناء وسائل النقل بمبلغ قدره :**487 أ.د**
- عدم إنجاز صفقة إقتناء معدات إعلامية : إعتمادات تقدر بـ: **1238 أ.د.**
- تركيز أنظمة الإستشعار والتنبيه من الحرائق بمقرات مجامع المالية: بمبلغ : **925 أ.د.**
- بناء مجمع المالية بالشراردة بالقيروان (**256أ.د**).
- بناء قصر المالية بنهج أنقلترا : **439 أ.د.**
- هدم وإعادة بناء الحائط الهيكلي بقصر المالية بزغوان :**204 أ.د.**
- هدم وإعادة بناء مجمع المالية العربي زروق صفاقس : **1129 أ.د**
- بناء قصر المالية وقباضتين ماليتين و3 مساكن وظيفية بقفصة : **1300 أ.د**
- هدم وإعادة بناء مجمع المالية أحمد التليلي بتطاوين :**510 أ.د**

✓ **تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 حسب الأنشطة:**

يبين الجدول الموالي توزيع تنفيذ الميزانية وفق أنشطة برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2023 والتي يبلغ عددها 4 أنشطة.

- بالنسبة للنشاط **عدد1:** (البرنامج الفرعي 1) تم تنفيذ 104% من تقديرات الاعتمادات المبرمجة لسنة 2023.
- بالنسبة للنشاط **عدد2:** (البرنامج الفرعي 2) تم تنفيذ 59% من تقديرات الاعتمادات المبرمجة لسنة 2023.
- بالنسبة للنشاط **عدد3:** (البرنامج الفرعي 3) تم تنفيذ 47% من تقديرات الاعتمادات المبرمجة لسنة 2023.
- بالنسبة للنشاط **عدد4:** (البرامج الفرعية من 4 إلى 31) تم تنفيذ 53% من تقديرات الاعتمادات المبرمجة لسنة 2023.

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات2023 ق. م. ت(*) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نشاط عدد 1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية	312 274	324 622	12 348	%104
نشاط عدد 2: الرقابة المحاسبية للنفقات العمومية والتأشير عليها والإذن بدفعها	398	234	-164	%59
نشاط عدد 3: التصرف في الحسابات الخاصة والودائع والأمانات وتجميع حسابات الدولة	559	261	-298	%47
نشاط عدد 4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي	32794	17280	- 15514	%53
المجموع	346025	342397	-3628	%99

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

برنامج مصالح الميزانية

البرنامج عدد04 :مصالح الميزانية

رئيس البرنامج:السيدة درصاف الكويس

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 01 مارس 2020

1- نتائج أداء البرنـــامج:

يضطلع برنامج "مصالح الميزانية" بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها، ويعمل على متابعة تطور موارد الدولة ونفقاتها من خلال إعداد ونشر كل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنسق إنجاز وتنفيذ ميزانية الدولة سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات لتقييم الفوارق بينها وبين التقديرات ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى.

وساهم البرنامج في إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف. إذ تميزت سنة 2023 بصفة خاصة بجملة من الأعمال تعلقت بـ:

- مواصلة الأشغال المتعلقة بإرساء منظومة معلوماتية تمكن من تركيز مسارات الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية على المدى المتوسط وإعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار مشـروع (FAST).
- متابعة وتقييم وثائق الأداء لمختلف المهمات وتطور الأهداف والمؤشرات بما يمكن من تقليص الفوارق المسجلة خاصة منها المتعلقة بمبدأ "المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين فئات المجتمع" حسب مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط بهدف مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية.
- متابعة تطور موارد الدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- قيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي للميزانية.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

فيما يتعلق بالفاعلين العموميين، يمثل مركز الإعلامية بوزارة المالية الداعم الأساسي لبرنامج مصالح الميزانية باعتباره أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المـالية العمومية من خلال مشـروع "Fiscal and Accounting System of Tunisia"

(FAST) وذلك في إطار دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع في جميع مراحله (إعداد كراس الشروط، انتقاء المزودين، تركيز المنظومة ومتابعة استغلالها).

الهدف الاستراتيجي 1.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة:

يكتسي ضبط تقديرات ميزانية الدولة أهمية بالغة في تحديد الإمكانيات والموارد المالية المتاحة التي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي.

ويرتبط هدف "تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة" ارتباطا وثيقا بتطور الوضع الاقتصادي على الصعيدين العالمي والوطني. فقد شهدت سنة 2023 تباطؤ في نسق النمو العالمي مع تذبذب وضبابية في الأسعار العالمية مما كان له تأثير واضح على الاقتصاد التونسي.

بالنسبة للنتائج المحققة على هذا المستوى تم تسجيل تراجع على مستوى مؤشر "الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار" وتحسنا في الأداء على مستوى المؤشر "الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية".

المؤشر 1.1.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	1.9	1	2.5	6.5	%38.5	2.5	2024

بلغ مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية 6.5% سنة 2023 مقابل 2.5% مقدرة بالبرنامج السنوي للأداء لسنة 2023 أي أن الإنجازات بلغت حوالي 38% من التقديرات وهو ما يدل على تراجع أداء المؤشر.

ويعود هذا التراجع في جودة المؤشر إلى تراجع إنجازات الموارد الجبائية بـ2489 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية الأصلي بالعلاقة أساسا مع تراجع قيمة الفرضيات المعتمدة عند إعداد التقديرات بما في ذلك:

- انخفاض معدل سعر برميل النفط إلى 82.6 دولار سنة 2023 مقابل 89 دولار كفرضية معتمدة في تقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2023 هذا الى جانب تراجع كميات إنتاج

النفط (3574 طن معادل نفط منجزة مقابل 4282 طن معادل نفط معتمدة في التقديرات) مما أدى إلى تراجع الضريبة الموظفة على الشركات البترولية،

- تراجع الواردات بالأسعار الجارية (-4.4% مسجلة في موفى سنة 2023 مقابل 4.8% مقدرة) مما أدى إلى تراجع المداخيل الجبائية المرتبطة بالتوريد،
- تراجع النشاط الاقتصادي (نمو بـ0.4% مقابل فرضية 1.8% معتمدة بقانون المالية الأصلي) مما أدى إلى تراجع الأداءات غير المباشرة المرتبطة بالنظام الداخلي.

وتجدر الإشارة أنه لتدارك الوضعية تم تحيين الفرضيات المعتمدة وتحسين التقديرات في إطار قانون المالية التعديلي لسنة 2023 مما أدى إلى تحسن أداء مؤشر الفارق بين التقديرات (تقديرات قانون المالية التعديلي) والانجازات في الموارد الجبائية إلى 3.8 %.

المؤشر 2.1.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	19	7	0.1	17	%0.59	0.1	2023

بلغ مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في نفقات الاستثمار 17% في سنة 2023 مقابل 0.1% مقدرة بالمشروع السنوي للأداء أي بنسبة إنجاز قدرها 0.59 % وهو ما يدل على تراجع الأداء وذلك على الرغم من تسجيل تحسن في السنة السابقة أي سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

يعود هذا التراجع خاصة إلى الفارق المسجل في نسبة انجاز نفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة مقارنة بالإعتمادات المرسمة ضمن قانون المالية للسنة المعنية.

ويبين الجدول التالي النتائج المحققة خلال الفترة 2021-2023 بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق الموارد العامة للميزانية (م ع م) ونفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة (ق خ م):

المؤشر: نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار (%)			
	إنجازات 2021	إنجازات 2022	إنجازات 2023
نفقات الإستثمار(م ع م)	9	1	10
نفقات الإستثمار(ق خ م)	55	28	48
المؤشر	**19**	**7**	**17**

ويرجع الفارق في الإنجاز إلى الإشكاليات المتعلقة بتسوية الاعتمادات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة على منظومة "أدب" خاصة وأن نسبة الفارق بين تقديرات قانون المالية والاعتمادات الموزعة خلال السنة لفائدة ميزانيات مختلف الهياكل المعنية تقدر بـ 4% بالنسبة لسنتي 2022 و2023 وبـ 8% بالنسبة لسنة 2021.

	إنجازات 2021	إنجازات 2022	إنجازات 2023
نسبة الفارق بين التقديرات (ق م) والاعتمادات المسواة على منظومة "أدب" بالنسبة لنفقات الاستثمار (ق خ م) (%)	55	28	48
نسبة الفارق بين التقديرات (ق م) والاعتمادات الموزعة لفائدة ميزانيات مختلف الهياكل بالنسبة لنفقات الاستثمار (ق خ م) (%)	8	4	4

ومن أهم الهياكل التي تقوم بتنفيذ مشاريع ممولة عن طريق قروض خارجية موظفة نذكر:

	تقديرات ق م لسنة 2023 (ق خ م) حسب الهياكل (أ د)	النسبة من مجموع الإعتمادات المرصودة (ق خ م) بقانون المالية لسنة 2023	نسبة الفارق بين تقديرات ق م والاعتمادات الموزعة بالنسبة لنفقات الاستثمار (ق خ م) لسنة 2023	نسبة الفارق بين تقديرات ق م والاعتمادات المسواة على منظومة "أدب" بالنسبة لنفقات الاستثمار (ق خ م) لسنة 2023
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	519 600	59%	-6%	-31%
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	203 997	%23	-4%	-100%
وزارة التربية	80 000	9%	2%	-53%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	27 330	3%	-8%	-46%
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	23 000	3%	-4%	-39%
وزارة الصحة	15 500	2%	146%	112%
مجموع الاعتمادات المقدرة بقانون المالية لسنة 2023	**885 267**			
مجموع الاعتمادات الموزعة لفائدة ميزانيات مختلف الهياكل	**851 751**			
مجموعالاعتمادات المسواة على منظومة "أدب"	**456 300**			

الهدف الاستراتيجي 2.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد:

بصفة إجمالية، يرتبط تحقيق هدف "تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد" بمدى تقدم أشغال فرق العمل التي تم إحداثها والتي شهدت تفاوت في نسق أعمالها باعتبار ارتباط بعض منها بتعاون فني وبآجال مضبوطة.

واعتبارا للنتائج المحققة في مؤشري قيس هذا الهدف، تم تسجيل تراجع نسبي مرده عدم تحقيق تقدم في انجاز المؤشر المتعلق بالحسابات الخاصة باعتبار عدم استعادة فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة لنسق أعماله. وهو ما يتطلب النظر في إمكانية مراجعة اعتماد هذا المؤشر.

المؤشر 1.2.4 : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	50	50	70	50	%71	90	2025

لقد اعتمدت تقديرات المؤشر للثلاث سنوات 2023-2025 على توقع استعادة فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة تدريجيا لنسق أعماله والانتهاء من مرحلة التشخيص خاصة فيما يتعلق بالحسابات المحدثة قبل صدور القانون الأساسي للميزانية. وتم تقدير نسبة تقدم بـ10% لبلوغ 90% في سنة 2024. إلا أنه تمت المحافظة على نسبة 50% بالنسبة لهذا المؤشر وهي نفس النسبة المعتمدة منذ السنة الأولى مقابل توقع تحقيق نسبة 70% في سنة 2023. وهو ما يعني عدم التقدم في إنجاز هذا المؤشر.

الهدف الاستراتيجي 3.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

يتنزل الهدف ضمن المحور الإستراتيجي "مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

لكن وبالنظر للنتائج المسجلة على مستوى مؤشرات قيس الأداء، نلاحظ تراجعا نسبيا في النتائج فيما يتعلق بآجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية ودورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة.

المؤشر 1.3.4 : أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
يوم	57	69	35	76	%46	35	2025

بلغ المعدل السنوي لعدد الأيام لنشر النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة 76 يوما مقابل 35 يوما مقدرة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 أي أن الإنجازات بلغت 46% من التقديرات وهو ما يدل على تراجع الأداء.

المؤشر 2.3.4 : دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
شهر	4	6.6	3	4.3	%70	3	2025

بلغ المؤشر المتعلق بآجال نشر التقرير النصف السنوي لميزانية الدولة 4.3 أشهر مقابل 3 أشهر مقدرة في إطار المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 أي بنسبة إنجاز بلغت 70%. وبالمقارنة مع إنجازات سنة 2022 سجل مؤشر دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة تحسنا واضحا (4.3 شهر مقابل 6.6).

ويفسر هذا التأخير في الآجال بأن إعداد النشرية الشهرية لمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة والتقرير النصف سنوي لميزانية الدولة يتطلب تجميع البيانات اللازمة لإصدار جداول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة وتمر هذه العملية بعديد المراحل وتتطلب الكثير من المعطيات من خارج البرنامج وخارج المهمة، لا سيما ما يتعلق بإحالة كشف مداخيل ميزانية الدولة وما يتطلبه الأمر من تجميع المعطيات على المستوى المركزي والجهوي بالإضافة إلى عديد المعطيات الأخرى المتعلقة خاصة بالظرف الاقتصادي، وذلك قصد تقديم المعلومة الدقيقة والمتكاملة وضمان أفضل مستوى من الجودة في المعطيات المنشورة.

الهدف 4.4: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع:

يعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية النفقات المنجزة بعنوان سحوبات القروض الخارجية الموظفة على منظومتي "سياد" و"أدب" وذلك بمتابعة تسجيل وتسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة عبر المنظومتي السابقتي الذكر وبلوغ ذلك الهدف يتطلب من الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة التنسيق مع كل المتدخلين في عملية التسوية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الأمانة العامة للمصاريف، الوزارات والهياكل المنفذة لمشاريع الدولة، ومركز الإعلامية لوزارة المالية) قصد السعي إلى ضمان تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع خلال سنة الانجاز.

ويمكن اعتبار أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه بالمستوى المأمول استنادا إلى نسبة إنجاز المؤشر المتعلق به.

المؤشر 1.4.4 : نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	55.3	43	50≥	57.8	%87	50≥	2025

يمكن هذا المؤشر من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" من جملة النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنة الفارطة وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها خاصة:

- ✓ ارتفاع حجم النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة خلال سنة 2023 والتي بلغت حوالي 1800 م د مقارنة بسنة 2022 (حوالي 1400 م د)،
- ✓ عدم تمكن الجهات المنفذة للمشاريع من القيام بعمليات التسوية في الإبان ويعود ذلك للصعوبات التي اعترضت الوزارات والهياكل التابعة لها بخصوص تسجيل وتسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ونذكر منها :
  - عدم تقيد أغلب الوزارات بالآجال القصوى لتقديم اقتراحات التعهد وأوامر الصرف المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية المؤرخ في 13 فيفري 2019،
  - عدم تقيد البعض من الهياكل المنفذة لمشاريع الدولة بمقتضيات منشور وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 لعدم تضمنه صبغة إلزامية مما ينعكس سلبا على آجال إعداد قانون غلق ميزانية الدولة،

- عدم ملائمة مقتضيات الفصلين 21 و61 من القانون الأساسي للميزانية لخصوصية النفقة على القروض الخارجية الموظفة والذي بمقتضاه أصبحت تسوية النفقات المتعلقة بإنجاز مشاريع الدولة بقروض خارجية محددة في الزمن وهو ما يشكل عقبة في عملية التسوية خاصة بالنسبة للنفقات المنجزة في الثلث الأخير من السنة،
- عدم توفر منظومة "سياد" بمقرات أغلب الوزارات وحتى وإن وجدت فهي لا تعمل بالكفاءة المطلوبة،
- عدم تطابق آلات الطباعة المتوفرة لديهم مع برمجية منظومة "سياد" لاستخراج طلبات السحب والتي تعد من أهم الوثائق في عملية التأدية طبقا لمنشور وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008.

وقصد بلوغ هذا الهدف وتجاوز هذه الإشكاليات والعراقيل مستقبلا وباعتبار أن إنجازه مرتبط بعدة أطراف يتطلب خاصة:

- تحيين منشور وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 الذي يضبط إجراءات تأدية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة في اتجاه إضفاء الصبغة الإلزامية،
- تحيين الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية قصد إضفاء الصبغة التقديرية على النفقات الممولة بقروض خارجية موظفة،
- العمل على إرساء المنظومة المعلوماتية المندمجة للتصرف في المالية العمومية.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت الاعتمادات المنجزة لبرنامج مصالح الميزانية 10464 أ د تعهدا و11127 أ د دفعا في سنة 2023 مقابل اعتمادات مرصودة ضمن قانون المالية التعديلي قدرها 12519 أ د تعهدا و12655 أ د دفعا أي بنسبة إنجاز قدرها 84% تعهدا و88% دفعا. وتتوزع حسب طبيعة النفقة كما يلي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	8989	9395	406	%105
	اعتمادات الدفع	8989	9395	406	%105
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1201	943	-258	%79
	اعتمادات الدفع	1201	943	-258	%79
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	–	–	–	–
	اعتمادات الدفع	–	–	–	–
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2329	126	-2203	%5
	اعتمادات الدفع	2465	789	-1676	%32
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	–	–	–	–
	اعتمادات الدفع	–	–	–	–
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**12519**	**10464**	**-2055**	**%84**
	اعتمادات الدفع	**12655**	**11127**	**-1528**	**%88**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

وتفسر نسبة الإنجاز المحققة في سنة 2023 لميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير:** بلغت نسبة انجاز نفقات التأجير لبرنامج مصالح الميزانية 105% مقارنة بالتقديرات. يجدر التذكير بأنه تم إسناد اعتماد تكميلي قدره 407 أ د لفائدة قسم نفقات التأجير للبرنامج.
- **نفقات التسيير:** بلغت نسبة استهلاك اعتمادات الدفع 79% من جملة التقديرات بفارق سلبي قدره 258 أ د مقارنة بقانون المالية التعديلي. ويعود هذا الفارق أساسا إلى عدم استهلاك جزء من النفقات المتعلقة بـ:

- استهلاك الكهرباء والمقدرة بـ 62 أ د من جملة 81.5 أ د مرصودة لفائدة البرنامج،
- تأثيث الإدارة والمقدرة بـ 9 أ د من جملة 87 أ د مرصودة لفائدة البرنامج،
- اقتناء معدات التصرف الإداري والمقدرة بـ 10 أ د من جملة 50 أ د مرصودة لفائدة البرنامج،
- مصارف المهمات ومصاريف نقل الأشخاص بالخارج والمقدرة بـ 21 أ د من جملة 49 أ د مرصودة لفائدة البرنامج.

- **نفقات الاستثمار:** تـم انجاز إعتمادات دفع قدرها 789 أد (تمثل نسبة 32% من الاعتمادات المقدرة بقانون المالية) واعتمادات تعهد قدرها 126 أ د (تمثل نسبة 5% من الاعتمادات المقدرة بقانون المالية).

تتعلق الاعتمادات المنجزة خاصة بـ:

- انجاز الأشغال المتعلقة بتهيئة مقر الوزارة بالقصبة (665 أ د دفعا)
- تنفيذ النفقات المتعلقة بالبرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية: تم تسديد النفقات المتعلقة بمهمتي (02) المتابعة التي قامت بها مصالح البنك الدولي خلال شهري ماي ونوفمبر (37 أ د) ونفقات تنظيم المؤتمر العربي الافريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث يومي 2-3 أكتوبر 2023 (84 أ د).

أما فيما يتعلق ببقية النفقات (اقتناء معدات إعلامية واقتناء وسائل النقل)، فقد تم خلال سنة 2023 الشروع في الإجراءات المتعلقة بالصفقات غير أنه تم الإعلان عن طلبات العروض غير مثمرة.

كما تتوزع اعتمادات برنامج مصالح الميزانية حسب الأنشطة كما يلي:

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إ ع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
	ق. م تعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	
نشاط عدد 1 إدارة ميزانية الدولة	11644	10254	-1390	%88
نشاط عدد 2 قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	1011	873	-138	%86
المجموع	**12655**	**11127**	**-1528**	**%88**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

على مستوى الأنشطة، تم تسجيل تقارب في نسب الإنجاز لكل نشاط مقارنة بتقديرات سنة 2023. بالنسبة للعلاقة بين تطور الأداء وتطور ميزانية البرنامج حسب الأنشطة: لا يرتبط أداء البرنامج بصفة مباشرة بتطور النفقات حسب الأنشطة بل يرتبط ارتباطا وثيقا بدعائم الأنشطة التي تهدف أساسا إلى تحسين أداء الموارد البشرية من خلال تحسين نسق أعمال فرق العمل المحدثة لتحقيق بعض مؤشرات البرنامج من جهة وتنظيم دورات تكوينية واكتساب خبرات في إطار تعاون فني مع مؤسسات الخبرة الأجنبية من جهة أخرى.

ومن بين الأنشطة التي تقوم بها الهياكل المنتمية لبرنامج مصالح الميزانية نذكر بالخصوص "الأشغال المتعلقة بتركيز النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية" أمنتها الفرق المحدثة للغرض. وفيما يلي لمحة عن أشغال هذه الفرق:

1. فريق عمل الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية على المدى المتوسط: تترأسه الإدارة العامة للموارد والتوازنات ويتولى هذا الفريق مهمة تطوير المفاهيم والنماذج والإجراءات وصياغة النصوص والتشريعات والأدلة وغيرها من الأعمال الكفيلة ببلوغ النتائج المزمع تحقيقها في إطار المشروع وذلك فيما يتعلق بمحور الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية على المدى المتوسط. وللتذكير فقد تم اختيار المزود العالمي " Freebalance" لتطوير المنظومة المعلوماتية المذكورة والتي تشمل محور الإطار الاقتصادي الكلي والميزانية على المدى

المتوسط ومحور إعداد الميزانية. وتم إلى حد الآن استكمال مرحلة كبيرة من المنظومة وهي بصدد التجربة ومن المتوقع أن تدخل حيز الاستعمال سنة 2024.

2. فريق عمل إعداد الميزانية: تترأسه الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وتوكل له مهمة تطوير المفاهيم والنماذج والإجراءات والتبويب وصياغة النصوص والتشريعات والأدلة وغيرها من الأعمال الكفيلة ببلوغ النتائج المزمع تحقيقها في إطار المشروع وذلك فيما يتعلق بمحور إعداد الميزانية.

وتم في سنة 2023 القيام بالأعمال التالية:

- المشاركة في إعداد كراس الشروط المتعلق باقتناء منظومة معلوماتية تمكن من تركيز مسار إعداد ميزانية الدولة وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية
- ضبط المتطلبات العامة والمتطلبات المتعلقة بأدوار مختلف المتدخلين في مسار إعداد الميزانية كالوزارات القطاعية (رؤساء المهمات، رؤساء البرامج، رؤساء البرامج الفرعية، رؤساء الوحدات العملياتية، المكلفون بالشؤون المالية وبالموارد البشرية ووحدات التصرف حسب الأهداف) ووزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للموارد والتوازنات، وحدة التصرف حسب الأهداف المركزية.....).
- التركيز على وجوب ضمان ربط (interfaçage) هذه المنظومة مع عدد من المنظومات الأخرى المتدخلة في مسار إعداد الميزانية على غرار منظومة إنصاف ومنظومة إنجاز ومنظومة ترتيب.
- التطرق إلى مختلف قواعد التصرف الخاصة بمسار إعداد الميزانية ومختلف مخرجاته على غرار جداول قانون المالية والتقارير المرفقة بقانون المالية.

3. فريق عمل تنفيذ الميزانية: تترأسه الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة (الإدارة العامة لحوصلة وتحليل النفقات) وتوكل له مهمة تطوير المفاهيم والنماذج والإجراءات والتبويب وصياغة النصوص والتشريعات والأدلة وغيرها من الأعمال الكفيلة ببلوغ النتائج المزمع تحقيقها في إطار المشروع وذلك فيما يتعلق بمحور تنفيذ الميزانية.

في سنة 2023 تم القيام بالأعمال التالية:

- مناقشة إستراتيجية تنفيذ مكون تنفيذ الميزانية مع هياكل الوزارة (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة / الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص / مجلس المعايير المحاسبية للدولة / الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف / مركز الإعلامية لوزارة المالية).

- المشاركة في مناقشة وتقييم عرض Freebalance قصد توسيع النطاق الوظيفي لنظامها بإضافة مكون تنفيذ الميزانية.
- تحديد وصياغة المتطلبات الوظيفة والتقنية المفصلة لمكون تنفيذ الميزانية بمساعدة مكتب خبرات Wevioo.

برنامج الدين العمومي

برنامج عدد 05: الدين العمومي

رئيس البرنامج: السيدة كوثر بابية

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: جانفي 2015

1- نتائج أداء البرنامج:

يضطلع برنامج الدين العمومي بمهمة أساسية تتمثل في التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة. ويقوم البرنامج بدور محوري في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك عن طريق المشاركة في إعداد ميزانية الدولة من خلال وضع تقديرات موارد الاقتراض الداخلي والخارجي وخدمة الدين وقائم الدين العمومي، كما يسعى إلى تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة والموازنة بين كلفة الدين والمخاطر المتعلقة به.

تتمحور مهمة "التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة" بشكل أساسي حول:

- تعبئة موارد الإقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة،
- التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به، مع السعي إلى تحقيق استقرار نسبة المديونية في مستوى يضمن استمرارية المالية العمومية،
- العمل على تطوير وتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل وخاصة تعزيز مناب الدين الداخلي بهدف التقليص من مخاطر الصرف.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن مركز الإعلامية لوزارة المالية يساهم في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين، حيث أن التصرف في الدين الخارجي يتم عبر منظومة "سياد" ومناقصات رقاع الخزينة تتم عبر منصة إلكترونية "منظومة رقاع الخزينة".

كما يقوم مركز الإعلامية لوزارة المالية حاليا بالتعاون مع الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بتطوير منظومة الدين الحالية من الناحية التقنية والتكنولوجيا المستعملة ومن حيث وظائفها وذلك في إطار مشروع FAST لتطوير منظومات المالية العمومية.

الهدف 1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره:

يعتبر تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره من أهم أولويات برنامج الدين العمومي ويتم السعي لذلك من خلال المراوحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة قصد الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في آن واحد.

وتعد حافظة الدين العمومي عرضة لعديد المخاطر (مخاطر نسب الفائدة، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر إعادة التمويل) التي تؤثر سلبا على تطور حجم الدين وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر. وذلك عن طريق:

- السعي للتحكم في مخاطر أسعار الصرف عبر تعزيز مناب الدين الداخلي بالدينار وتفضيل الأورو كعملة تداين بالنسبة للقروض الخارجية وذلك لضمان التغطية الطبيعية لمخاطر الصرف،
- السعي للتخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة،
- السعي للتحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال الترفيع قدر الإمكان في مدة السداد ومحاولة تفادي الدين قصير المدى.

واجه الاقتصاد التونسي خلال الأربع سنوات الأخيرة 2020-2023 تداعيات جائحة كوفيد 19 وظاهرة الجفاف نتيجة التغير المناخي والاحتباس الحراري بالإضافة إلى أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية والآثار السلبية للتباطؤ الاقتصادي العالمي والتضخم وارتفاع أسعار النفط والسلع المستوردة وارتفاع أسعار الفائدة.

أدت هذه التحديات الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023 إلى ارتفاع عجز الميزانية وحاجيات التمويل، وبالتالي ارتفع حجم الدين العمومي، ومن المقدر أن تبلغ نسبة المديونية 79.78% من إجمالي الناتج المحلي نهاية سنة 2023.

حققت المؤشرات المتعلقة بهدف تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره نتائج متفاوتة خلال سنة 2023 حيث تحسنت إنجازات بعض المؤشرات مقارنة بالتقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء بصفة ملحوظة خاصة مناب الدين الداخلي من الدين العمومي. وفي المقابل ارتفع مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة وتواصل تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي والذي يعكس مخاطر إعادة تمويل الدين العمومي، كما ارتفع معدل كلفة الدين العمومي.

المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 مقارنة بتقديرات2023 [1](2)\(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	%3.80	%4.41	%4.5	%4.99	%90.2	%5.2	2025

تجاوز معدل تكلفة الدين العمومي سنة 2023 الكلفة المقدرة بالمشروع السنوي للأداء (4.5%) بـ 49 نقطة أساس (0.49%).

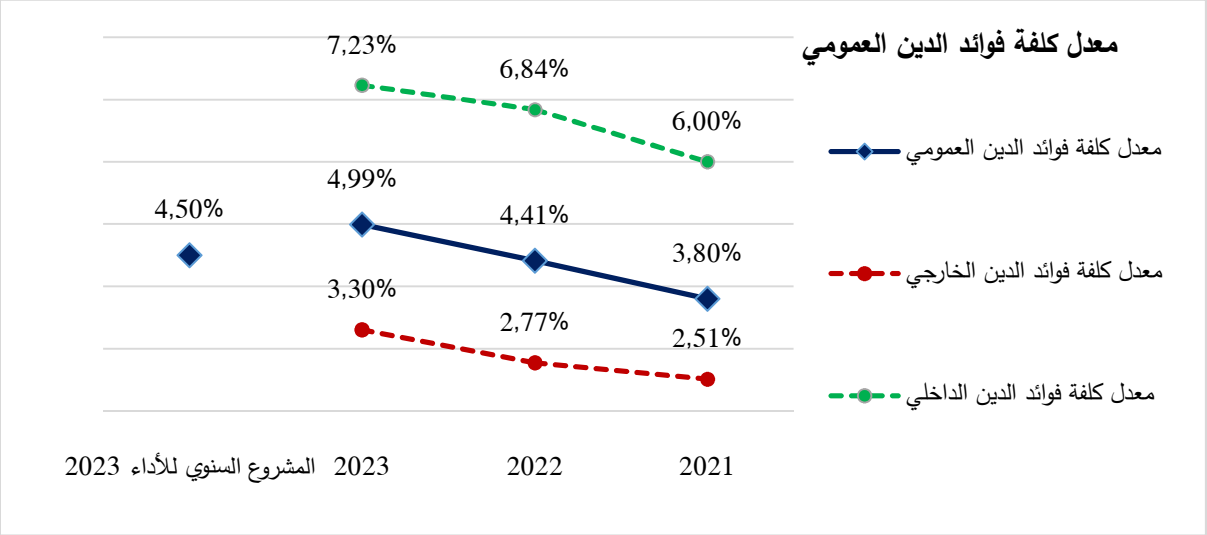

ارتفع معدل كلفة فوائد الدين الداخلي بـ 39 نقطة أساس من 6.84% سنة 2022 إلى 7.23% سنة 2023. ومن أهم العوامل المساهمة في ارتفاع كلفة الدين الداخلي هي ارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة وارتفاع نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي من 7.25% أواخر سنة 2022 إلى 8% خلال سنة 2023.

كما أدى ارتفاع نسب الفائدة المرجعية العالمية إلى ارتفاع كلفة الدين الخارجي بحوالي 53 نقطة أساس خلال نفس الفترة.

[1] باعتبار أن مؤشر النجاعة يهدف إلى تقليص كلفة الدين تحتسب نسبة الإنجاز بعملية قسمة التقديرات / الإنجازات

المؤشر 2.1.5 : مناب الدين الداخلي من الدين العمومي							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	%39.6	%42.0	%34.1	%47.3	%138.7	%39	2025

سجّل مناب الدين الداخلي من الدين العمومي في سنة 2023 (47.3%) ارتفاعا مقارنة بتقديرات المشروع السنوي للأداء (34.1%) لتبلغ نسبة إنجاز هذا المؤشر 138.7%.

ارتفع مناب الدين الداخلي من الدين العمومي من 39.6% سنة 2021 إلى 42.0% سنة 2022 و47.3% سنة 2023 نتيجة إتباع سياسة تمويل ترتكز على الاعتماد على السوق الداخلية لسندات الدولة لتوفير التمويلات اللازمة لميزانية الدولة. وقد بلغت موارد الإقتراض الداخلي 13245 م د سنة 2023 و10502 م د سنة 2022 مقابل 6768 م د سنة 2021.

المؤشر 3.1.5 : معدل مدة سداد الدين العمومي							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
سنة	5.92	5.63	6.5	5.34	%82.2	6.5	2025

حقق هذا المؤشر نسبة إنجاز في حدود 82.2% مقارنة بتقديرات المشروع السنوي للأداء (6.5 سنوات)، حيث تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليبلغ حوالي 5.3 سنوات نهاية سنة 2023 مقابل 5.6 نهاية سنة 2022 و5.9 نهاية سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي إلى مستوى 4 سنوات خلال سنة 2023 بسبب اللجوء إلى القروض الداخلية بالعملة (متوسطة المدى) وارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع ورقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع خلال سنة 2023 في ظل الضغوطات على التمويل الداخلي وعزوف المستثمرين على اقتناء رقاع الخزينة طويلة المدى. كما سجل معدل مدة سداد الدين الخارجي تراجعا ليبلغ 6.5 سنوات نهاية سنة 2023 مقابل 6.8 سنوات نهاية سنة 2022 و7 سنوات نهاية سنة 2021.

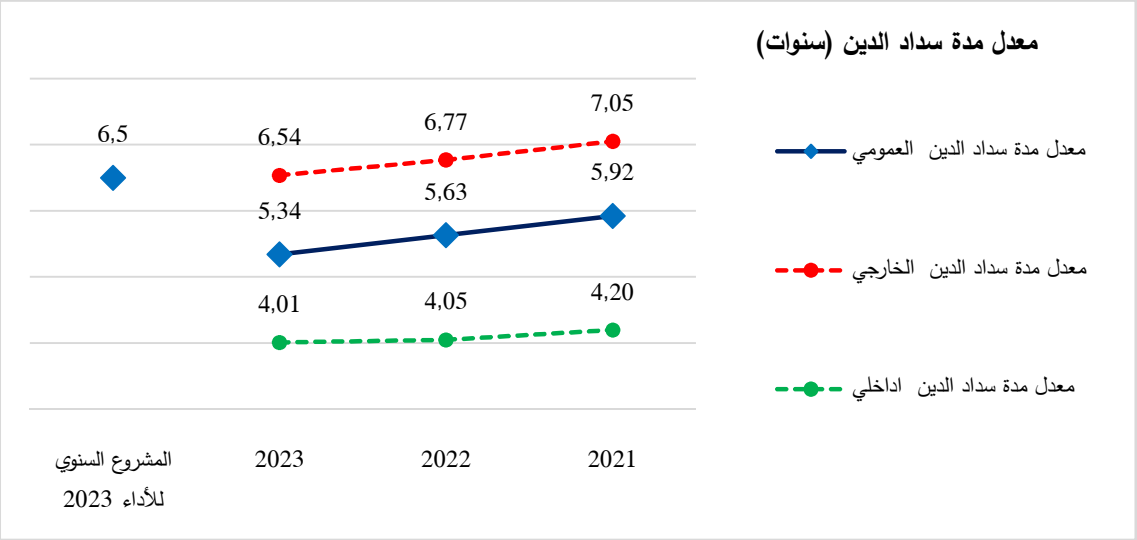

المؤشر 4.1.5 : مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 مقارنة بتقديرات2023 (2)\(1)[2]	القيمة المستهدفة	السنة
%	%32.5	%36.7	%40	%41.0	%97.6	%40	2025

حقق مؤشر"مناب الدّين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة" نسبة إنجاز 97.6% مقارنة بتقديرات المشروع السنوي للأداء خلال سنة 2023. وقد بلغ مناب الدّين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة 41.0% من مجموع الدّين العمومي وهو ما يعني أن حوالي 41% من حافظة الدين العمومي معرضة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة.

ويفسر ذلك أساسا بارتفاع مناب الدين الداخلي المعرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة إلى مستوى 51.8% سنة 2023 مقابل 51.5% سنة 2022 و45.8% سنة 2020 نتيجة إصدار قروض رقاعية بنسب فائدة متغيرة بالإضافة إلى القروض الداخلية متوسطة المدى (على غرار القروض الداخلية بالعملة الأجنبية ورقاع الخزينة 52 أسبوع) واللجوء إلى إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2023 لمواجهة الضغوطات على التمويل الداخلي.

[2] باعتبار أن مؤشر النجاعة يهدف إلى تقليص كلفة الدين تحتسب نسبة الإنجاز بعملية قسمة التقديرات / الإنجازات

كما ارتفع "مناب الدين الخارجي المعرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة" ليبلغ 31.3% سنة 2023 مقابل 26.0% سنة 2022 و23.8% سنة 2021.

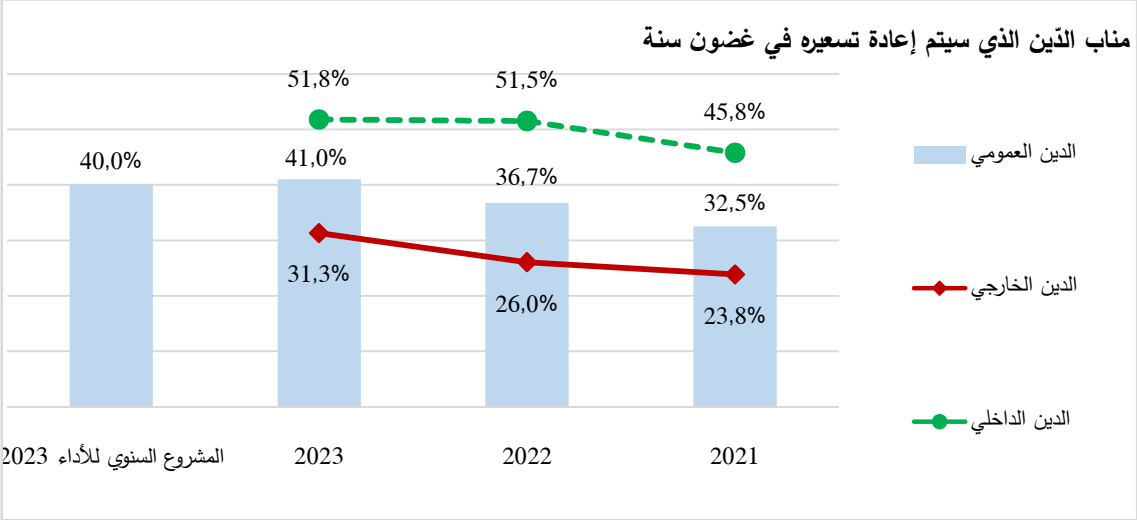

الهدف 2.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة:

يعتبر تطوير السوق الداخلية لرقاع الخزينة وتعزيز نشاطه هدفا محوريا لبرنامج الدين العمومي، وذلك لغاية توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتفادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر المتعلقة به.

وقد بلغت المؤشرات المتعلقة بهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة النتائج المرجوة خلال سنة 2023، ويعود ذلك أساسا للجهود المبذولة لتطوير المنظومة الخاصة برقاع الخزينة والاعتماد على مصادر الاقتراض الداخلي لدعم جهود الدولة لتوفير التمويل المطلوب لميزانية الدولة في ظل التحديات الاقتصادية أمام تداعيات الظرف الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2020-2023 وصعوبات تعبئة القروض الخارجية.

في ظل الضغوطات على التمويل الداخلي، حرصت الإدارة العامة للتصرّف في الدين والتعاون المالي خلال سنة 2023 على مواصلة إتباع إستراتيجية تمويل ترتكز حول النقاط التالية:

- المحافظة على حضور منتظم على السوق المحلية لرقاع الخزينة بالنسبة لجميع الآجال مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق،
- مواصلة اعتماد سياسة التصرف النشيط في الدين العمومي الداخلي، وذلك عبر القيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة من أجل تقليص مخاطر إعادة التمويل عبر التخفيض في ذروات السداد لبعض الأشهر. وقد تم خلال سنة 2023 مبادلة الخطوط التالية:

- ✓ رقاع الخزينة القابلة للتنظير 6% أفريل 2023
- ✓ رقاع الخزينة القابلة للتنظير 6% جوان 2023
- ✓ رقاع الخزينة القابلة للتنظير 6% أكتوبر 2023
- ✓ رقاع الخزينة القابلة للتنظير 7% نوفمبر 2023
- ✓ رقاع الخزينة القابلة للتنظير 6.2% ديسمبر 2023

- الأخذ بعين الاعتبار لنسق تطور نسبة الفائدة بالسوق النقدية وذلك بالسعي إلى اختيار أفضل العروض عن طريق المراوحة بين الكلفة (نسبة الفائدة) ومدة السداد (العمل على الترفيع في مدة السداد وتفادي السنوات التي تشهد مبالغ تسديدات مرتفعة قصد التقليص من مخاطر إعادة التمويل على المدى المتوسط) وحاجيات الخزينة.

المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	88.7	113.7	100	118.3	%118.3	100	2025

مثلت موارد السوق الداخلية لرقاع الخزينة حوالي ثلثي موارد الاقتراض لتمويل الميزانية خلال سنة 2023، فقد بلغت موارد الاقتراض متوسطة وطويلة المدى حوالي 18.9 مليار دينار منها حوالي 5.7 مليار دينار موارد خارجية (29.9%) وحوالي 1.1 مليار دينار قروض داخلية بالعملة الأجنبية (6.2%) و12.1 مليار دينار مبلغ الإصدارات بالسوق المالية الداخلية (63.9%) ويتوزع هذا المبلغ كالآتي:

- 6179 م د بعنوان رقاع الخزينة 52 أسبوع،
- 2104 م د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير،
- 3799 م د بعنوان القرض الوطني.

وبالتالي سجّلت إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع ورقاع الخزينة القابلة للتنظير والقرض الوطني لسنة 2023 نسبة إنجاز تقدر بـ 118.3% حيث بلغ مجموع الإصدارات 12082 م د مقابل 10210 م د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023.

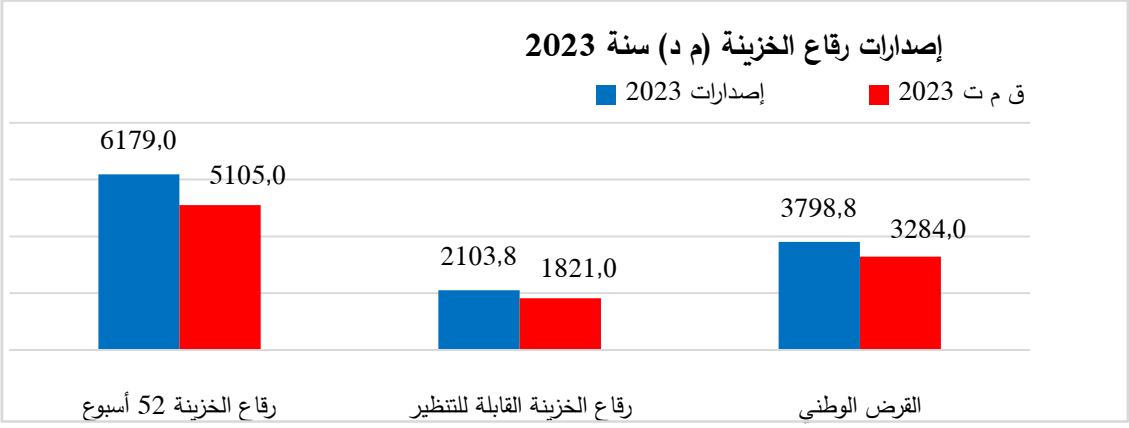

المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	61	68	40	84	%210	40	2025

بلغ حجم تداول رقاع الخزينة خلال سنة 2023 بالسوق الثانوية 84% مقارنة بـ 40% مقدرة بالمشروع السنوي للأداء وبالتالي تم تحقيق نسبة انجاز 210%. ويفسر هذا التحسن في نشاط السوق الثانوية لرقاع الخزينة في سنة 2023 بتطور نشاط عمليات البيع مع التعهد بإعادة الشراء والذي يمثل 86% من جملة عمليات السوق الثانوية. وتجدر الإشارة انه لم يتم احتساب عمليات السوق المفتوحة والتي بلغت 10720 م د سنة 2023.

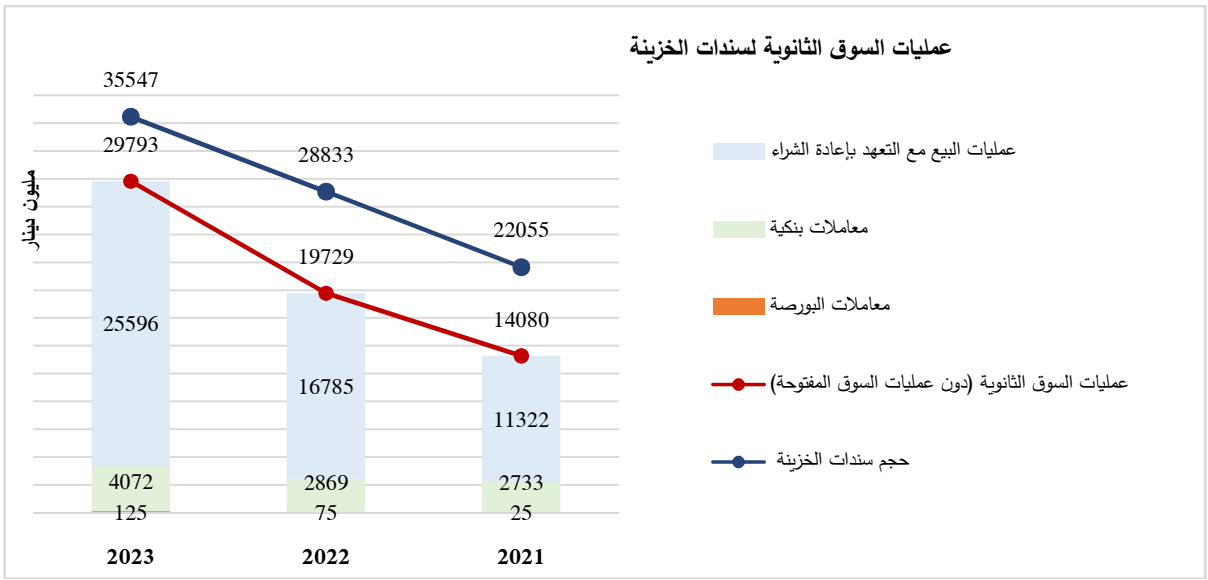

- **أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة:**

من أهم الصعوبات التي تعترض تنفيذ إستراتيجية الدين وتحقيق المؤشرات المتوقعة:

- عدم استقرار نسبة عجز الميزانية في حدود مقبولة.
- عدم تحقيق الاقتصاد الوطني لنسب نمو تمكن من التخفيض في نسبة المديونية.
- الصعوبات المسجلة على مستوى تعبئة الموارد الخارجية وتراجع تعبئة قروض خارجية بشروط ميسرة وتفاضلية في ظل ارتباط هذه القروض ببرنامج صندوق النقد الدولي
- تراجع الترقيم السيادي للبلاد التونسية الذي لا يتيح اللجوء إلى السوق المالية العالمية.
- تقلبات أسعار الفائدة على الأسواق العالمية والسوق النقدية المحلية.
- عزوف السوق المالية الداخلية على اقتناء رقاع الخزينة طويلة المدى (أكثر من 7 سنوات)
- عدم التمكن من استعمال أدوات مالية جديدة لتعبئة موارد طويلة الأجل كالصكوك الإسلامية.

إجمالا مؤشرات الدين العمومي مرتبطة شديد الارتباط بالتغيرات على مستوى توازنات المالية العمومية وتقديرات ميزانية الدولة عند المصادقة على قانون المالية الأصلي والتعديلي.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة (دفعا) لبرنامج الدين العمومي بعنوان سنة 2023 ما قدره **2557** ألف دينار مقابل**2373** ألف دينار بعنوان الاعتمادات المرصودة دفعا حسب تقديرات قانون المالية التعديلي لنفس السنة وبالتالي بلغت نسبة الإنجاز ما قدره 108**%**.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1997	2296	299	%115
	اعتمادات الدفع	1997	2296	299	%115
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	311	261	-50	%84
	اعتمادات الدفع	311	261	-50	%84
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	53	-	-53	-
	اعتمادات الدفع	65	-	-65	-
العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2361**	**2557**	**196**	**%108**
	اعتمادات الدفع	**2373**	**2557**	**184**	**%108**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- **نفقات التأجير (01):** بلغت نسبة تنفيذ نفقات التأجير للبرنامج 115% حيث تم فتح إعتمادات تكميلية بمبلغ 299 أد بعنوان إستكمال تأجير شهر أكتوبر وخلاص تأجير شهري نوفمبر وديسمبر.

- **قسم نفقات التسيير (02):** تم تعهد ودفع نسبة 84% من الإعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 ويعود ذلك إلى عدم تنفيذ الشراءات المتعلقة بإقتناء أثاث المكاتب ومعدات التصرف الإداري لسنة 2023.

- **قسم نفقات الاستثمار(04):** لم يتم التعهد ودفع الإعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 والمتمثلة في إقتناء معدات إعلامية ويعود ذلك لإعلان صفقة إقتناء المعدات سالفة الذكر غير مثمرة وقصد تلبية حاجيات المصالح من المعدات تم الإتفاق مع مصالح الإدارة

العامة للأداءات قصد الترفيع في كمية صفقة إقتناء معدات إعلامية الجارية وتم في الغرض تحويل إعتمادات تعهد بمبلغ 22 أد من برنامج الدين العمومي إلى برنامج الجباية.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط1: التصرف في الدّين وسيولة الخزينة	2373	2557	184	%108
المجموع	**2373**	**2557**	**184**	**%108**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

برنامج القيادة والمساندة

برنامج عدد 09: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد أحمد خضر

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 24 أوت 2022 إلى غاية 06 فيفري 2024

نتائج أداء البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، حيث يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء الخدمات ذات الاختصاص والتي توفر دعما أفقيا لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الوظائف والأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والمتمثلة أساسا في القيادة والإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والشؤون العقارية والقانونية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والشراءات والاقتناءات والاتصال.

وتجدر الإشارة إلى خاصية برنامج القيادة والمساندة لمهمة المالية الذي يتميز بانضواء عدد من الإدارات العامة التي تساهم في تنفيذ سياسات عمومية في غاية الأهمية تتعلق بالأساس بالمنظومة الجبائية ومراقبة التصرف في الأموال العمومية وتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية والمساهمة في مكافحة الفساد وتكريس مبادئ الشفافية المالية من خلال إصدار معايير المحاسبة وعدد من الملاحق المصاحبة لقوانين المالية ...

وتتمثل غاية المهمة في مجال الموارد البشرية في إرساء إدارة ناجعة وحديثة توفّق بين الاحتياجات الحقيقية والموارد المتاحة من الرصيد البشري. وتندرج إستراتيجية المهمة في هذا المجال ضمن الإستراتيجية الوطنية لتحديث الوظيفة العمومية التي أفضت إلى إعداد خطة عمل منذ سنة 2019 ترتكز على إرساء وتفعيل مقاربة قائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية والوظائف والكفاءات مع التركيز على آلية التنقل الوظيفي ومنظومة التكوين وتنمية المهارات للأعوان بما يمكن من تحقيق الأهداف المنشودة للبرامج. وقد ساهمت المهمة عبر تمثيلية الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية في عدد من الأنشطة المنبثقة عن أهداف هذه الخطة في إرساء وتفعيل المقاربة القائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية من خلال الشروع في إعداد سجل الكفاءات والجذاذات النموذجية للوظائف.

كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن المهمة تواجه عديد التحديات لتسديد الشغورات الضرورية لتطوير الموارد الذاتية للدولة وتحسين ظروف العمل وتطوير الخدمات المسداة للمواطنين والمؤسسات بالنظر إلى الظرف الدقيق الذي تمر به المالية العمومية واعتبارا للسياسات العامة للدولة المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور وترشيد النفقات.

أما في مجال دعمها اللوجستي والمالي للبرامج وترشيد نفقاتها فإن إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة تندرج ضمن الإطار العام المحدد من قبل الحكومة الذي يؤكد على ترشيد النفقات العمومية وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية. كما يسعى البرنامج

في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال خاصة ترشيد الاستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات وفي مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري.

وتبعا لما سبق، تم تحديد أولويات برنامج القيادة والمساندة بالأساس فيما يلي:

- ✓ وضع تصّور لمقاربة شاملة لتنمية إدارة الموارد البشرية بما يتناسب مع تطور الوظائف للمهمة والتوجهات الوطنية في المجال،
- ✓ ملائمة التصرف في الموارد البشرية مع أهداف التنمية المستدامة للسنوات 2016-2030،
- ✓ إعادة تنظيم وزارة المالية لفتح الآفاق وإدراج المهن الجديدة الضرورية في التصرف الحديث للإدارة والرقمنة،
- ✓ توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج من خلال الحرص على توفير الإمكانيات الضرورية وتأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في إعداد وتنفيذ الميزانية والسهر على حسن التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة،
- ✓ مواصلة العمل على تركيز الرقابة الداخلية والرقابة المعدلة للنفقات، وتطوير الموارد المساهمة في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتدعيم قدرات المراقبين والمحقّقين وأدوات العمل،
- ✓ المساهمة في تصور ووضع سياسات الدولة المالية والاقتصادية والجبائية ودعم الشفافيّة الماليّة وذلك عبر تدعيم دور مهمة المالية فيما يتعلق:
  - بالإصلاح الجبائي الرامي إلى إرساء نظام جبائي عادل وشفاف يساهم في دفع الاستثمار ودعم الاقتصاد عبر تحسين القدرة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية،
  - دعم شفافيّة الماليّة العموميّة من خلال إصدار معايير الحسابات العموميّة والمساندة على تطبيقها،
  - المساهمة في تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتطوير السياسة المساهمتية للدولة،
  - المساهمة في تطوير الخدمات المالية وتسهيل النفاذ لها وكذلك في تفعيل الإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وتطوير الأسس المالية للبنوك.

وسعيا لتفعيل هذه المحاور الإستراتيجية والأولويات والبرامج المنبثقة عنها يساهم عدد من الفاعلين العموميين (ديوان مساكن أعوان وزارة المالية ومركز الإعلامية لوزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن) وكذلك الوحدة

العملياتية المتكونة من مؤسستين إداريتين (المدرسة الوطنية للمالية والموفق الجبائي) في تحقيق الأهداف المتعلقة بها من خلال خاصة:

- ✓ التشجيع على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة بمساهمة كل من البنك التونسي للتضامن بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- ✓ الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار ورقمنة إجراءات التجارة الخارجية،
- ✓ تفعيل الدور الاجتماعي للمهمة عبر ديوان مساكن وزارة المالية وذلك بتسهيل حصول الموظفين الناشطين بالمهمة على مساكن سواء بالتملك أو بالكراء بشروط ميسرة،
- ✓ تطوير المنظومات الإعلامية لكل الإدارات العامة والتصرف في قاعدة البيانات وتأمين حسن استغلالها،
- ✓ تطوير الكفاءات والمهارات من خلال تحسين جودة برامج التكوين الخصوصية والمشتركة،
- ✓ مساعدة المطالب بالأداء على تذليل الصعوبات التي تعترضه في علاقاته مع مصالح الجباية ومصالح الاستخلاص عبر مؤسسة الموفق الجبائي.

الهدف الاستراتيجي1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

يعتبر الهدف الخاصّ بتحسين التصرف في الموارد البشرية من مقومات حسن سير بقية برامج المهمة بصفته يشكّل حجر الزاوية لمساندة برامج المهمة في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تقديمه الدعم لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة بالعنصر البشري بناء على ما تمت برمجته بمناسبة إعداد أطر النفقات متوسطة المدى (2023-2025) والمتعلقة بضبط تقديرات الحاجيات المستعجلة لتسديد الشغورات بالإعتماد على آلية التنقل الوظيفي وحسن توزيع الأعوان الذين تم إنتدابهم عن طريق البرامج الخصوصية وذلك تماشيا مع السياسات العامّة للدولة والتوجهات الاستراتيجية للوزارة التي اقتضت ضرورة التحكم في كتلة الأجور وعدم إقرار انتدابات جديدة باستثناء بعض الاختصاصات ذات الأولوية إضافة إلى العمل على مزيد تدعيم التنقل الوظيفي وإعادة توظيف الموارد البشرية المتاحة.

وعملا على مواصلة تدعيم حوكمة التصرّف في الرأسمال البشري حسب الأهداف، تم توخّي استراتيجية خاصّة ببرنامج القيادة والمساندة تقوم أساسا على ترشيد الانتدابات المتعلقة بخريجي مدارس التكوين أو التي تم إنجازها في إطار البرامج الخصوصية (تسوية الدفعة الأولى من عملة الحضائر) والاستجابة إلى الحاجيات الملّحة والمستعجلة المعبّر عنها من قبل مختلف البرامج باعتماد النقل والإلحاق والذّي يمّر أساسا عبر التحديد المسبق للحاجيات الحقيقية من هذه الانتدابات وضبط المعايير الخاصّة بمراكز التعيين والمؤهلات والكفاءات الواجب توفرها في

المترشحين من خلال إعداد بطاقات الوصف الوظيفي قصد تسديد الشغورات التي تحتاجها مختلف البرامج.

وتطبيقا لمحتوى التوجهات العامّة الواردة ضمن المناشير المتعلقة بإعداد الميزانية في جزئها المتعلق بإعداد أطر الأداء التي أكّدت على ضرورة إرساء مؤشرات قيس أداء مراعية لمقاربة النوع الاجتماعي مما يساعد على إرساء مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال الذي سوف يساهم في تقليص الفوارق بين الجنسين، تمّ ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 إدراج مؤشر فرعي لبيان نسب تواجد المرأة صلب اللجان المحدثة بوزارة المالية وكذلك ضمن مجال التسميات بالخطط الوظيفية وتولّيها للمناصب العليا ومواقع القرار.

وإجمالا، حقّق هدف تحسين التصرف في الموارد البشرية نتائجا مقبولة خلال سنة 2023 على مستوى:

- تسديد الشغورات حيث مكّن اللجوء إلى آلية التنقل الوظيفي والنقلة والإلحاق الفردي وانتداب خرّيجي مدارس التكوين من تجاوز النقص الحاصل في العنصر البشري على مستوى المهمة خاصة في ظل سياسة تجميد الانتدابات الخارجية،

- التسميات في الخطط الوظيفية واللجان المحدثة بمهمة المالية في إطار التشجيع على الإرساء التدريجي لسياسة النوع الاجتماعي.

ويتفرّع هذا الهدف إلى خمسة (05) مؤشرات قيس أداء أساسية تتمثل في:

- المؤشر الأول: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي
- المؤشر الثاني: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية،
- المؤشر الثالث: نسبة تواجد المرأة في اللجان،
- المؤشر الرابع: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية،
- المؤشر الخامس: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية.

المؤشر 1.1.9:عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	9.6	35.5	40	44	%110	50	2025

حقق مؤشر عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي نسبة إنجاز قدرت بـ 110% حيث بلغت الإنجازات 44% سنة 2023 مقارنة مع تقديرات نفس السنة التي حدّدت بـ40% ويعود ذلك إلى اعتماد آلية بطاقات الوصف الوظيفي عند فتح الترشح لتسديد الشغورات عن طريق النقلة أو الإلحاق بعنوان سنة 2023.

وبتحليل هذا المؤشر نلاحظ تطوّرا في نسبة الإنجاز مقارنة بنسبة التقديرات لعدد الأعوان المقبولين في إطار التنقل الوظيفي بـ10%، وهذه النسبة ورغم أهميتها إلاّ أنها تهم أساسا التنقل الوظيفي الذي تم فتحه لفائدة برنامج الجباية بهدف تلبية الحاجيات الملحّة للبرنامج على مستوى مصالحه المركزية والجهوية والتي تمت مناقشتها خلال جلسات مناقشة الميزانية. كما أن هذه النسبة لا تشمل مطالب النقل والإلحاق الفردية التي انتفعت بها بقية برامج المهمة في اختصاصات محدودة وعلى امتداد السنة.

وقد تم اعتماد هذا التمشّي تطبيقا لمقتضيات المنشور عدد 09 الصادر عن السيّد رئيس الحكومة بتاريخ 20 ماي 2022 والمتعلّق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2023 والذي أكد على ضرورة حصر الإنتدابات في الحاجيات المؤكدة وذات الأولوية القصوى وتغطية الحاجيات من الموارد البشرية بإعتماد إعادة التوظيف أو في إطار العمل على تطبيق برنامج التنقل الوظيفي بين الإدارات المركزية والمحلية.

هذا وتواصل الوزارة العمل على تفعيل آلية التنقل الوظيفي بإعتبارها من الحلول البديلة لتغطية النقص من الموارد البشرية في معظم المصالح الراجعة بالنظر لمهمة المالية حسب المقاييس والقواعد الواردة بالأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022.

المؤشر 2.1.9 نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية:							
الوحدة	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	39	40	42	46	%109	46	2025

انسجاما مع مقتضيات أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019، وعملا على تفعيل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في التسميات في الخطط الوظيفية والترفيع التدريجي في نسبة تسميتها في مواقع المسؤولية وأخذ القرار سواء على المستوى المركزي أو الجهوي، سجّل مؤشر مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي بعنوان سنة 2023 نسبة انجاز تقدر بـ 46% في حين أن تقديرات سنة 2023 قد حدّدت بـ42%، أي بنسبة تطوّر في الإنجاز تقدّر بـ 9.5%، وهي نسبة قد تشهد نسقا تصاعديا في السنوات القادمة.

حيث أن تواجد العنصر النسائي في مواقع المسؤولية وأخذ القرار قد تطوّر بنسبة 15%، حيث بلغت هذه النسبة 40% خلال سنة 2022 مقابل 46% خلال سنة 2023 .

وبتحليل هذا المؤشر يتبيّن أنّ نسبة إنجاز تسميات النساء في الخطط الوظيفية خلال سنة 2023 قد بلغت 53.28%على المستوى المركزي مقابل نسبة انجاز تقدّر بـ29.17% على المستوى الجهوي خلال سنة 2023. بينما قدّرت نسبة الإنجاز لسنة 2022 بـ 54 % على المستوى المركزي و37% على المستوى الجهوي، وهو ما يفسّر التراجع الطفيف لنسبة تواجد العنصر النسائي في الخطط الوظيفية في مهمّة المالية على المستوى الجهوي إذ بلغت 18.5% سنة 2022 مقابل 17.81% سنة 2023. ويمكن تفسير الفوارق التي يعكسها هذا المؤشر بغياب معيار النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتسميات في الخطط الوظيفية المنصوص عليها ضمن الأمر عدد 1245 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها في اختيار المرشح الأنسب للتسمية في إحدى الخطط الوظيفية بقطع النظر عن جنسه علاوة على معايير الكفاءة والمستوى التعليمي والخبرة المهنية.

المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان:							
الوحدة	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023(1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	40	42	40	%95.2	45	2025

سجل هذا المؤشر خلال سنة 2023 نسبة إنجاز تقدر بـ 40% تبعا لإرتفاع عدد اللجان المحدثة صلب هياكل وزارة المالية، وهي نسبة يرتكز في إحتسابها على عدد اللجان الموجودة على المستوى المركزي، وينتظر أن يتم العمل خلال السنوات (2024-2025-2026) على تجاوز النقائص واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تمكّن المرأة من مزيد اكتساب الخبرة المهنية لتقلد المناصب القيادية والمسؤولية، لذا سيتم العمل على صياغة مقررات لتلك اللجان وتدوين محاضر جلسات تلك اللجان للوقوف على ما يمكن أن يساهم في تطوير قدراتها وهو ما سيمكنها من اكتساب مزيدا من الخبرة المهنية التي ستؤهلها مستقبلا لتقلد المناصب القيادية والمسؤولية.

وبتحليل هذا المؤشر فإن الإنجازات المسجلة لا تعكس بصورة واضحة تواجد المرأة صلب اللجان بوزارة المالية لأنه لا يسلط الضوء على اللجان الجهوية إضافة إلى أن الطبيعة التقنية لبعض اللجان تقتضي تغليب العنصر الرجالي أو العنصر النسائي.

المؤشر 4.1.9: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	-	31,8	33	34	%103	37	2025

تندرج أهمية هذا المؤشر في إطار إبراز الدور المحوري الذي تلعبه المرأة كمتصرف ممثل لوزارة المالية في هياكل المداولة والتسيير بالمنشآت العمومية من خلال تمثيليتها بمجالس إدارة هذه المنشآت، مع العلم أن تمثيلية المرأة بوزارة المالية لا تقتصر فقط على مجالس إدارة المنشآت العمومية بل تتسع لتشمل هياكل أخرى على غرار مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية، مجامع ومراكز فنية ومؤسسات ذات مساهمات عمومية وهيئات تعديلية، غير أنه تم خلال إعداد

المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 الإقتصار على إبراز نسبة النساء ممثلي وزارة المالية بمجالس إدارة المنشآت العمومية فقط كتجربة أولية لإبراز مقاربة النوع الإجتماعي بالوزارة بإعتبار أهمية هذه الهياكل في السياسات العمومية.

سجل مؤشر تمثيلية المرأة بمجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية نسبة إنجاز تقدر بـ103% حيث بلغت تمثيلية المرأة بمجالس إدارة المنشآت العمومية سنة 2023 ما قيمته 34% مقابل تقديرات أولية بـ 33% كما شهد هذا المؤشر إرتفاعا بنسبة 7,6% مقارنة بسنة 2022 حيث كان في حدود 31,8%.

مع الإشارة إلى أن نسبة تمثيلية المرأة تصل إلى 35% إذا تم إعتبار كامل أصناف الهياكل العمومية مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية، مجامع ومراكز فنية ومؤسسات ذات مساهمات عمومية وهيئات تعديلية.

ويعود الإرتفاع المسجل في مؤشر تمثيلية المرأة لوزارة المالية بمجالس إدارة المنشآت العمومية إلى تشخيص وضعية ملف المتصرفين ممثلي وزارة المالية خلال السداسي الثاني من سنة 2023 والذي أفضى لإعتماد مقاربات جديدة تم تضمينها بمذكرة تنظيمية مؤرخة في 23 نوفمبر 2023 وعلى أساسها تم إنجاز حركة هامة في التعيينات.

وللإشارة فقد تم التنصيص ضمن الفصل الأول من الأمر عدد 303 المؤرخ في 29 مارس 2022 والمتعلق بضبط مبادئ إختيار وتقييم آداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميّين والمتصرفين المستقلين على أن يتم عند تطبيق أحكام الأمر المذكور مراعاة التمثيل المتوازن بين الجنسين على أن لا يقلّ تمثيل أحدهما عن 40% كما أسندت مهمة إختيار المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين إلى لجنة إختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين المنصوص عليها بالفصل 11 منه. وفي هذا الإطار أصدرت رئاسة الحكومة قرار مؤرخ في 18 أوت 2022 متعلق بضبط روزنامة تغيير تركيبة مجالس الإدارة أو مجالس المراقبة بالمنشآت العمومية المنصوص عليها بالفصل 22 من الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022. وعليه أصبحت مهمة تعيين المتصرفين بمجالس الإدارة والمراقبة من مهام اللجنة المذكورة أعلاه على مستوى كل سلطة إشراف. وبالتالي تم التخلي عن هذا المؤشر على مستوى المشروع السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2024، علما أنه لم يتم إلى حد هذا التاريخ تفعيل الأمر المذكور.

المؤشر 5.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	55.21	45.17	80	65.4	%81.75	85	2025

تركزت الجهود خلال سنة 2023 على تأمين سير منظومة التكوين بجميع مكوناتها إلى جانب السهر على تهيئة فضاءات التدريس وملاءمتها لمتطلبات التكوين، حيث تمّ تحديد النسبة التقديرية لإنجاز مخطط التكوين السنوي لسنة 2023 في حدود 80 % وذلك بعد الأخذ بعين الإعتبار لطاقة إستيعاب المدرسة الوطنية للمالية التي تقلصت (تبعا لأشغال تجديد الشبكة الكهربائية ومنظومة الحماية من الحرائق) وفي المقابل تم تسجيل نسبة إنجاز فعلي لمخطط التكوين السنوي في حدود 65.4% حيث تم برمجة 237 نشاط تكويني مقابل 155 نشاط تكويني منجز بعنوان سنة 2023. وتجدر الإشارة أن نسبة الإنجاز تم إحتسابها دون إعتبار الأنشطة التكوينية المنجزة من قبل الإدارة العامة للديوانة.

- **أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:**

- عدم إقرار انتدابات جديدة في قطاع الوظيفة العمومية في مختلف الأسلاك والرتب مقابل ارتفاع عدد المغادرين للوزارة (إحالة على التقاعد إلحاق، وفاة...) وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الخطط الشاغرة التي بقيت بدون تعويض.
- محدودية عدد الخطط المرخص فيها سنويا لانتداب خريجي مدارس التكوين المصادق عليها والتي لا تكفي لتلبية الحاجيات الفعلية المعبّر عنها من قبل كافة برامج مهمة المالية رغم برمجة فوج خاص لوزارة المالية من خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.
- عدم تفعيل المنصة الإلكترونية المتعلقة بـ " البورصة الوطنية للحراك الوظيفي" التي ستمكن من نشر البلاغات التي تتعلق بالخطط الشاغرة المزمع تسديدها قصد إستقطاب أفضل الكفاءات والخبرات في مختلف الإختصاصات والتي تعتبر من الحاجيات الأكيدة والملحة والمعبر عنها بمناسبة إعداد ميزانية المهمة.
- تعطّل الأعمال الخاصّة بتركيز منظومة معلوماتية موحدّة للتصرّف في الموارد البشرية خاصّة بوزارة المالية وربطها بالمنظومة الإعلامية إنصاف.

- غياب منظومة معلوماتية مندمجة بإدارة التصرّف في الموارد البشرية تتضمّن المؤهلات المهنية والعلمية الواجب توفرها في المترشح للخطّة الوظيفية المقترحة سواء كان رجلا أو امرأة والتي تساعد على إنجاز قرار تسمية الإطار الأجدر بما يتماشى مع متطلبات الخطة الوظيفية المقترحة.
- غياب آلية التناظر بين الجنسين للتسميات في الخطط الوظيفية وإرتباطها بالسلطة التقديرية لرئيس الإدارة.
- نقص في التوعية والتحسيس بأهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التصرف الإداري الحديث.

- **التّدابير والإجراءات المبرمج اتّخاذها لتجاوز الاشكاليّات في المستقبل:**

- التحديد المسبق للحاجيات الملحّة والضرورية لمختلف هياكل الوزارة من الإنتدابات مع تدعيم آليات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات.
- الاستفادة من التنقل الوظيفي بين مختلف الوزارات (عن طريق النقلة أو الإلحاق) وذلك من خلال العمل على استقطاب الأعوان والإطارات ذوي الخبرة والكفاءة لتسديد الشغورات المتأكّدة وهو ما يساهم في مزيد التحكم في كتلة الأجور.
- مواصلة العمل على تركيز المنظومة الإعلامية الموحدة للتصرف في الموارد البشرية الخاصة بوزارة المالية.
- مواصلة العمل لبلورة وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي (Fiches de Poste) الخاصّة ببرامج مهمّة المالية.
- تنظيم دورات تكوينية في مجالات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات.
- تفعيل آلية التناظر لإسناد الخطط الوظيفية خاصة بالنسبة للتعيينات في الوظائف العليا.
- تحسين نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة قصد تأهيلها للاضطلاع بمهام القيادة والمسؤولية.
- إعداد لوحات قيادة تتضمن مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة كلا الجنسين على المستوى المركزي وخاصّة الجهوي حسب الخطة الوظيفية المسندة.

الهدف الاستراتيجي2.9: ترشيد حوكمة النفقات العمومية:

يندرج هدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري.

وقصد تحقيق الهدف المذكور تم تحديد المؤشرات التالية:

1- آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات،

2-أجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،

3-آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات،

4-نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البنايات المبرمجة.

شهدت إنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2023 تراجعا مقارنة بتقديرات السنة على خلاف المؤشر الخاص بآجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات الذي سجل ارتفاعا في إنجازاته مقارنة بتقديرات سنة 2023 وهو ما أثر سلبا على تحقيق هدف " ترشيد حوكمة النفقات العمومية " ويعود ذلك لعدة صعوبات حالت دون تحقيق القيمة المستهدفة وهو ما دفع الإدارة لإتخاذ إجراءات لتجاوزها.

المؤشر 1.2.9 آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
يوم	9	11	2	11	%18.1	2	2025

لم يبلغ المؤشر التقديرات المرسمة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 (يومان) وسجل ارتفاعا بـ9 أيام، وذلك لإرتفاع آجال المؤشر الفرعي الأول المتعلق بدراسة طلب فتح الإعتمادات من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات ويعود ذلك إلى عدة عوامل تتمثل أساسا في تجميد نسبة 75% من إعتمادات الدفع المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 وبذلك تتطلب مرحلة دراسة طلبات فتح الإعتمادات آجال إضافية تتمثل في مراسلة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة قصد طلب رفع التجميد عن الإعتمادات المطلوبة إضافة إلى تعطل عملية نقل فواضل الاعتمادات في بداية السنة الإدارية. في حين بلغ المؤشر الفرعي الثاني المتعلق بآجال إحالة أو تفويض الإعتمادات التقديرات المرسمة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 يوما واحدا.

المؤشر.2.2.9: أجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
يوم	61	65	61	69	%88.4	60	2025

سجل هذا المؤشر ارتفاعا بـ 8 أيام مقارنة بما تم تضمينه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 ويعود ذلك إلى:

- التأخير في آجال التقييم الفني نظرا للتأخير الحاصل في انجاز بعض الاستشارات التي شهدت مرحلة تقييم العروض الخاصة بها اعتماد منهجية تقييم جديدة تعتمد على فحص العينات من طرف اللجنة المختصة وذلك قصد ضمان جودة المقتنيات.
- التأخير في آجال التسليم نتيجة عدم استقرار أسعار المواد الأولية في السوق أمام التزام المزودين بالمحافظة على عروضهم المالية لمدة 60 يوما وهو ما انجر عنه التخلي أو التأخير في مرحلة التسليم.

المؤشر 3.2.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
يوم	27	24	22	21	%104.7	20	2025

شهد هذا المؤشر انخفاضا بيوم مقارنة بتقديرات سنة 2023 ويعود ذلك إلى عدم التعهد بنفقات الاسترجاع إلا بعد تسوية الوضعية الجبائية للمستفيد إلى جانب التخلي عن بعض الإجراءات التي من شأنها أن تتسبب في تأخير عملية الخلاص مثل المصادقة على بعض الفواتير من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات دون توجيهها إلى الإدارات المعنية وذلك بالنسبة إلى فواتير الماء والكهرباء والهاتف.

المؤشر 4.2.9: نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البنايات المبرمجة

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	64,2	75,9	88,5	42,24	%47.7	%95	2025

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2023 بنسبة 88,5% بينما بلغ المؤشر نسبة 42,24% فقط، وترجع أسباب عدم بلوغ الأهداف المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية شهدت تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال ويعود ذلك أساسا إلى ما يلي:

<u>بالنسبة للمشاريع الجهوية:</u> (100 مشروع): حيث بلغت نسبة تنفيذ الدراسات 49,7% والأشغال 37,8% أي بنسبة جملية مرجحة بقيمة 39% ويعود ذلك إلى:

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين وبالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية،
- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...)
- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض والإنطلاق في الأشغال،
- عدم جاهزية بعض المقاولين لإتمام الأشغال في الآجال التعاقدية حيث غالبا ما يتم فسخ الصفقة وإعلان طلب عروض مرة أخرى.
- الإمكانيات البشرية واللوجستية المحدودة للإدارة العامة للبنايات مقارنة بعدد المشاريع

<u>بالنسبة للمشاريع الوزارية:</u> (98 مشروع): حيث أن الإنخفاض الملحوظ في نسبة الأشغال يعود إلى التأخير في إجراءات طلب العروض وإعداد طلب التزود الذي حال دون إنجازها في نفس السنة.

- **<u>أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:</u>**

تتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بتحقيق هدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" في:

- تجميد الإعتمادات وتعطل عملية نقل فواضل الإعتمادات في بداية السنة،
- التأخير في تسليم المعدات من طرف المزودين خلال سنتي 2022 و2023 والذي تعود أسبابه أساسا إلى شح المواد وارتفاع أسعار المواد الأولية،
- عدم تسوية الوضعية الجبائية للمزودين مما يعطل عملية الخلاص باستخراج أوامر الصرف إضافة إلى التأخير في بعض عمليات المصادقة على الفواتير من طرف الهياكل الإدارية المنتفعة،
- محدودية مجال تدخل الإدارة العامة للبنايات وعدم مسؤوليتها للإشراف على المشاريع الجهوية.

- **التّدابير والإجراءات المبرمج اتّخاذها لتجاوز الاشكاليّات في المستقبل:**

- التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لتحديد آجال مضبوطة لرفع التجميد عن الاعتمادات المطلوبة،
- السعي إلى تطوير أساليب العمل واعتماد البريد الإلكتروني ووسائل التكنولوجيا الحديثة للتسريع في دراسة المطالب الواردة حول إحالة أو تفويض الاعتمادات،
- تحديد مختلف المتدخلين وضبط المخاطر المتعلقة بالتأخير في بعض المراحل وإصدار توصيات لتفادي وقوعها مع تحيين أدلة الإجراءات وإعداد بطاقات تحديد ووصف المهام،
- دعوة مختلف المنتفعين بالخدمات المنجزة للتسريع في إجراءات المصادقة على الفواتير المقدمة،
- تحيين الروزنامة المتعلقة بضبط آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة مع مختلف المجالس الجهوية وذلك بصفة دورية،
- السعي لتركيز مصالح إقليمية لمتابعة إنجاز المشاريع ذات الصبغة الجهوية بصفة مباشرة بما من شأنه أن يمكن من مراقبة الإنجاز بصفة دائمة وعلى عين المكان وبالتالي التدخل الناجع في الوقت المناسب لفظ الإشكاليات الحاصلة وتفادي التأخير.

الهدف الاستراتيجي3.9: تحسين أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد ونجاعة الرقابة على أعمال التصرف:

يتنزّل هدف هيئة الرقابة العامّة للماليّة في إطار المحور الإستراتيجي لمهمّة الماليّة المتعلّق بمقاومة التهرّب الجبائيّ والتهريب ومقاومة الفساد والإقتصاد الموازي، من خلال مساهمة الهيئة في تجسيم الخطّة الوطنيّة لمقاومة الفساد وتبييض الأموال. حيث أبرزت دراسة نتائج التّقارير الرّقابيّة تعدّد النّقائص والإخلالات المرصودة على مستوى منظومة التصرّف العموميّ بصفة عامّة، وتكرارها، كما لوحظ كذلك تعدّد التّجاوزات المتعلّقة بعدم إحترام النّصوص القانونيّة والتّراتيب الجاري بها العمل، وتنامي ظاهرة الفساد الإداريّ والماليّ والإقتصاديّ.

وفي هذا الإطار، تقوم الهيئة بضبط البرنامج السنويّ للمهمّات الرّقابيّة بإعتماد التّدقيق حسب المخاطر، وتحرص على أخذ عنصر القيمة المضافة بعين الإعتبار عند برمجة المهمّات.

كما تحرص الهيئة، في ظلّ التّركيز التّدريجيّ لمنظومة التصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف، وفي إطار مقتضيات الفصل 71 من القانون الأساسيّ للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذّي ينصّ على تكليف هياكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء، على إنجاز مهمة تدقيق أداء سنويّا. وتقوم الهيئة في إطار هاته المهمّات الخصوصيّة، وإستئناسا بقواعد

المعيار الدوليّ (ISSAI 300) المتعلّق بالمبادئ الأساسية لتدقيق الأداء بفحص وتقييم أداء الوزارة المذكورة. وتتعلّق محاور التدقيق بمحاور التنزيل العملياتي للبرامج وإطار أداء البرامج والتنزيل العملياتي للأداء ووسائل وآليّات قيادة البرنامج.

وتسعى الهيئة من خلال رصد النّقائص والإخلالات وتقديم التّوصيات المستوجبة بشأنها إلى المساهمة في تحسين طرق وأساليب التصرّف العموميّ، وفي هذا الإطار، تقوم بدراسة وإستغلال نتائج التّقارير الرّقابية النهائية من خلال إحتساب نسبة تطبيق التّوصيات من قبل الهياكل المعنيّة بالرّقابة، وذلك بعد تدخّل الهيئة.

بناء على إنجازات مجموع مؤشّرات قيس الأداء، ساهمت النتائج المسجّلة في تحقيق هدف الهيئة خلال سنة 2023 المتمثّل في المساهمة من خلال أعمال الرّقابة والتّدقيق في مكافحة الفساد عن طريق تخصيص نسبة من برنامجها السنويّ لإنجاز مهمّات يتمّ ضبطها بإعتماد التدقيق حسب المخاطر، وكذلك من تدعيم دورها الرقابيّ على التصرّف العمومي من خلال تقديم توصيات للهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة بخصوص النقائص والإخلالات المسجّلة.

المؤشّر 1.3.9: نسبة المهمّات الرّقابية المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%28,6	%29.5	%50	%50	%100	%55	2025

يتمثّل المؤشّر في إحتساب نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها القائمة على دراسة المخاطر والمتعلّقة بالأساس بمكافحة الفساد، خلال السّنة مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.

وقد بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشّر عدد 1 بعنوان سنة 2023، نسبة 50% مقابل تقديرات بـ50% أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 100%. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ما يلي:

- تولّت الهيئة خلال سنة 2023 إنجاز مهمّات مراقبة وبحث قائمة على دراسة المخاطر وذلك بطلب من السيّدة وزيرة الماليّة، والسّلطتين التنفيذيّة والقضائيّة. وقد خصّت المهمات المذكورة هيكل وزاري ومنشأة عمومية وتعاونية وجماعة محلّية، وشملت مختلف أوجه التصرف الإداري والماليّ، وأفرزت تسجيل مجموعة من النقائص والإخلالات.

- كما أنجزت الهيئة عدد 44 مهمّة تدقيق حسابات مشاريع مموّلة عن طريق موارد خارجيّة على غرار البنك الدوليّ للإنشاء والتّعمير (BIRD) والبنك الإفريقيّ للتّنمية (BAD) والوكالة اليابانيّة للتّعاون الدّوليّ (JICA) وغيرهم، وتحرص الهيئة في إطار تعهّداتها الدّوليّة على إحترام آجال إرسال التّقارير النّهائيّة إلى المموّلين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.
- أمّا بخصوص مهمّات تدقيق الأداء، لم تتمكّن الهيئة من إنجاز المهمّة المبرمجة بعنوان سنة 2023، وتمّ ترحيلها إلى سنة 2024 نظرا لكثافة برنامج التدخّل السنويّ، وتعدّد طلبات إنجاز أبحاث مستعجلة بمقتضى تساخير قضائيّة، وخاصّة التفرّغ الكلّي لمراقبي الهيئة بداية من الثلاثي الرابع من السنة لمهمّة التدقيق الشامل لعمليات الإنتداب والإدماج بمقتضى الأمر عدد 591 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بإجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والادماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى المنجزة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021.

المؤشّر 2.3.9: نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرّقابة للتّوصيات الواردة بتقارير الهيئة

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%55,7	%49.5	%65	%62	%95	%70	2025

يتمثل المؤشّر في إحتساب نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة.

هذا وقد تولّت الهيئة خلال سنة 2023 إصدار عدد 14 تقرير نهائيّ بعنوان مهمّات رقابية معمّقة أو محوريّة ومهمّات تقييم وأبحاث، خصّت هياكل وزاريّة ومؤسّسات ومنشآت عموميّة ومصالح أخرى.

شملت النّقائص المستخرجة من قبل فرق الرقابة مختلف جوانب التصرّف على غرار التنظيم ونظام المعلومات والتصرّف في الإعلاميّة والتصرّف الماليّ والمحاسبيّ والشراءات والتصرّف في المخزون، وغيرها من أوجه التصرّف الخصوصيّة الأخرى.

بلغت الإنجازات المتعلّقة بالمؤشّر عدد 2 بعنوان سنة 2023 نسبة 62% مقابل تقديرات بـ65% أي بنسبة إنجاز تقدّر بحوالي 95%.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ما يلي:

- أرجعت بعض المصالح والهياكل التي خضعت للرقابة ضمن إجاباتها على ملاحظات الهيئة إلى تسجيل بعض الصعوبات في تطبيق التّوصيات المقدّمة نظرا لعدم تفاعل وزارات الإشراف معها على غرار تنقيح الأنظمة الأساسيّة ومراجعة أو إستصدار بعض النّصوص القانونيّة أو التّرتيبيّة، والتّي تستوجب إجراءات إداريّة مطوّلة.
- كما أكّدت نفس المصالح أنّ تطبيق بعض التّوصيات والإصلاحات مرتبطة بتدخّل أطراف آخرين غير وزارات الإشراف على غرار مصالح رئاسة الحكومة ووزارة الماليّة،
- إضافة إلى ذلك مثّلت محدوديّة الإمكانيّات البشريّة المتوفّرة لدى الهياكل المذكورة، من بين النقائص التّي تحول دون إدخال حيّز التطبيق التّوصيات ذات العلاقة.

- **<u>أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:</u>**

من أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الإستراتيجي للهيئة:

- إنجاز الهيئة خلال السّنة لعدد من مهمّات التفقّد والبحث غير المبرمجة، إضافة إلى تولّيها إنجاز عدد من الإختبارات العدلية بطلب من المحاكم،
- إرتفاع عدد المشاريع المموّلة بموارد خارجيّة والتّي تتطلّب أكثر من 50% من الحيّز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمّات التدقيق الخاصّة بها إضافة إلى ضرورة إحترام الآجال التعاقديّة لإرسال التّقارير النهائيّة للمموّلين الأجانب، حيث أنّ إتّفاقيّات القروض والهبات توجب صرف الأقساط المتعلّقة بإعادة تمويل الحسابات الخاصّة بالمشاريع الممسوكة على مستوى البنك المركزيّ بإرسال تقارير المصادقة على الحسابات من قبل الهيئة،
- التفاوت على مستوي تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة لأعمال الرّقابة مع التوصيات الصادرة عن الهيئة. بغاية تجاوز هذا الإشكال، سوف يتمّ إتّخاذ التّدابير والتوجّهات التاليّة:

- إتمام مهمّات المراقبة والتّدقيق التّي تمّ الشّروع في إنجازها سنة 2023 والعمل على الضّغط على آجال إنجاز المهمّات وإعداد التّقارير الخاصّة بها،
- مواصلة نفس التمشّي المعتمد المتمثّل في إعتماد التّدقيق حسب المخاطر وإعطاء الأولويّة للمهمّات المتعلّقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال،

- دعوة رؤساء فرق المهامّ الرّقابيّة إلى إيلاء الأهمّية اللاّزمة للتّوصيات وتدابير الإصلاح والتّدارك حتىّ تكون مساهمة تقارير الهيئة في تحسين طرق وأساليب التصرّف العموميّ ناجعة،
- مناقشة التّوصيات المقترحة مع الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة للنّظر في مدى واقعيّة تطبيقها.

- **<u>التّدابير والإجراءات المبرمج اتّخاذها لتجاوز الاشكاليّات في المستقبل:</u>**

- نشر التّقرير السّنويّ لنشاط الهيئة أو مقتطفات منه للعموم، طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرّخ في 29 جوان 2020 والمتعلّق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادر عنها،
- مراجعة الأمر المتعلق بالنظام الأساسيّ الخاص بهيئة الرقابة العامة للمالية بهدف مزيد إحكام تنظيمها ودعم إستقلاليتها وتثمين نتائج أعمالها،
- مواصلة تنفيذ برنامج التّعاون مع الجمعيّة التونسيّة للمراقبين العموميّن، بخصوص تكوين المراقبين في مجال الرقابة والتدقيق وخاصة تدقيق الأداء وإعتماد خارطة المخاطر عند برمجة المهامّ الرّقابيّة،
- تفعيل إتفاقية التعاون الدوليّ المبرمة مع الديوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد،
- مواصلة تدعيم برنامج التّعاون بين الهيئة والبنك الدوليّ والبنك الإفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية حول تكوين المراقبين وتقديم الدعم اللوجستي لتحسين أداء المراقبين،
- الإرتقاء بأداء الهيئة وفقا للمعايير الدوليّة، وتحسين جودة أعمالها من خلال تعزيز الكفاءات.

الهدف الاستراتيجي 4.9: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية:

تمت سنة 2023 إضافة هذا الهدف ضمن برنامج القيادة والمساندة بالنظر إلى أهمية مساهمة مهمة المالية في تصور ووضع سياسات الدولة المالية والإقتصادية والجبائية وتعزيز الشفافية المالية. حيث يضم برنامج القيادة والمساندة إضافة إلى الإدارات التي تمارس وظائف دعم ومساندة لباقي البرامج العملياتية، إدارات فنية تساهم في تصور ووضع وتحقيق سياسات الدولة المالية والإقتصادية والجبائية وهي تتمثل في الإدارات العامة التالية: الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي، الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية، الإدارة العامة للتمويل، الإدارة العامة للمساهمات، والكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية.

حيث تساهم الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية في رفع التحديات الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الأهداف الأساسية للإصلاح الجبائي المتمثلة في تحسين قدرة الدولة على تحصيل مداخيلها الجبائية ودعم الميزانية وإرساء نظام جبائي عادل وشفاف.

أما فيما يتعلق بدعم الشفافية المالية لذوات القطاع العمومي فإن الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية تتولى الإشراف على إعداد وإصدار معايير الحسابات العمومية والأراء التفسيرية المتعلقة بها بما يمكن من إرساء المحاسبة العامة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والإنتقال من محاسبة قائمة على القبض والصرف إلى المحاسبة الإستحقاقية، مما سيمكن من توفير معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وشاملة وصادقة تضمن الشفافية والمساءلة حول الحسابات العمومية وهو ما سيمكن من تحسين نجاعة التصرف لدى ذوات القطاع العمومي. كما تتولى الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية بدور المساندة من أجل ضمان حسن تطبيق مقتضيات المعايير سيما على مستوى تأطير أشغال جرد الأصول الثابتة المادية للدولة وبناء النظام المعلوماتي وأدلة الإجراءات إلى جانب تأمين الدورات التكوينية حول هذه المعايير.

أما في إطار التوجه نحو دعم الشفافية المالية والمحاسبية للمؤسسات، فإن المجلس الوطني للمحاسبة التابعة كتابته إلى الإدارة العامة للمساهمات فهو يسعى إلى اتخاذ ما يتعين لاعتماد معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المالي IFRS بصفة تدريجية وذلك من خلال تنقيح النصوص القانونية والمعايير المحاسبية للمؤسسات .كما تساهم الإدارة العامة للتمويل في مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وتنويع آليات تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. أما الإدارة العامة للمساهمات فهي تضطلع بدور محوري في مناقشة عقود البرامج للبنوك العمومية ومتابعة مؤشراتها المالية إضافة إلى أنها تساهم في تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتتابع العائدات المتأتية من مساهمات الدولة.

وقد تم ضبط مؤشرات قيس الأداء التالية:

- عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء،
- عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء،
- معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية،
- عدد المعايير المحاسبية والآراء التفسيرية المصادق عليها،
- عدد الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية،
- تقدم إنجاز عقود البرامج للبنوك العمومية،
- عائدات مساهمات الدولة.

وبناء على إنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2023 يمكن إعتبار أن هذا الهدف قد تحقق نسبيا مقارنة بتقديرات السنة حيث فاقت إنجازات المؤشرات الثلاث الأولى ما تم تقديره وبلغت نسبة إنجاز مؤشر "عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيريّة المصادق عليها" الـ 100% بينما حقق المؤشر المتعلق بعائدات مساهمات الدولة نسبة إنجاز بلغت 66.1%.

المؤشر 1.4.9: عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	3	9	1+	20	%154	3+	2025

بلغ عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء 20 إجراءا سنة 2023 وذلك مقارنة بـ13 إجراءا مقدرا لنفس السنة، ويعود هذا الفارق إلى أهداف قانون المالية لسنة 2023 التي ترمي إلى تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف الأداء في إتجاه توزيع أكثر عدلا للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية.

وقد تعلقت هذه الإجراءات بإخضاع عدد إضافي من الأشخاص للمنظومة الجبائية والترفيع في عدد المطالبين بالأداء إما مطالبين جدد3 أو التخلي عن إعفاءات ممنوحة لبعض المطالبين الآخرين4 علاوة على ترشيد النظام التقديري5 إضافة إلى حذف بعض الإعفاءات من الأداء على القيمة المضافة6.

[3] على غرار إحداث ضريبة على الثورة العقارية (الفصل23)
[4] على غرار حصر الإعفاء بعنوان القيمة الزائدة المتأتية من اول عملية تفويت في محل واحد معد للسكنى لا تتعدى مساحته الجملية 1000 م مربع في عمليات التفويت في المحلات التي يقل سعر التفويت المصرح به أو الذي تم الترفيع فيه إثر عملية المراقبة الجبائية 500.000د (الفصل 43)
[5] على غرار مراجعة تعريفة الضريبة على الدخل حسب النظام التقديري (الفصل 55)
[6] على غرار تحسين إستخلاص الأداء على القيمة المضافة بعنوان بيوعات شرائح الهاتف وبطاقات الشحن والشحن الإلكتروني (الفصل 61)

المؤشر 2.4.9: عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	4	2	2+	9	%112.5	3+	2025

تضمّن قانون المالية لسنة 2023 تسعة إجراءات تتعلق بالتقليص في عدد نسب الأداء، على غرار الإجراءات المضمنة بالفصل 40 منه والرامية إلى توحيد نسب الضريبة على الشركات من خلال الحذف التدريجي لنسبة 10% وتعميم النسبة العامة للضريبة على الشركات المطبقة على المؤسسات الناشطة في القطاع الخاص للتربية والتعليم والبحث العلمي وعلى المؤسسات الخاصة للتكوين المهني وعلى المؤسسات التي تنجز استثمارات في مشاريع السكن الجامعي الخاص وعلى المؤسسات الصحية والاستشفائية الخاصة، وعلى غرار مراجعة نسبة الأداء على القيمة المضافة بالترفيع فيها من 13% إلى 19% بعنوان الخدمات المسداة من قبل بعض أصحاب المهن غير التجارية[7] والترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 7% إلى 19% المستوجبة على الخدمات في طب وجراحة التجميل من غير الأعمال ذات الصبغة العلاجية[8]، وغيرها.

ويفسر الفارق في الإنجازات كما سلف بيانه بالنسبة للمؤشّر السابق إلى أهداف مشروع قانون المالية لسنة 2023 الرامية إلى مراجعة قواعد توظيف الأداء في إتجاه توزيع أكثر عدلا للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية والذي يستوجب بدوره ضرورة إضفاء أكثر شفافية وعدالة على نسب الأداء.

المؤشر 3.4.9: معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
شهر	--	--	6 أشهر	6.46	%92.87	3 أشهر	2025

[7] المهندسون المعماريون والمهندسون المستشارون، المصورون والمختصون في الهندسة وقيس الأراضي بإستثناء الخدمات المتعلقة بالتسجيل العقاري للأراضي الفلاحية، المحامون والعدول والعدول المنفذون والمترجمون، المستشارون الجبائيون، المقاولون لمسك الحسابات والخبراء والمستشارون مهما كان إختصاصهم (الفصل 44)

[8] الفصل 44

وقعت الإحالة لنصوص قانونية تطبيقية بـ 12 فصل[9] من قانون المالية لسنة 2023، وقد صدرت في الغرض 7 أوامر و3 قرارات، وبقي أمران في طور إستكمال التشاور مع الوزارات والهياكل المعنية.

كما صدرت خلال سنة 2023 عن الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي 14 مذكرة عامة، تعلّقت بشرح أحكام الفصول 22 و65 و69 و42 و44 و61 و32 و33 و55 و57 و59 و60 و62 و43 و45 و46 و23 و68 من قانون المالية لسنة 2023، ومذكرة عامة تعلقت بتثبيت فقه إداري بخصوص إنتفاع شركات البحث واستغلال المحروقات بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان أشغال ترميم مواقع الإستغلال والجهر النهائي لمواقع البحث واستغلال المحروقات[10].

ومن الجدير بالملاحظة أنّ إحتساب إنجازات المؤشر لو إعتمدت على المذكرات العامة فحسب فإنّ معدل آجال الإصدار سيكون 3.6 شهر، إلا أنّ آجال الإصدار الخاصة بالجزء المتعلق بمعدل آجال إصدار النصوص التطبيقية لقانون المالية خلال السنة المالية فقد قدّرت بـ9.33 شهرا وهو ما احدث الفارق المتعلق بنسبة الإنجاز.

المؤشر 4.4.9: عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيريّة المصادق عليها								
	وحدة المؤشر	**إنجازات 2021**	**إنجازات 2022**	**تقديرات 2023 (1)**	**إنجازات 2023 (2)**	**إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)**	**القيمة المستهدفة**	**السّنة**
المؤشر الفرعي عدد01: العدد التراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس	عدد	-	18	20	20	%100	24	2025
المؤشر الفرعي عدد 02: العدد التراكمي للآراء التفسيريّة المعروضة على هيئة المجلس	عدد	-	-	1	1	%100	3	2025

يتعلق هذا المؤشر باحتساب عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيرية المصادق عليها بعد عرضها لإبداء الرّأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة. وقد تمّ وإلى غاية موفّى سنة 2023 المصادقة من قبل هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة على معيار حسابات الدّولة المتعلّق بالمخزونات ومعيار حسابات الجماعات المحليّة المتعلّق بالمخزونات، وكذلك الرأي التفسيري المتعلّق بمعيار حسابات الدّولة عدد 02 الخاص بالأصول الثّابتة الماديّة والذي من شأنه أن يساهم بصفة معتبرة في تطبيق موحّد لمقتضيات المعيار المذكور وتفادي

[9] الفصول: 12 و13 و14 و15 و16 و20 و27 و30 و39 و47 و49 و58
[10] مذكرة عامة عدد 4 لسنة 2023

الاختلافات في تأويل أحكامه. وقد تمّ نشر هذا الرّأي التفسيري على بوّابة وزارة الماليّة باللّغتين العربية والفرنسية في موفّى شهر أفريل 2023 مع توجيهه كتابيّا إلى كافة الأطراف المعنيّة.

وبالتالي بلغت نسبة انجاز المؤشّرين الفرعيّين عدد 01 وعدد 02 مقارنة بتقديراتهما لنفس السّنة نسبة 100% خلال سنة 2023. ويعود ذلك إلى الموضوعيّة المتّبعة عند ضبط التّقديرات، وذلك عبر الأخذ بعين الاعتبار لما تتطلّبه صياغة معايير الحسابات العموميّة من دراسات مقارنة للممارسات المحاسبيّة الفضلى المعتمدة خصوصا على مستوى المعايير المحاسبية الدّولية (benchmarking) مع الحرص على متابعة كل المستجدّات المتعلّقة بها، بالإضافة إلى القيام بأبحاث معمّقة حول الإطار القانوني والمحاسبي والتنظيمي الحالي مع الحرص الدائم على تشريك المختصّين في جميع مجالات البحث المعنيّة. كما أنّ صياغة الآراء التّفسيريّة تتطلّب دقّة متناهية نظرا لمدى عمق وتشعّب المسائل التّي يتم تتناولها من خلالها.

المؤشر 5.4.9: عدد الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	-	1	1	0	-	1	2025

بخصوص الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية والمتعلقة بالمساهمة في إصدار القانون المتعلق بحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية، ساهمت الإدارة العامة للمساهمات من خلال تمثيليتها بلجنة القيادة المحدثة برئاسة الحكومة في إعداد وإبداء الرأي حول مشروع القانون المذكور والذي كان من المتوقع صدوره سنة 2023 غير انه تمت المصادقة عليه خلال جلسة عمل وزارية سنة 2023 ولم يتم نشره إلى حد هذا التاريخ والذي كان من المتوقع أن تصدر على إثره جملة من النصوص التطبيقية تتضمن جملة من الإجراءات التي ستعنى بمختلف جوانب حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

مع الإشارة إلى أن المشروع أصبح من مشمولات رئاسة الحكومة التي ستتولى إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بتطبيقه، وبالتالي تم التخلي عن هذا المؤشر على مستوى المشروع السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2024.

المؤشر 6.4.9 : تقدّم انجاز عقود البرامج للبنوك العمومية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	100	100	90	0	-	100	2025

في إطار متابعة تطوّر هيكلة البنوك العمومية المعنية (الشركة التونسية للبنك، والبنك الوطني الفلاحي وBH بنك) تمّ في مرحلة أولى الاعتماد على مؤشّر تقييم أداء البنوك العمومية من خلال المؤشّرات (KPI's) الكمية (الاندماج المالي، وودائع الحرفاء، والتعهدات ...) والنوعية (مؤشر الملاءة، ومؤشر السيولة ...) المنصوص عليها بعقود البرامج والتي تترجم مدى تحقيق الأهداف المضبوطة بالعقود غير أنّه تبين لاحقا أن هذه المؤشرات ليست رهينة تقديرات الدولة حيث أنّه تمّ خلال الفترة 2016-2020 إمضاء عقود برامج البنوك العمومية بين الدولة ومجلس الإدارة، أمّا فيما يتعلق بالفترة 2021-2025 فقد تمّ اعتماد التوجه الرامي إلى تحمل الإدارات العامة ومجالس إدارتها مسؤوليتها، واضطلاع الدولة لدورها كمساهم في هذه البنوك من خلال التأكيد على البنوك العمومية وحثها على إبرام عقود برامج تتضمن أهداف ومؤشرات كمية ونوعية.

وتبعا لذلك تمّت في مرحلة ثانية مراجعة مؤشّر التقييم في اتجاه اعتماد مؤشّر يقوم على عقود برامج البنوك العمومية الممضاة بين الإدارة العامة للبنك ورئيس مجلس الإدارة واقتصار دور الدولة على المصادقة على التوجّهات الاستراتيجية للبنوك العمومية والتي تشكّل الأساس الذي ستبنى عليه التزامات وتعهّدات الطرفين الممضين عوضا عن ما تمّ إقراره سابقا خلال الفترة 2016- 2020.

ونظرا لهذه الإعتبارات تم العمل على إعادة النظر في هذا المؤشر ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2024 بهدف صياغة مؤشرات تترجم دور ومجهود الإدارة العامة للمساهمات في متابعة وحوكمة البنوك العمومية بإعتبار تغيير التوجه المتعلق بالعلاقة التعاقدية بين البنوك ووزارة المالية وتعويضه بمؤشر عدد عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2024.

المؤشر 7.4.9 : عائدات مساهمات الدولة:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	808,1	624,8	920	608	%66,1	1000	2025

يمكّن هذا المؤشر من متابعة العائدات والفوائض الراجعة إلى الدولة مقارنة بتقديرات الميزانية وهو بالتالي يمكّن من إضفاء مزيد من النجاعة والمردودية لمساهمات الدولة في المؤسسات والمنشآت العمومية. وقد حقق مؤشر تقديرات عائدات المساهمات لسنة 2023 نسبة انجاز 66.1% ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات بالأساس إلى:

- تراجع الأرباح المنجزة من قبل البنك المركزي والتي بلغت 406 م د مقابل تقديرات بـ 500 م د أي بفارق 94 م د وبنسبة تراجع تقدر بـ 18.8 %
- عدم تحقيق توزيع أرباح من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية نظرا للتأخير الحاصل على مستوى القوائم المالية لسنة 2022 والتي بلغت قيمة تقديراتها 213 م د،
- تسجيل تأخير في تجسيم عملية تحويل حصة الدولة من الأرباح المسجلة من قبل فسفاط قفصة لسنة 2022 (100 م د) وذلك نظرا لعدم توفر السيولة لديها،
- مواصلة تسجيل تأخير على مستوى ضبط القوائم المالية للعديد من المؤسسات والمنشآت العمومية في الأجال القانونية.

هذا وتتأتى عائدات المساهمات المسجلة خلال سنة 2023 بالأساس من:

- البنك المركزي بنسبة 67 %
- ديوان البحرية التجارية والموانئ بمبلغ 50م.د وبنسبة 8 %
- شركة البحيرة للتطوير والاستثمار والشركة الوطنية لتوزيع البترول بمبلغ جملي 68 م د وبنسبة 11.8 %
- البنوك (BH–BNA–BARAKA) بمبلغ 36.8 م د أي بنسبة 6%.

- **أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:**

يتجّه مراجعة المؤشرين الأولين: عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء، وعدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء وتعويضهما بمؤشرات تتماشى مع السياسة العمومية المبرمج إتباعها في هذا المجال والعمل على مزيد إحكام تنظيم متابعة إعداد مشاريع النصوص التطبيقية المتعلقة بقانون المالية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

2-1- نتائج تنفيذ الميزانية حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة (دفعا) لبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2023 ما قدره **72732** ألف دينار مقابل **100808** ألف دينار بعنوان الاعتمادات المرصودة دفعا حسب تقديرات قانون المالية التعديلي لنفس السنة وبالتالي بلغت نسبة الإنجاز ما قدره 72**%**.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	40233	36214	-4019	%90
	اعتمادات الدفع	40233	36214	-4019	%90
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	8452	6124	-2328	%72
	اعتمادات الدفع	8452	6124	-2328	%72
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	48473	14497	-33976	%30
	اعتمادات الدفع	48473	14497	-33976	%30
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1380	448	-932	%32
	اعتمادات الدفع	3650	659	-2991	%18
العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	15238	15238	-
	اعتمادات الدفع	-	15238	15238	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**98538**	**72521**	**-26017**	**%74**
	اعتمادات الدفع	**100808**	**72732**	**-28076**	**%72**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- **قسم نفقات التأجير (01):** بلغت نسبة تنفيذ نفقات التأجير للبرنامج 90% ويعود ذلك لعدم تنفيذ الترقيات في بعض الرتب المبرمجة وعدم تسديد مستحقات مركز الإعلامية لوزارة المالية بعنوان الأعوان الملحقين بمقتضى إتفاقيات لعدم التوصل بالمؤيدات المطلوبة.

- **قسم نفقات التسيير (02):** بلغت نسبة التنفيذ 72% ويعود ذلك إلى عدم استهلاك كامل الاعتمادات المرصودة والمتعلقة "بالتعويضات المختلفة" نظرا لارتباط هذه النفقة بقرارات استرجاع

الأموال الصادرة عن اللجنة الاستشارية القارة للنظر في مطالب الاسترجاع ورفع التقادم بوزارة المالية كما لم يتم تنفيذ الشراءات المتعلقة بإقتناء أثاث المكاتب ومعدات التصرف الإداري إضافة إلى عدم خلاص مستحقات الأعوان المباشرين باللجنة القارة للتصرف في الأملاك المصادرة لعدم التوصل بعقود إسداء الخدمات.

- **قسم نفقات التدخلات (03):** بلغت نسبة التنفيذ 30% مقارنة بالاعتمادات المرصودة بقانون المالية التعديلي للسنة ويعود ذلك لدفع قسط وحيد لفائدة البنك التونسي للتضامن وذلك بعنوان خطة تمويل لفائدة مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تم إحداثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2017، حيث تم رصد ضمن الميزانية الحالية اعتمادات بمبلغ 30 م د، وقد تم دفع حوالي مبلغ 6 م د.

كما لم يتم إستهلاك الاعتمادات المتعلقة بصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل القار المقدرة بـ 10 م د.

كما تم فتح إعتمادات تكميلية بحوالي مبلغ 185 أد بعنوان مصاريف تكوين الدفعة الخاصة بوزارة المالية بمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي التي تمت برمجتها بعد مرحلة إعداد الميزانية.

- **قسم نفقات الاستثمار(04):** تم انجاز نسبة تقدر بـ32% (تعهدا) و18% (دفعا) ويعود ذلك لإعلان بعض الصفقات عن نتائج غير مثمرة على غرار إقتناء وسائل نقل بعنوان سنوات 2021 و2022 و2023 وإقتناء معدات إعلامية بعنوان سنة 2023 وإقتناء أجهزة مطبعة رقمية كما تعطلت إجراءات طلبات العروض الخاصة ببعض أشغال التهيئة على غرار تجهيز مقرات مركزية بأجهزة مراقبة دخول أشخاص وتهيئة وصيانة مقر الأرشيف الإنتقالي بسكرة.

- **قسم نفقات العمليات المالية (05):** تم خلال سنة 2023 فتح إعتمادات تكميلية بمبلغ 15238 أد بقسم العمليات المالية بعنوان القسط الثالث من مساهمة الدولة في إكتتاب برأس مال المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية.

2-2-تقديم تنفيذ الميزانية حسب النشاط :

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2023مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط1: قيادة وتنسيق	19003	18157	-846	%96
نشاط 2: رقابة وتدقيق وتقييم	8932	8537	-395	%96
نشاط 4: التصرف في المسار المهني لأعوان وزارة المالية	6966	3995	-2971	%57
نشاط 5:المساندة المادية واللوجستية	59620	35632	-23988	%60
نشاط 6: الإحاطة الإجتماعية	3172	3256	84	%103
نشاط9: التكوين	2465	2636	-171	%107
نشاطA : المصالحة الجبائية	650	519	-131	%80
المجموع	**100808**	**72732**	**-28076**	**%72**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

حقق برنامج القيادة والمساندة نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2023 قدرت بـ72% مقارنة بقانون المالية موزعة حسب الأنشطة كالتالي:

-**النشاط 01 (قيادة وتنسيق):** بلغت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط القيادة والتنسيق 96% مقارنة بقانون المالية التعديلي، حيث تم تحويل إعتمادات داخل البرنامج لإستكمال تأجير سنة 2023 وفتح إعتمادات تكميلية بعنوان تعهد وصيانة وسائل النقل. كما لم يتم دفع مستحقات الأعوان المباشرين باللجنة القارة للتصرف في الأملاك المصادرة. كما شهدت سنة 2023 إعلان بعض الصفقات عن نتائج غير مثمرة والمتعلقة بإقتناء معدات إعلامية ووسائل النقل وإقتناء معدات مطبعة رقمية وعدم دفع الاعتمادت الخاصة بطلبات العروض المنجزة والمتعلقة بتأثيث الإدارة وإقتناء معدات التصرف الإداري وذلك نظرا للتأخير الحاصل في آجال التسليم وتأجيلها إلى سنة 2024.

كما تعطلت إجراءات طلبات العروض الخاصة ببعض أشغال التهيئة على غرار تجهيز مقرات مركزية بأجهزة مراقبة دخول أشخاص وتهيئة وصيانة مقر الأرشيف الإنتقالي بسكرة.

-**النشاط 03 (رقابة وتدقيق وتقييم):** بلغت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط الرقابة والتدقيق والتقييم 96% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023. وحيث تم تحويل إعتمادات داخل البرنامج لإستكمال تأجير سنة 2023. كما تم فتح إعتمادات تكميلية بعنوان تعهد وصيانة وسائل النقل. وحيث تم إعلان بعض الصفقات عن نتائج غير مثمرة والمتعلقة بإقتناء معدات إعلامية ووسائل النقل كما تعطلت إجراءات طلبات العروض الخاصة ببعض أشغال التهيئة على غرار تجهيز مقرات مركزية بأجهزة مراقبة دخول أشخاص وتهيئة وصيانة مقر الأرشيف الإنتقالي بسكرة وعدم صرف الاعتمادت الخاصة بطلبات العروض المنجزة والمتعلقة بتأثيث الإدارة وإقتناء معدات التصرف الإداري وذلك نظرا للتأخير الحاصل في آجال التسليم وتأجيلها إلى سنة 2024.

-**النشاط 04 (التصرف في المسار المهني لأعوان وزارة المالية):** بلغت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط التصرف في المسار المهني 57% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023، ويعود ذلك لعدم إنجاز الترقيات في الرتب المبرمجة إضافة لعدم إستهلاك الإعتمادات الخاصة بتنظيم الإمتحانات والمناظرات. كما تم إعلان صفقة إقتناء معدات إعلامية عن نتائج غير مثمرة وعدم صرف الاعتمادات الخاصة بطلبات العروض المنجزة والمتعلقة بتأثيث الإدارة وإقتناء معدات التصرف الإداري وذلك نظرا للتأخير الحاصل في آجال التسليم وتأجيلها إلى سنة 2024.

-**النشاط 05 (المساندة المادية واللوجستية):** بلغت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط المساندة اللوجستية 60% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023، ويعود ذلك لعدم صرف مستحقات مركز الإعلامية لوزارة المالية بعنوان تأجير الأعوان الملحقون بمقتضى إتفاقيات ودفع نسبة 48% من الإعتمادات المرصودة بعنوان تعويضات مختلفة و6% من الإعتمادات المرصودة بعنوان مصاريف المهمات. كما تم دفع قسط وحيد لفائدة البنك التونسي للتضامن وذلك بعنوان خطة تمويل لفائدة مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تم إحداثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2017، حيث تم رصد ضمن الميزانية الحالية اعتمادات بمبلغ 30 م د، وقد تم دفع حوالي مبلغ 6 م د.

كما لم يتم إستهلاك الاعتمادات المتعلقة بصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل القار المقدرة بـ 10 م د.

هذا بالإضافة لإعلان بعض الصفقات عن نتائج غير مثمرة على غرار إقتناء وسائل نقل بعنوان سنوات 2021 و2022 و2023 وإقتناء معدات إعلامية بعنوان سنة 2023.

كما تعطلت إجراءات طلبات العروض الخاصة بتجهيز مقرات مركزية بأجهزة مراقبة دخول أشخاص.

كما تم خلال سنة 2023 فتح إعتمادات تكميلية بعنوان القسط الثالث من مساهمة الدولة في إكتتاب برأس مال المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية.

-**النشاط 06 (الإحاطة الاجتماعية):** بلغت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط الإحاطة الاجتماعية 103% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 ويفسر ذلك بتحويل اعتمادات بالزيادة بقسم التأجير العمومي وذلك لاستكمال خلاص تأجير شهري نوفمبر وديسمبر لسنة 2023.

-**النشاط 09 (التكوين):** بلغت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط التكوين 107% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 ويعود ذلك إلى تحويل إعتمادات بالزيادة بقسم التأجير العمومي وذلك لاستكمال خلاص تأجير شهري نوفمبر وديسمبر لسنة 2023.

النشاط A (المصالحة الجبائية): بلغت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط المصالحة الجبائية 80% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023. وتم تحويل إعتمادات بالزيادة داخل البرنامج لإستكمال تأجير سنة 2023. كما شهدت سنة 2023 إعلان صفقتي إقتناء معدات إعلامية ووسائل نقل عن نتائج غير مثمرة وعدم دفع الإعتمادات الخاصة بطلبات العروض المنجزة والمتعلقة بتأثيث الإدارة وإقتناء معدات التصرف الإداري وذلك نظرا للتأخير الحاصل في آجال التسليم وتأجيلها إلى سنة 2024.

بطاقة النوع الإجتماعي:

إنجازات سنة 2023

بطاقة النوع الاجتماعي – إنجازات سنة 2023

أهم إنجازات المهمّة:

انخرطت مهمة المالية في تنفيذ الإلتزامات الوطنية والدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية، وحيث تعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الإجتماعي الإطار المرجعي في مجال تكريس المساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الإتجاه، تساهم مهمة المالية في تحقيق الآثار المنبثقة عن الخطة المذكورة خصوصا فيما يتعلق بـ:

- **الأثر الأول المتعلق بمنظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:** تحرص مهمة المالية على **مساندة أي سياسة عمومية تعمل على تقليص أي تفرقة** أو استبعاد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره إقصاء المرأة خصوصا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.
- **الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي:** تبلغ نسبة النساء في خطة مديرة عامة مقارنة بالعدد الجملي للمديرين العامين 34.61%، بينما تمثل نسبة النساء اللاتي يتقلدن خطة مديرة عامة أو ما يعادلها مقارنة بالعدد الجملي للمديرين العامين على المستوى الجهوي 11.76% فقط.

وفي هذا السياق، وبناء على التشخيص الأولي تعمل كافة الهياكل المعنية بالوزارة على ضبط خطة عمل لتكريس تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة في مواقع اتخاذ القرار خصوصا على المستوى الجهوي حسب الجدارة والأفضلية.

- **الأثر الثالث المتعلق بالسياسات التي تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل:** تساهم مهمة المالية في بلورة وتنفيذ برامج جديدة تعتمد مقاربة أكثر وضوحا وشمولية لريادة الأعمال النسائية خاصة في القطاعات الواعدة التي تعتمد التجديد والابتكار وتثمن وتطور سلاسل القيمة وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات جديدة مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمنظمات والقطاع الخاص **على غرار المساهمة في تمويل البرنامج الوطني الجديد**

"لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي: رائدات" خلال الفترة الخماسية (2021-2025) الذي تشرف عليه الوزارة المكلفة بالمرأة.

- **الأثر الرابع المتعلق بالسياسات العمومية والمخططات التنموية والميزانيات التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي:** عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانية والأمر المتعلق بضبط مهام رئيس البرنامج والمناشير المتعلقة بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنوات 2020 و2021 و2022 و2023، تتابع مهمة المالية كافة الوزارات من خلال **مناقشة ميزانياتها والتثبت من مدى ضبطها لأهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص** بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز.

تتمثل أهم إشكاليات القطاع في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي والتي يتعين العمل على تحسينها في:

- غياب استراتيجية وبرنامج عمل للفترة القادمة لتحقيق الآثار المنبثقة عن الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي،
- نقص في المعطيات والدراسات والإحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسات العمومية ومختلف التشريعات،
- عدم توفر تبويب وتصنيف النفقات حسب مقاربة النوع الإجتماعي،
- نقص في درجة التمكن من المقاربة وآليات التحليل المبنية على النوع الإجتماعي.

أما فيما يتعلق بأهم إنجازات المهمة خلال سنة 2023، تمثلت أساسا في:

1. مواصلة توسيع إدراج أهداف ومؤشرات تراعي النوع الإجتماعي في برامج المهمة ودراسة ملاءمتها وتكاملها،
2. مواصلة التعريف والتحسيس بأهمية إدماج المقاربة من خلال تخصيص دورات تكوينية في المجال،
3. رصد اعتمادات بعنوان سنة 2024، من أجل القيام باستشارة تهدف إلى تشخيص الوضعية الحالية في مختلف المجالات التي تضطلع بها مهمّة المالية حسب منظور مقاربة النوع الاجتماعي وتحليل نتائج التشخيص.

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي:

الأثر عدد2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

يشترك برنامج الديوانة وبرنامج الجباية وبرنامج المحاسبة العمومية وبرنامج القيادة والمساندة في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتكريس تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات والرفع من تمثيليتهن في مواقع أخذ القرار، حيث تم العمل خلال سنة 2023 على الرفع من مشاركة النساء في الدورات التكوينية وتحسيسها بدورها القيادي.

البرنامج عدد 1: الديوانة

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)**	القيمة المستهدفة*
تكافؤ الفرص بين النساء والرجال	هدف1: دعم المرأة في الانتفاع بالتكوين	نسبة النساء من التكوين المستمر	%16	%12	%75	%18
	هدف2: الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار	نسبة النساء بمواقع اخذ القرار	%13	%14	%108	%16

* تقديرات (ن+1) المضمنة بالمشروع السنوي للأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية	الأعمال (الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة)	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			طبيعة المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
هدف1: دعم المرأة في الانتفاع بالتكوين	نسبة النساء من التكوين المستمر	**النشاط: تنمية القدرات 1-دعائم الأنشطة:** تدعيم نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية في مختلف الإختصاصات	نجاعة	%16	%12	%75	%18		–	–	–
هدف2: الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار	نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار	2- **دعائم الأنشطة:** رفع مستوى وعي المرأة حول دورها القيادي في اخذ القرار		%13	%14	%108	%16				

- **التحليل:**

تعتبر نسبة مشاركة النساء في الدورات التكوينية دون المأمول حيث لوحظ الغياب التام للعنصر النسائي بأغلبية الفرق والمصالح التابعة للحرس الديواني في مجال الدورات التكوينية الموجهة إلى فرق الحراسة والتفتيشات الديوانية ويعود ذلك أساسا إلى الأسباب العائلية. أما في مجال تقلد نساء سلك الديوانة مواقع أخذ القرار، ونظرا لأهمية التكوين في مجال القيادة الإدارية، يعمل برنامج الديوانة على مزيد الرفع من وعي النساء بأهمية التكوين في التطوير الوظيفي إضافة إلى اتخاذ إجراءات تمكّن من تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة العائلية على غرار دعم المراكز الجهوية للتكوين لوجستيا بمتطلبات الإقامة والإعاشة بما يتماشى والظروف الاجتماعية والالتزامات العائلية للنساء والعمل على تقريب مقر التكوين لهن.

بالنسبة لتواجد العنصر النسائي بمواقع أخذ القرار يواصل برنامج الديوانة إتخاذ التدابير الكفيلة بتكريس هذا التوجه كاعتماد مخطط اتصالي لتحسيس المرأة بقدرتها على تقلد المناصب القيادية وأخذ القرار مع العمل على خلق بيئة آمنة تتسم بالنزاهة وتخلو من كل تمييز أو عنف قائم على النوع الاجتماعي وتهيئة ثقافة عمل متنوعة تمتاز بخبرات وأفكار مختلفة تثري سير العمل. مع الانتقال لإرساء نماذج عمل أكثر مرونة تراعي النوع الإجتماعي.

البرنامج عدد2: الجباية

يعمل برنامج الجباية على تجاوز الإشكاليات التي تم رصدها في مجال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال من خلال ضبط هدف يتعلق بـ : «تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات " ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشر يتعلق بنسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار.

حيث يمكّن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي يتقلدن مسؤوليات قيادية على رأس هياكل إدارية. وتتمثل هذه المسؤوليات في الإشراف على وحدة مركزية، إدارة المؤسسات الكبرى، إدارة المؤسسات المتوسطة، وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية، مركز جهوي لمراقبة الأداءات، وخلية المراجعة الجبائية ومكتب مراقبة الأداءات.

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)**	القيمة المستهدفة*
تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات		نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار	%14	%14.22	%101	%18

*التقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **التحليل:**

يرتبط التقدم في المسار المهني والترقيات بمدى الانخراط الدوري في الحركة العامة للأعوان وما يقتضيه ذلك أحيانا من ضرورة تغيير مكان الإقامة وهو ما يمثل عائقا اجتماعيا هاما بالنسبة للنساء وخاصة المتزوجات منهن بالنظر إلى ارتباطاتهن العائلية.

كما لوحظ أن النقص في توفير الحماية للإطارات من النساء اللاتي يقمن بمعاينات ميدانية خاصة بالمناطق ذات الخطورة يمكن أن يؤثر في مستوى إقبال النساء على هذا النوع من المهام.

بناء على ضعف نسبة تمثيلية النساء في سلسلة تحمل المسؤوليات، رغم أنهن يمثلن حوالي نصف عدد الإطارات من صنف أ1 إلى حدّ سنة 2023، وحيث تتجاوز نسبة مشاركة النساء 50% من مجموع المنتفعين ببرنامج التكوين للتأهل لخطة رئيس مكتب مراقبة الأداءات في حين أنهنّ لا يمثلن سوى 9% من مجموع رؤساء المكاتب. يعتزم برنامج الجباية العمل على تدارك هذا الخلل في قادم السنوات بتشجيع العنصر النسائي على المشاركة في سلسلة الدورات التكوينية.

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية	الأعمال (الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة)	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			طبيعة المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (2)/(1)	مصدر التمويل
هدف1:تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات	نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار	تشخيص أسباب التباين المسجل في تحمل المسؤوليات القيادية عن طريق إعداد إستبيانات لإستطلاع الرأي.	نجاعة	%14	%14.22	%101	%18	–	–	–	–

البرنامج عدد 3:المحاسبة العمومية

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي :

يمكن هذا المؤشّر من احتساب نسبة النساء اللاتي تولين خطة **أمينة مال جهوية** مقارنة بعدد أمانات المال الجهوية المتوفرة.

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)**	القيمة المستهدفة*
تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات	نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية	نسبة النساء اللاتي تولين خطة أمينة مال جهوية	%25	11%	%44	%32

*التقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية	الأعمال (الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة)	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			طبيعة المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (2)/(1)	مصدر التمويل
هدف1:تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات	نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية	–تحفيز المشاركة النسوية على تقلد المسؤوليات الكبرى باعتماد الآليات المناسبة خاصة بحثهن على المشاركة في الدورات التكوينية في مجال المحاسبة مع السعي إلى حسن تأطيرهن.	نجاعة	%25	11%	%44	%32	–	–	–	–

- **التحليل:**

يضم برنامج المحاسبة العمومية 5940 عون بتاريخ 31 ديسمبر 2023 ينقسمون إلى 2730 امرأة 3210 رجل وتمثل بالتالي نسبة النساء 46% من جملة الأعوان والإطارات. نلاحظ أن عدد النساء قد تقلص من 2847 إلى 2730 أي بعدد يناهز 117 عون غير أن هذا العدد لم يؤثر على النسبة العامة. كما تراجع عدد الرجال بـ145 عونا مقارنة بالعدد الجملي الذي تم ضبطه بداية سنة 2023. ويفسر ذلك بانخراط عدد هام من الأعوان ضمن البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونيّة (الأمر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022 المؤرخ في 13 جوان 2022). وتتقلد النساء ببرنامج المحاسبة العمومية إلى موفى 2023 الخطط القيادية التالية:

- رئيسة وحدة (بمنح وامتيازات مدير عام): 03 نساء من جملة 07 خطط.
- أمينة مال جهوية: 03 نساء من جملة 28 خطة أمين مال جهوي.
- أمينة مصاريف لدى الوزارات: 04 نساء من جملة 07 خطط.
- قابضة مالية: 107 قابضة مالية من جملة 372 خطة قابض مالية أي بنسبة تقدر بـ29%.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص تعوّل على مجهود العنصر النسائي المباشر حاليا وتحفزه على تقلّد مثل هذه الخطط باعتماد الآليات المناسبة كالمشاركة في الدورات التكوينية.

ويفسر العزوف المطرد للنساء على تقلد مثل هذه الخطط نظرا للتنقلات الجغرافية التي تستوجبها الحركة السنوية. وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات إلا أن البرنامج يسعى إلى تحفيز المشاركة النسوية باعتماد الآليات المناسبة وخاصة بحثهن على المشاركة في الدورات التكوينية في مجال المحاسبة مع السعي إلى حسن تأطيرهن على تقلد المسؤوليات الكبرى.

البرنامج عدد 9 :القيادة والمساندة

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)**	القيمة المستهدفة*
تحسين التصرّف في الموارد البشريّة	–	نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية	%25	%11	%44	%32
		نسبة تواجد المرأة باللجان	%42	%40	%95.2	%45
		تمثيلية المرأة في المجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية	%33	%34	%103	%37

*التقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية	الأعمال (الأنشطة، الأنشطة الفرعية،المشاريع، دعائم الأنشطة)	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			طبيعة المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)	القيمة المستهدفة *	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (2)/(1)	مصدر التمويل
–	نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية	تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التسمية في الوظائف العليا (المنشور المتعلق بإجراءات التعيين في الوظائف العليا) – القيام بدراسة إحصائية حول تواجد المرأة في مواقع أخذ القرار – القيام بدراسة حول التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة كلا الجنسين على المستوى المركزي والجهوي حسب الخطة الوظيفية المسندة –متابعة دورية تواجد المرأة في تركيبة اللجان	نجاعة	%25	11%	%44	%32	–	–	–	–
	نسبة تواجد المرأة باللجان			%42	%40	%95.2	%45				
	تمثيلية المرأة في المجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية			%33	%34	%103	%37				

- **التحليل:**

سجّل مؤشر مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي بعنوان سنة 2023 نسبة انجاز تقدر بـ 46% في حين أن تقديرات سنة 2023 قد حدّدت بـ42%، أي بنسبة تطوّر في الإنجاز تقدّر بـ9.5%، وهي نسبة قد تشهد نسقا تصاعديا في السنوات القادمة.

وبتحليل هذا المؤشر يتبيّن أنّ نسبة إنجاز تسميات النساء في الخطط الوظيفية خلال سنة 2023 قد بلغت 53.28%على المستوى المركزي مقابل نسبة انجاز تقدّر بـ29.17%على المستوى الجهوي خلال سنة 2023. بينما قدّرت نسبة الإنجاز لسنة 2022 بـ54%على المستوى المركزي و37% على المستوى الجهوي، وهو ما يفسّر التراجع الطفيف لنسبة تواجد العنصر النسائي في الخطط الوظيفية في مهمّة المالية على المستوى الجهوي إذ بلغت 18.5% سنة 2022 مقابل 17.81% سنة 2023. ويمكن تفسير الفوارق التي يعكسها هذا المؤشر بغياب معيار النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتسميات في الخطط الوظيفية المنصوص عليها ضمن الأمر عدد 1245 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها في اختيار المرشح الأنسب للتسمية في إحدى الخطط الوظيفية بقطع النظر عن جنسه علاوة على معايير الكفاءة والمستوى التعليمي والخبرة المهنية.

سجل المؤشر المتعلق بنسبة تواجد المرأة باللجان خلال سنة 2023 نسبة إنجاز تقدر بـ40% تبعا لارتفاع عدد اللجان المحدثة صلب هياكل وزارة المالية، وهي نسبة يرتكز في احتسابها على عدد اللجان الموجودة على المستوى المركزي وينتظر أن يتم العمل خلال سنوات (2024-2025-2026) على تجاوز النقائص واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تمكّن المرأة من مزيد اكتساب الخبرة المهنية لتقلد المناصب القيادية والمسؤولية.

لذا سيتم العمل على إيجاد الطريقة المثلى لتجميع ومتابعة المعطيات المتعلقة باللجان بهدف الوقوف على ما يمكن أن يساهم في تطوير قدرات العنصر النسائي وهو ما سيمكنها من اكتساب مزيد من الخبرة المهنية التي تؤهلها مستقبلا لتقلد المناصب القيادية والمسؤولية. وتجدر الملاحظة أن نسبة انجاز هذا المؤشر لا تعكس بصورة شاملة نسبة تواجد المرأة صلب اللجان بوزارة المالية لأنه لا يسلط الضوء على اللجان الجهوية إضافة إلى أن الطبيعة التقنية لبعض اللجان تقتضي تغليب العنصر الرجالي أو العنصر النسائي.

سجل مؤشر تمثيلية المرأة بمجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية نسبة إنجاز تقدر بـ103%، حيث بلغت تمثيلية المرأة بمجالس إدارة المنشآت العمومية سنة 2023 ما قيمته 34% مقابل تقديرات أولية بـ 33% كما شهد هذا المؤشر إرتفاعا بنسبة 7,6% مقارنة بسنة 2022 حيث كان في حدود 31,8%. مع الإشارة إلى أن نسبة تمثيلية المرأة تصل إلى 35% إذا تم إعتبار كامل أصناف الهياكل العمومية مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية، مجامع ومراكز فنية ومؤسسات ذات مساهمات عمومية وهيئات تعديلية.

ويعود الإرتفاع المسجل في مؤشر تمثيلية المرأة لوزارة المالية بمجالس إدارة المنشآت العمومية إلى تشخيص وضعية ملف المتصرفين ممثلي وزارة المالية خلال السداسي الثاني من سنة 2023 والذي أفضى لإعتماد مقاربات جديدة تم تضمينها بمذكرة تنظيمية مؤرخة في 23 نوفمبر 2023 وعلى أساسها تم إنجاز حركة هامة في التعيينات.

وللإشارة فقد تم التنصيص ضمن الفصل الأول من الأمر عدد 303 المؤرخ في 29 مارس 2022 والمتعلق بضبط مبادئ إختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميّين والمتصرفين المستقلين على أن يتم عند تطبيق أحكام الأمر المذكور مراعاة التمثيل المتوازن بين الجنسين على ألا يقلّ تمثيل أحدهما عن 40% كما أسندت مهمة إختيار المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين إلى لجنة إختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين المنصوص عليها بالفصل 11 منه. وفي هذا الإطار أصدرت رئاسة الحكومة قرار مؤرخ في 18 أوت 2022 متعلق بضبط روزنامة تغيير تركيبة مجالس الإدارة أو مجالس المراقبة بالمنشآت العمومية المنصوص عليها بالفصل 22 من الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022. وعليه أصبحت مهمة تعيين المتصرفين بمجالس الإدارة والمراقبة من مهام اللجنة المذكورة أعلاه على مستوى كل سلطة إشراف. وبالتالي تم التخلي عن هذا المؤشر على مستوى المشروع السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2024، علما أنه لم يتم إلى حد هذا التاريخ تفعيل الأمر المذكور.